

جامعة مولود معمري - تيزي وزو -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



حلف شمال الأطلسي والسياسة الأمنية الأوروبية تنافس أم تكامل

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم
السياسية والعلاقات الدولية
تخصّص: دراسات متوسطة

إشراف الأستاذ:

أ.زاوي رابح

إعداد الطالب:

— لغايد سي مجيد

لجنة المناقشة:

الأستاذ(ة) أ.قصدالي فلة.....رئيسا

الأستاذ(ة): أ.زاوي رابح.....مشرفا ومقررا

الأستاذ(ة): أ.بولودان عبد الرزاق.....مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2018م
الموافق لـ: 1438/1439هجري
Aseggas asdawan : 2967/2968

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَدْعَاءٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

﴿اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَسْأَلَةِ وَخَيْرَ الدَّعَاءِ، وَخَيْرَ النِّجَاحِ وَخَيْرَ الْعِلْمِ،

وَخَيْرَ الْعَمَلِ وَخَيْرَ الثَّوَابِ، وَخَيْرَ الْحَيَاةِ وَخَيْرَ الْمَمَاتِ، وَتَبَتَّنِي وَثَقُلْ مَوَازِينِي

وَحَقِّقْ إِيْمَانِي وَارْفَعْ دَرَجَاتِي﴾

﴿اللَّهُمَّ إِذَا أَعْطَيْتَنَا نَجَاحًا فَلَا نَأْخُذْ تَوَاضَعْنَا، وَإِذَا أَعْطَيْتَنَا تَوَاضَعًا فَلَا تَأْخُذْ

اعْتِرَازَنَا بِأَنْفُسِنَا، وَإِذَا أَسَآْنَا إِلَى النَّاسِ امْتَحِنَا بِشَجَاعَةِ الْإِعْتِذَارِ، وَإِذَا أَسَاءَ إِلَيْنَا

النَّاسِ فَامْتَحِنَا بِشَجَاعَةِ الْعَفْوِ﴾

يَا رَبِّ عَلِّمْنَا أَنْ نَحِبَّ النَّاسَ كَمَا نَحِبُّ أَنْفُسَنَا، وَعَلِّمْنَا أَنْ نَحَاسِبَ أَنْفُسَنَا كَمَا

نَحَاسِبُ النَّاسَ وَعَلِّمْنَا أَنْ التَّسَامُحَ هُوَ أَكْبَرُ مَرَاتِبِ الْقُوَّةِ وَأَنْ حُبَّ الْإِنْتِقَامِ هُوَ

أَوَّلُ مَظَاهِرِ الضَّعْفِ وَالظُّلْمِ.

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله على توفيقتي لإنجازي وإتمامي هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان والتقدير للأستاذ "زاوي رايح" لقبوله مهمة الإشراف على العمل، وعلى تشجيعي وإحاطتي بالتوجيهات والنصائح السديدة طيلة مراحل البحث.

أتوجه بالشكر والتقدير للسادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الخاص إلى من أعانني في إعداد هذه المذكرة.

مع شكري للجميع

إهداء

أهدي هذا العمل:

إلى سيدة النساء العظيمة في عائلتها وحنانها التي كانت بجانبى "أمي العزيزة"
أطال الله في عمرها.

إلى والدي حفظه الله لنا ومتعته بالصحة والعافية.

إلى إخواتي وأخواتي.

إلى زملائي في كلية الحقوق والعلوم السياسية.

إلى كل من علمني حرفاً، ومن استفدت منهم في حياتي العملية والعلمية.

محمد الخليل سي مجيد

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول

حلف شمال الأطلسي: الإستراتيجية والتحولت الدولية

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن نشأة حلف الشمال الأطلسي وأبرز مبادئه وهيئاته.

المطلب الأول: نشأته وأهدافه.

المطلب الثاني: أهم مبادئ حلف الشمال الأطلسي.

المطلب الثالث: هيئاته

المبحث الثاني : الإستراتيجية التوسعية لحلف الشمال الأطلسي.

المطلب الأول: التغيرات في العقيدة الإستراتيجية للحلف بعد نهاية الحرب الباردة وآثارها في عملية التوسع:

المطلب الثاني: الدوافع الرئيسية للعملية التوسعية.

المطلب الثالث: قرار توسيع الحلف والجدل الدائر حوله.

المطلب الرابع: توسع الحلف اتجاه أوروبا الشرقية والموقف الروسي منه.

المبحث الثالث: التحولات الإستراتيجية للحلف بعد انتهاء الحرب الباردة.

المطلب الأول: حلف الشمال الأطلسي والعلاقات الأمريكية الأوروبية.

المطلب الثاني : المفهوم الاستراتيجي لحلف حلف الشمال الأطلسي.

المطلب الثالث: إستراتيجية الحلف التوسعية بعد نهاية الحرب الباردة.

استنتاجات الفصل الأول

الفصل الثاني:

السياسة الأمنية الأوروبية

المبحث الأول: نشأة السياسة الأمنية الأوروبية، أهدافها وأبعادها.

المطلب الأول: نشأة وتطور السياسة الأمنية الأوروبية.

المطلب الثاني: أهداف ومرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية.

المطلب الثالث: أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية.

المبحث الثاني: آليات السياسة الأمنية الأوروبية وعراقيلها.

المطلب الأول: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC

المطلب الثاني: سياسة الأمن والدفاع الأوروبي "PESD".

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه السياسة الأمنية الأوروبية.

استنتاجات الفصل الثاني

الفصل الثالث:

نقاط التكامل والتنافس في العلاقة الأطلسية.

المبحث الأول: نقاط التكامل في العلاقة الأطلسية.

المطلب الأول: التقارب الأوروبي الأطلسي.

المطلب الثاني: التدخل في العراق 2003.

المبحث الثاني: نقاط الاختلاف في العلاقة الأطلسية.

المطلب الأول: الاختلافات الإيديولوجية.

المطلب الثاني: التدخل في كوسوفو.

استنتاجات الفصل الثالث

الخاتمة

مَقْتَمَة

1-التعريف بالموضوع:

شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية البداية الحقيقية لعالم ثنائي القطبية بعد أن كان عالما متعدد الأقطاب، إذ انهارت بريطانيا وفرنسا كقوتين استعمارييتين، وكذلك ألمانيا وشهد العالم بداية تحول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلى أكبر قوتين في العالم، وقسم العالم على هذا الأساس، فمن جهة تم تشكيل حكومات ديمقراطية غربية، ومن جهة أخرى تم تشكيل حكومات شيوعية ذات توجه اشتراكي في أوروبا الشرقية.

وغدت أوروبا المقسمة على ذاتها إلى غرب وشرق بحاجة إلى حماية عسكرية من خارجها فتشكل حلفان، حلف الشمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 1949 بناء على معاهدة للشمال الأطلسي وشكل مظلة عسكرية لحماية أوروبا الغربية من التمدد الشيوعي خاصة بعد ازدياد نفوذ الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا واليونان وحلف وارسو الذي ضم الاتحاد السوفياتي ودول أوروبا الشرقية، ولعب توازن القوى النسبي بين الحلفين دورا مهما في منع الحرب عن أوروبا لأكثر من أربعين عاما.

لكن بعد زوال الخطر الشيوعي وانهيار حلف وارسو كان من المفترض انتهاء حلف شمال الأطلسي حسب زعم أنصار المنهج الواقعي، نظرا لزوال الأسباب التي نشأ من أجلها، لكن هذا الافتراض لم يثبت صحته لأن حلف شمال الأطلسي بدأ بالبحث عن وظائف جديدة له بعد الحرب الباردة. حيث استطاع هذا الحلف التكيف مع المستجدات رغم اختفاء أسباب ومبررات وجوده، كما وسع من نطاق وظائفه على الصعيد الخارجي مازال الحلف يقوم بمهامه في مواجهة احتمال تنامي القوة الروسية في الشرق كما يعمل على حماية الأعضاء من أي تهديد آخر غير الروسي، تحت غطاء الحرب على الإرهاب والمطروح بقوة هو توسيع الحلف نحو أوروبا الشرقية.

تبلور النظام الدولي الجديد عقب انتهاء الحرب الباردة عام 1991 أعاد الطموح الأوروبي بالتحرك بقوة أكبر وبصميم أكثر وضوحاً نحو دعم ما يسمى بالحدود الأوروبي العالمي، بالاستناد إلى قاعدة العلاقات في العصر الاستعماري وتطوير هذه العلاقات حتى تتمكن من الصمود في وجه المنافسات الدولية للأقطاب الكبرى (الأمريكية، الروسية، الصينية...). فحول أوروبا اعتمدت منذ القديم على فكرة توحيد الدول الأوروبية، نظراً إلى الأهمية التي تحظى بها القارة الأوروبية وقد كانت هناك عدة مساهمات فكرية في مجال الدفاع منها تلك المطروحة من طرف "أرستيد بريان" "Aristide Briand" وزير الخارجية الفرنسي آنذاك في خطاب أمام جمعية عصبة الأمم في 07 سبتمبر 1929م لنوع من الرابطة الفيدرالية أو كما أسماه نوع من الفدرالية القارية.

وتلتها عدة مساهمات أخرى إلى أن بدأ الحديث عن ضرورة وجود دفاع أوروبي مشترك، ومحاولة تجسيده وهذا ليس أمراً مستحدثاً وإنما يعود لمسار طويل بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، ليتشكل الاتحاد الأوروبي في 1992م لتصبح القارة الأوروبية بمجموع دولها في قلب هذا الحراك شأنها في ذلك شأن بقية الدول الكبرى المشاركة في صنع القرار الدولي أو قيادة المجتمع الدولي، وبصورة خاصة منها فرنسا وألمانيا وإنجلترا وإيطاليا وإسبانيا وهي الدول الأبرز في الاتحاد الأوروبي التي كانت ولا تزال تتمتع بثقل نوع كبير في طبيعة التفاعلات الدولية وذلك نظراً لمكانتها الجيوسياسية والجيواقتصادية وما يضاف لها من قوة إستراتيجية جديدة نابعة من مبادئ الاتحاد الأوروبي التي تشير إلى نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لهذا الاتحاد الذي تأسس على هيئة منظمة إقليمية نظم 28 دولة أوروبية بناءً على الاتفاقية المعروفة باسم معاهدة ماستريخت الموقعة 1992م، رغم أن أفكار هذا الاتحاد وجدت منذ خمسينات القرن العشرين.

2- أهمية الموضوع:

أ-الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة بكونها تمثل أحد الجهود العلمية التي توضح وتحلل العلاقة القائمة بين حلف شمال الأطلسي والسياسة الأمنية الأوروبية في المجال الأمني الدفاعي، والدور الذي بدأ يمارسه الاتحاد الأوروبي في عملية التفاعل الدولي.

ب-الأهمية العملية:

توفّر الدّراسة خيارات عدّة مبنية على أسس قد تكون ذات فائدة لصانع القرار والمحلّل السياسي فيما يخص النتائج العملية التي تربط بين الجهود الأوروبية والأمريكية في فرض الأمن في المنطقة الأوروبية.

3-أسباب اختيار الموضوع:

أ-الأسباب الذاتية:

من أسباب اختياري لهذا الموضوع هو البحث عن الطرف الذي يلعب دور قوى وأهم في فرض الأمن في أوروبا والبحث في العلاقات الأمنية الأوروبية والأمريكية من خلال حلف شمال الأطلسي والسياسة الأمنية الأوروبية.

ب-الأسباب الموضوعية:

وفي جانب آخر شكل هذا الموضوع حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والمفكرين والقادة السياسيين نظر للجدل القائم حول ما إذا كانت العلاقة الأوروبية الأمريكية صراعية أم تعاونية بعد الحرب الباردة لفهم السياق النظري الذي يفسر السياسة الأمنية والأدوات التحليلية الملائمة.

4- إشكالية الدراسة:

تعالج هذه الدراسة إشكالية الأمن في أوروبا بين حلف للشمال الأطلسي والسياسة الأمنية الأوروبية التي تعد من أبرز الإشكاليات المطروحة بعد الحرب الباردة بالنظر إلى التطورات التي عرفها حلف شمال الأطلسي (الإستراتيجية الجديدة) وتنامي دور الاتحاد الأوروبي في السياسة الأمنية الأوروبية وكذا العالمية بعيدا عن المظلة الأطلسية.

فالإشكالية المطروحة من خلال هذه العمل هي:

هل المراد من تشكيل سياسة الأمن والدفاع الأوروبي هو الخروج من تحت المظلة الأطلسية، وحلق منافسة لحلف شمال الأطلسي، أم العمل المشترك والتنسيق فيما بينهما؟
وتتفرع تحتها مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- هل الاتحاد الأوروبي قادر على أن يقوم بمهام حفظ السلام بمفرده.
- ما هو موقف الولايات المتحدة من سياسة الأوروبية للأمن والدفاع.
- ما هي العلاقة بين السياسة الأوروبية للأمن والدفاع ومنظمة حلف الشمال الأطلسي.

5- الفرضيات:

- توسيع مهام جديدة للحلف شمال الأطلسي يهدف بالأساس إلى مواصلة فرض منطق الأمن الأمريكي على أوروبا.
- بناء سياسة أوروبية للأمن والدفاع وخروج من المظلة الأطلسية هو ناتج عن تحويل النجاح في المجال الاقتصادي إلى المجال الأمني.
- كلما زاد العمل المشترك والتنسيق بين حلف الشمال الأطلسي وسياسة الأمن والدفاع الأوروبي، كلما انعكس ذلك على حل القضايا الأساسية المطروحة في المنطقة.

6-حدود الإشكالية:

أ-النطاق المكاني:

يشمل البحث في هذه الدراسة دول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، دول جنوب وشرق أوروبا.

ب-النطاق الزمني:

تناولنا هذا الموضوع في فترة زمنية محددة انطلاقاً من سنة 1949 وهو تاريخ تأسيس حلف الشمال الأطلسي، حتى نهاية الحرب الباردة، نظراً للتطورات التي تطرأ على العلاقة بين حلف شمال الأطلسي وسياسة الأمن والدفاع الأوروبي، ذلك لا يعني أنه لا توجه بعض التطلعات التاريخية التي سبقه سنة 1949.

7-منهجية الدراسة:

للإجابة على كلّ التساؤلات المطروحة والوصول إلى الغاية المرجوة، تم الاعتماد في هذه الدراسة على بعض المناهج منها:

أ-المنهج التاريخي:

وهذا لسرد مختلف الحوادث التاريخية فيما يخص نشأة الحلف الأطلسي والسياسة الأمنية الأوروبية في مسار تاريخي وموضوعي

ب-المنهج المقارن:

من خلال المقارنة بين حلف شمال الأطلسي والسياسة الأمنية الأوروبية في عملية التأسيس والهياكل التأسيسية وكذا التدخلات الأمنية الإقليمية والدولية.

كما اعتمدنا في دراستنا إلى مختلف المقاربات التي يمكن الاستعانة بها في هذه الدراسة كالمقاربة الواقعية والمقاربات الحديثة (المقاربة النقدية).

8-تحديد المفاهيم:

أ- مفهوم الأمن:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة النظر في بعض المفاهيم التي سيطرت على دراسة العلاقات الدولية في الفترة التي ما قبلها ومن بين أهم تلك المفاهيم هو مفهوم الأمن والذي أخذ حيزا كبيرا من طرف الباحثين والمفكرين في مجال الدراسات السياسية حيث انقسم الباحثون إلى اتجاهين اتجاه أول يرى بضرورة الحفاظ على مفهوم الأمن بمدلولاته العسكرية (الاتجاه التقليدي بزعامة الواقعيين) واتجاه ثان يدعو إلى ضرورة تجاوز النظرة الضيقة للأمن من خلال إعادة صياغة مفهوم الأمن (النظرة لما بعد حداثة)، حيث شملت النظرة الجديدة للأمن كافة المتغيرات (العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية...) ¹.

فإذا أردنا تعريف الأمن فهو: حالة من الطمئنان الناتجة من الإحساس بالحماية من كل خطر وهو نسق سياسي دولي أين تضمن مجموعة من الدول لبعضها البعض الحماية أمام أي اعتداء خارجي يهدد الوحدة الإقليمية أو منظماتها المؤسسية، وتعمل على اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل كل الخلافات الموجودة بينها.

أما الاتجاه الثاني الواقعيين الجدد أمثال باري بوزان يعرف الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو قدرة الدول والمجتمعات للحفاظ على كيائها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغييرات التي تعتبر محادية ².

¹- عبد المجيد، صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، (جامعة القاهرة، مصر، 1976)، ص.7.

²- بدر النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المكتبة المصرية، 2005)، ص.16.

ب- مفهوم الدفاع:

هو جزء من الأمن فإذا حاولنا تعريف الدفاع يمكن أن نقول أنه: يضم مجمل الأعمال والوسائل التي تملكها أمة لضمان أمنها وهو مجموعة الوسائل العسكرية المستعملة للدفاع عن وحدة الإقليم وضمان أمن الشعوب، أو هو مجموعة من الوسائل المؤهلة لضمان في كل وقت وفي أي ظرف حماية دولة أو مجموعة من الدول أمام أي اعتداء أو خطر خارجي، كما أنه هو القدرة الإنسانية والمادية للحصول على قدرة عسكرية للدفاع عن النفس أو الدفاع عن المجموعة التي تنظم إليها كذلك الدفاع عن القيم والمصالح التي نتمسك بها¹.

9- تقسيمات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاث فصول:

الفصل الأول: تطرقنا فيه إلى تأسيس حلف شمال الأطلسي: الإستراتيجية والتحولات الدولية نشأته أهدافه هياكل الحلف كما سنلاحظ من خلال هذا الفصل سياسة توسيع الحلف وإستراتيجياته الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة وأثرها كل العلاقات الأورو-أمريكية.

الفصل الثاني: ويتناول السياسة الأمنية الأوروبيّة، وكل ما مرت به من مراحل النشأة والأهداف المسطرة وركائز تحقيقها وأبعادها، كما نتاولنا في هذا الفصل السياسة الأمنية الأوروبية بين السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وسياسة الأمن والدفاع وعوائق مسار السياسة الأمنية الأوروبية.

الفصل الثالث: في هذا الفصل يعتبر من أهم مراحل هذه الدراسة، إذ نتاولنا فيه العلاقة القائمة بين حلف شمال الأطلسي وسياسة الأمن والدفاع الأوروبي والجدل القائم بينهما، إذ حاولنا من خلال مبحثين استفسار هذه العلاقة وتحليلها من خلال نقاط التكامل والتنافس بينهما بالاستعانة بمثالين واقعيين كوسوفو والعراق.

¹ -Robert Bussierre, L'Europe de la sécurité et de la défense, **revue de l'Otan**, Bruxelles septembre, 1995, p.03.

الفصل الأول

حلف شمال الأطلسي:

الإستراتيجية والتحوللات

الدولية

لقد عرف العالم عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بروز العديد من الأحلاف العسكرية، جاءت كرد فعل لعدم مقدرة الأمم المتحدة على تحقيق الأمن والسلم في العالم، و قد أدى ظهور هذه التكتلات والتحالفات إلى حالة من التوازن الاستراتيجي والعسكري، وعلى ضمن هذا السياق، تأسس لف شمال الأطلسي عام 1949، بناء على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في 4 أبريل 1949 بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية حيث شكل مظلة عسكرية لحماية أوروبا الغربية من التمدد الشيوعي خاصة بعد ازدياد نفوذ الأحزاب الشيوعية في فرنسا وإيطاليا واليونان، كما ضم حلف وارسو الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية. ولعب توازن القوى النسبي بين الحلفين دورا مهما في منع الحرب عن أوروبا لأكثر من أربعين عاما.

بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال حلف وارسو، تصاعدت التكهات بانتهاء دور شمال الأطلسي كونه من مخلفات تلك الحرب، لكنه بقي موجودا وبدأ يبحث عن وظائف جديدة، حيث استطاع التكيف مع المستجدات رغم اختفاء أسباب ومبررات وجوده بفعل إفرزات النظام الدولي (الجديد)، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بدور القطب الأعظم، هذا ما جعل الحلف يقوم بالعديد من التدخلات، لعل من أبرزها التدخل في السودان (دارفور) وفي منطقة البلقان (كوسوفو)، أين عرفت هذه الأخيرة استقرارا سياسيا في عهد القائد اليوغوسلافي الراحل جوزيف بروز تيتو، الذي أخدم النعرة العرقية بفضل سياسة القمع لفرض الوحدة الوطنية.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن نشأة حلف الشمال الأطلسي وأبرز مبادئه وهيئاته.

المطلب الأول: نشأته وأهدافه.

North Atlantic Treaty Organization منظمة حلف الشمال الأطلسي بالانجليزية، OTNA اختصارا Organisation du traité de l'Atlantique Nord حلف الشمال الأطلسي بالفرنسية اختصارا يسمى أيضا بالحلف الشمالي الأطلسي وهي منظمة تأسست عام 1949 بناء على معاهدة الشمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 أبريل 1949، يوجد مقر قيادة الحلف في بروكسل عاصمة بلجيكا وللحلف لغتان رسميتان هما الانجليزية والفرنسية.

1- التأسيس:

أسس حلف شمال الأطلسي أو حلف الشمال الأطلسي عام 1949، بناء على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في العام نفسه، واتخذ التوقيع عليها في بروكسل عاصمة بلجيكا.¹

وكان دور الحلف في فترة التأسيس، تولي مهمة الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الاتحاد السوفييتي والدول المشكلة لحلف وارسو آنذاك في سياق الحرب الباردة، وتساهم كل الدول الأعضاء في الحلف بنصيب من القوى والمعدات العسكرية.

2- الدول الأعضاء:

يتشكل حلف الشمال الأطلسي من 28 دولة بينها دول كانت مؤسسة للحلف، ودول انضمت إليه فيما بعد، وقد ضم في فترة تأسيسه عام 1949 الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك القوة العسكرية الأكبر داخل الحلف بالمقارنة مع باقي الدول الأخرى فرنسا-بلجيكا-

¹ - آدمون جوف، علاقات دولية، ترجمة منصور القاضي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1993)، ص. 41.

وعرف عام 1982 انضمام إسبانيا ثم سنة 1999 التشيك-المجر وبولندا، وفي عام 2004 انضمت بلغاريا وأستونيا وليتوانيا ورومانيا ثم سلوفاكيا وسلوفينيا، وكانت تلك من أكبر عمليات الانضمام في تاريخ الحلف.¹

3- مناطق تدخل حلف الشمال الأطلسي:

-القيام بضربات جوية على يوغوسلافيا بسبب صراع في كوسوفو عام 1999، ودخول قوات حلف الشمال الأطلسي وكوسوفو .

-إرسال قوات الحلف إلى مقدونيا لمهمة حفظ السلام عام 2001.

تكاليف حلف الشمال الأطلسي بمهمة قوات المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في أفغانستان عام 2003.

¹- آدمون جوف، المرجع السابق، ص.41.

وبالإضافة إلى المهام العسكرية قام الحلف بدور آخر مثل أعمال الإغاثة الإنسانية كما في حالتي تدخل قوات حلف الشمال الأطلسي لتخفيف من آثار الزلزال الذي ضرب باكستان عام 2006، وإغاثة المتضررين من إعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة عام 2006.

4-مبادرات الحلف:

وقد أعلن الحلف عن عدد من المبادرات، من أهمها مبادرة الشراكة من أجل السلام سنة 1994 تحت مسمى دعم العلاقة مع البلدان التي تقع على أطراف الحلف الأطلسي مثل البوسنة وصربيا والجبل الأسود والتعاون معها.

وكذلك توقيع اتفاق تأسيسي لمجلس حلف الشمال الأطلسي روسيا المشترك الدائم عام 1997 لمنح روسيا دورا استشاريا في مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك ومع بداية الصراع في كوسوفو علقت روسيا كافة علاقاتها مع حلف الشمال الأطلسي، ليتم تفعيل مجلس حلف الشمال الأطلسي روسيا بشكل رسمي عام 2002.¹

وأیضا مبادرة اسطنبول للتعاون التي أعلنت عنها قمة الحلف 2004 الداعية إلى ما سمته التعاون مع دول الشرق الأوسط لتعزيز الاستقرار و دعم السلام في المنطقة.

الدور الرئيسي لهذا الحلف حماية حرية الدول الأعضاء، من خلال القوة العسكرية ويلعب دوره من خلال الأزمات السياسية وكل الدول الأعضاء فيه تساهم في القوى والمعدات العسكرية التابع له ما ساهم في تحقيق تنظيم عسكري لهذا الحلف، هناك دول ذات علاقات ممتازة بحلف الشمال الأطلسي إلا أنها ليست جزءا منه رسميا وتعرف بالحلفاء الرئيسيين لحلف الشمال الأطلسي.

¹- بخوش مصطفى، التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، ع.174، أكتوبر 2008)، ص.146.

دعت الضرورة دول الحلف إلى الاتحاد بسبب توحيد القوات السوفييتية في دول شرق أوروبا، وشعور دول غرب أوروبا بقرب هجوم سوفييتي عليها، فتعاونت دول غرب أوروبا مع الولايات المتحدة وتم تكوين الحلف، كما أن للحلف أهداف أخرى منها:

- حماية دول العالم بشكل عام وحماية الدول الأعضاء فيه بشكل خاص.

- حفظ الأمن والاستقرار.

- محاربة التهديدات الأمنية الجديدة.

كان اندلاع الحرب الكورية سنة 1950 حدث هام بالنسبة لمنظمة حلف الشمال الأطلسي لأنها رفضت درجة الخطر، وأرغمت التحالف على تطوير خطط عسكرية متقنة. عقد مؤتمر لشبونة عام 1952، سعياً لتزويد القوى اللازمة لخطة حلف الشمال الأطلسي الدفاعية طويلة المدى، وتمت الدعوة إلى التوسع إلى 96 فرع، لكن تم إسقاط هذا المطلب في السنة اللاحقة إلى 35 فرع وحسب مع استخدام أكبر للأسلحة النووية.

المطلب الثاني: أهم مبادئ حلف الشمال الأطلسي.

يضم الحلف 28 من الدول الأعضاء و يهدف بشكل رئيسي لحماية حرية تلك الدول من خلال القوة السياسية والعسكرية، وإيجاد الحلول للأزمات السياسية من خلال التعاون في قضايا الأمن وحل النزاعات بالطرق السلمية، ويقوم الحلف بتنفيذ عمليات إدارة الأزمات، إما بالاعتماد على ما تنصه المادة رقم 5 من معاهدة واشنطن أو بتفويض من الأمم المتحدة.¹ ومن أهم مبادئ الحلف هو مبدأ الدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة 5 من معاهدة واشنطن، والذي يعتبر فيه أي هجوم على واحدة من الدول الأعضاء هو هجوم على

¹ - لخميسي شيبى، الأمن الدولي والعلاقة بين حلف شمال الأطلسي و الدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)، (مصر: دار الكتب المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010)، ص.81.

كافة دول الحلف، والذي تم التعامل به مرة واحدة حتى الآن أثناء هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة.¹

كانت الولايات المتحدة تمتلك النصيب الأكبر من حيث ميزان القوة العسكرية مقارنة بباقي الدول الأخرى، وينضم لقائمة الدول المؤسسة للحلف لكل من بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، إيطاليا، هولندا، انجلترا، النرويج، البرتغال، كندا، ايسلندا ولوكسمبورغ.

وانضمت تركيا واليونان في عام 1952 لتتسحب اليونان خلال الفترة ما بين عامي 1974 و 1980 بسبب التوترات اليونانية التركية.

وفي عام 1955 انضمت ألمانيا الغربية ليتم تحالف 1990 مع ألمانيا الشرقية لتتضم مرة أخرى تحت اسم ألمانيا.

كما انضمت اسبانيا عام 1982، بينما انضمت جمهورية التشيك والمجر وبولندا عام 1999، وشهد عام 2004 انضمام سبعة دول هي بلغاريا واستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا.

وانضمام كل من كرواتيا وألبانيا للحلف عام 2009، اكتمل عدد الأعضاء وأصبح 28 عضوا.

يتم اتخاذ قرارات الحلف بإجماع الدول الثمانية والعشرين الأعضاء، بعد مشاورات ومناقشات بين خبراء مدنيين وعسكريين بصفة دورية.

¹ - لخميسي شيبى، المرجع السابق، ص. ص. 82-83.

المطلب الثالث: هيئاته

1- الهيكل العام للحلف:

أ- الأمين العام:

يعد الأمين العام هو أعلى موظف دولي مدني في الحلف وهو المتحدث الرسمي باسمه، والمسئول عن توجيه عمليات التشاور واتخاذ القرارات وضمان الطرق لتنفيذها، هذا إلى جانب دوره في تقديم الدعم والمشورة للبعثات الوطنية بمقر حلف الشمال الأطلسي.

ب- الهيكل العسكري:

يمتلك الحلف بشكل دائم مجموعة صغيرة من القوات تحت تصرفه يتم اللجوء إليها عند القيام بعملية تشارك فيها قوات الدول الأعضاء بشكل تطوعي ولا يتم تنفيذ أي من هذه العمليات إلا بموافقة مجلس الحلف.

عند تطبيق قرارات سياسية ذات اعتبارات عسكرية يتم الاعتماد على اللجنة العسكرية، والتي تتكون من رؤساء الدفاع في الدول الأعضاء للحلف والمواطنين العسكريين الدوليين، والهيئة التنفيذية للجنة العسكرية، وهيكل القيادة العسكرية الذي يضم العمليات بقيادة الحلف.

2- بعثات حلف الشمال الأطلسي:

تضم بعثات الحلف كل من مجلس الشمال الأطلسي، مجموعة التخطيط النووي واللجان الفرعية.¹

¹ - نجيم رعد، البعد الاستراتيجي لتوسيع الحلف الأطلسي، مجلة الدفاع العربي، العدد 10 (جويلية 2000)، ص.ص. 28-29.

أ-مجلس الشمال الأطلسي:

هو الهيئة المسؤولة عن اتخاذ القرارات السياسية فيما يخص الحلف، ويرأسه الأمين العام للحلف، والذي يعمل على توجيه المناقشات وضمان التواصل بين الأعضاء للوصول إلى اتفاق جماعي يرضي جميع الأطراف بشأن القضايا المعنية. وتمتلك كل دولة من الدول الأعضاء مقعدا خاصا بها في المجلس، وتتم الاجتماعات أسبوعيا أو وقت ما دعت الحاجة إلى ذلك على كافة الأصعدة.

ب-مجموعة التخطيط النووي:

تتمتع مجموعة التخطيط النووي بنفس صلاحيات مجلس الشمال الأطلسي ولكن فيما يخص قضايا السياسة النووية.

ج- اللجان الفرعية:

يمتلى جدول أعمال الحلف بالعديد من الموضوعات الهامة بدءاً من القضايا الفنية الأكثر تعقيداً، والتي تتولى مجموعة من اللجان التعامل معها، والترتيب بعقد اجتماعات لممثلي وخبراء كافة الدول الأعضاء في الحلف بشكل منتظم.

كانت معاهدة حلف شمال الأطلسي بمنزلة امتداد وتوسيع لإطار معاهدة بروكسل، التي وقعتها في 1948، كل من بلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا، فرنسا وبريطانيا. هذه المعاهدة التي جاءت نتيجة تصاعد حدة الحرب الباردة بين المعسكرين، خاصة بعد زيادة النفوذ السوفييتي في أوروبا، الذي تحول إلى خطر يهدد الدول الأوروبية الغربية.

وقد قبلت معاهدة بروكسل بالتشجيع في واشنطن، وانطلقت دعوات لتوسيعها ودخول الولايات المتحدة عضوا فيها، واستقر الرأي بعد اجتماع على مستوى وزراء خارجية دول المعاهدة والولايات المتحدة على تطويرها إلى تحالف أوسع، ومن هنا بدأ وضع ميثاق تأسيسى لحلف الشمال الأطلسي، وبعد مداورات استمرت قرابة العام، تمكنت اللجنة الدائمة

لميثاق الأطلسي في بروكسل-التي كان قد شكلها وزراء خارجية الدول المذكورة-من الانتهاء من إعداد ميثاق الحلف، إذ تم الاحتفال بإنشائه وإبرازه إلى حيز الوجود في مدينة واشنطن في عام 1949، ومنذ ذلك أصبح يعرف بحلف شمال الأطلسي (ناتو)¹.

وقد كانت هذه الخطوة بمنزلة تأكيد أمريكي للصلة الوثيقة بين أمنها والأمن الأوروبي وتأكيذا لتصميمها على حصار المد الشيوعي، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تؤكد الإدارة الأمريكية في حينه أنه لا يمكن الفصل بين الأمنين الأوروبي والأمريكي، وأنه يجب النظر إلى هذه المعاهدة في اتساق مع الإجراءات الأمريكية الأخرى لتعزيز السلام منذ عام 1945.

ولعل من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة للإقدام على مثل هذه الخطوة فشل الأمم المتحدة في اتخاذ إجراءات فعالة، وهي التي كانت تعول عليها الولايات المتحدة أملا كبيرا في تناول القضايا الخلافية في النظام العالمي بكفاءة، وذلك بسبب الاتجاهات المختلفة للقوتين العظميتين. الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة مجلس الأمن على اتخاذ قرارات حاسمة، ووبقع المعاهدة.

بدأت مرحلة جديدة تخلت فيها الولايات المتحدة عن مبدأ العزلة الذي لطالما حكم سياستها الخارجية، لتشارك بفعالية في الأمن الأوروبي في ظل ما درج على تسميته بالحرب الباردة. وطيلة هذه الحرب لم تطرأ على بنية الحلف وإستراتيجيته أي تغيرات مهمة، وحافظ على مهمته الرئيسية والمتعلقة بتحقيق مهمة الأمن الجماعي لأعضائه في مواجهة الخطر السوفييتي، وظلت سياسته محكومة باعتبارات الحرب الباردة بين المعسكرين وباستثناء دخول بقية الأعضاء الأوروبيين الغربيين في مراحل متتالية إلى عضوية الحلف حتى وصل عددهم إلى 28 دولة، لم تحصل أي تطورات مهمة في إستراتيجيته وتوجهاته.

¹ - المرجع السابق، ص.33.

المبحث الثاني : الإستراتيجية التوسعية لحلف الشمال الأطلسي.

يعد مشروع توسيع عضوية حلف الشمال الأطلسي ليضم دول شرق أوروبا، من بين تلك التي كانت في مرحلة الحرب الباردة تنتهي إلى المعسكر الاشتراكي، أحد أبرز التطورات الدولية في نهاية القرن العشرين. وقد أثار التوسيع جدلا كبيرا حول أهدافه الحقيقية وما وراءها ولاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وحقيقة تحول حلف الشمال الأطلسي ليضطلع بمهام الأمم المتحدة التي وجدت في الألفية الثالثة وحروبها إقصاء لها وقد طرحت الولايات المتحدة على الفور بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، خطط توسيع حلف الشمال الأطلسي باتجاه الشرق، بعنوان (خطة المشاركة من أجل السلام)، ثم تطور الأمر خلال سنوات قليلة إلى دعوة دول وسط أوروبا وشرقها للانضمام، وكان هذا أهم هدف استراتيجي للولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: التغيرات في العقيدة الإستراتيجية للحلف بعد نهاية الحرب الباردة وآثارها في عملية التوسع:

منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، تبلور نظام دولي جديد، كانت أبرز مؤشرات: انتهاء الكتلة السوفييتية المتمثلة في حلف وارسو، وانتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة تهاوي أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها، وتبدل طبيعة علاقات القوى العظمى وتوازنها، إذ انتهى الصراع الإيديولوجي وسباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والتحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتغير الخريطة السياسية لبعض الدول، حيث تفكك الاتحاد السوفييتي إلى خمس عشرة دولة، ويوغسلافيا إلى خمسة دول، وانشطرت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين وتوحدت ألمانيا... ومن ثم أثرت هذه المتغيرات في

العقيدة الإستراتيجية وهيكل القوة وتقاسم الأعباء في الحلف، حتى يمكنه مواجهة التهديدات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة¹.

فحلف حلف الشمال الأطلسي أنشئ عام 1949، انطلاقاً من فرضيات تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي، وتتخلص في ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفييتي، وعدم إمكانية قيام هذه المواجهة دون وجود أمريكا، نظراً إلى عدم قدرة أوروبا على الدفاع عن ذاتها منفردة، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية أوروبا².

وكان الهدف الأساسي للحلف هو الدفاع عن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي هجوم تتعرض له قواتها أو سفنها أو طائراتها داخل هذه الأراضي، فضلاً عن المساعدة المتبادلة والتنسيق السياسي. ومع إلغاء الهيكل العسكري للحلف المضاد "وارسو" في عام 1991، ومن ثم تفكك الإتحاد السوفييتي ورحيل القوة العظمى الثانية عن الساحة الدولية، بدأ الأعضاء في حلف شمال الأطلسي يعيدون النظر في إستراتيجية الحلف ودوره إلى حد كبير في هجوم شامل محتمل من حلف وارسو، الذي كان يتزعمه "الاتحاد السوفييتي" مما يوجب استبدال هذه الإستراتيجية لمواجهة ما أسماه الأمين العام للحلف آنذاك "جوزيف لادس" عدم الاستقرار والأخطار المتوقعة التي حلت محل التهديد السوفييتي³، ومن ثم رأت دول الحلف ضرورة إدخال تغييرات على إستراتيجية الحلف وفق السياسات الآتية⁴:

¹- عماد جاد، حلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغادرة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 1998)، ص. 145.

²- هيثم وطني وآخرون، الموسوعة العسكرية، ج. 1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص. 834.

³- بدأ أعمال قمة الأطلسي في روما، جريدة السفير، (بيروت، 1991/11/8)، ص. 9.

⁴- عدنان السيد حسان، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار أمواج للنشر، ط1، 2003)، ص. 113-114.

باقي مناطق الشرق الأوسط أو في البلقان، لن يعفي المصالح الغربية من التعرض للتهديد.

أدى ما تقدم إلى دفع الحلف نحو تكييف إستراتيجيته وقواته وهياكله مع البيئة الأمنية التي تغيرت بصورة هائلة، و انتهى الأعضاء في تشرين الثاني-نوفمبر 1991 إلى إقرار مفهوم استراتيجي مفاده أن تقوم الدول الأعضاء بتطوير القدرات اللازمة للتعامل مع تشكيلة واسعة من المهمات والتهديدات من ضمنها: القدرة على القيام بعمليات إدارة الأزمات، و مهام حفظ السلام، ثم عاد الأعضاء في قمة بروكسل عام 1994 وطوروا إستراتيجية جديدة للحلف ارتكزت على ما يأتي:

1- أقرت قمة بروكسل "برنامج الشراكة من أجل السلام" الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية لكي تفتح الباب أمام الدول الشيوعية السابقة بما فيها روسيا، لإقامة مزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف، دون منحها حق العضوية.

2- قرر الحلف مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام التي سوف تمكن قوات حلف الشمال الأطلسي من التحرك بمرونة أكثر في التعامل مع الصراعات الإقليمية وإدارة الأزمات وعمليات حفظ السلام، وسوف تسمح للناتو أن يقدم الدعم العسكري للدول الأوربية، برعاية اتحاد غرب أوروبا.

3- فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام للحلف، وكان ذلك يعني توسيع عضوية الحلف، بحيث يمكن ضم دول أوروبا الشرقية والشيوعية سابقا للحلف، بعد تغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية.

استمر التغيير والتطوير على العقيدة الإستراتيجية للحلف، و كان التطور الأهم والأبرز الذي أدى إلى إقرار الميثاق الاستراتيجي الجديد هو: بيان قمة واشنطن عام 1999، الذي ألقى الضوء على المهام المستقبلية للحلف، فقد حرصت الولايات المتحدة على بقاء

حلف الشمال الأطلسي وتطويره وتزويده بالإمكانات المادية والتقنية وتطوير مهماته، وتوسيع نطاق العضوية فيه نحو الشرق الأوربي في محاولة لتفعيل دور الحلف في حل بعض المشكلات الدولية، وإبقائه ركيزة أساسية للإستراتيجية الغربية، وبهذا التوجه تضمن الولايات المتحدة بقاء قيادتها لهذا التحالف الذي يمكنها من التدخل في شؤون أوروبا الداخلية، كما تضمن تأكيد ارتباطها بأوروبا الموحدة من خلال دورها القيادي في الحلف، وكذلك تحجيم دور روسيا ومنعها من تجاوز حدودها¹.

إن أبرز ما في المهمات الجديدة للحلف هو حماية حرية أعضائه وأمنهم بالوسائل السياسية والعسكرية، والإسهام في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المنطقة وردع التهديدات والعدوان ضد أي بلد من أعضاء الحلف والمشاركة في إدارة الأزمات والحوار، واتخاذ القرارات الخاصة بالأمن الأوربي وقد جاءت أزمة إقليم كوسوفا في يوغوسلافيا لتضع الحلف ذاته أمام مهمات جديدة²، نيابة عن نظام الأمن الجماعي الذي يضطلع به مجلس الأمن باسم المجموعة الدولية، والقيام بعدوان عسكري على جمهورية يوغوسلافيا عام 1999، وتكرار العدوان على العراق بأداة حلف الأطلسي، وذلك بتصميم مسبق من قبل الولايات المتحدة بعدم عرض الموضوع على مجلس الأمن تحاشيا لاستخدام روسيا حق النقض.

المطلب الثاني: الدوافع الرئيسية للعملية التوسعية.

تشكل مبادرة "الشراكة من أجل السلام" التي أقرت كاتفاقية في اجتماع مجلس الشمال الأطلسي في بروكسل عام 1994، البداية الرسمية لتوسيع حلف وارسو سابقا.

¹ - عزة جلال، كسوف جذور الصراع في البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد. 137 (تموز، 1999)، ص. 80.
² - Daird calloe, "NATO Enlargment as problem for security in Europe" Dussen Political vol 73N°4/10/1998, p.26.

ومن خلال هذه المبادرة، تم التوصل إلى صيغة للتعاون بين الحلف وروسيا عبر اللاتحة التأسيسية التي أبرمت في باريس في عام 1997، وهكذا استمر الحلف بالتوسع حتى بات يضم الآن، أي بعد مضي ستين عاما على تأسيسه سنة 28/1949 دولة¹.

إن التحديات الإستراتيجية التي يواجهها الحلف التي عدت بمنزلة الأسباب والدوافع الرئيسية لعملية توسيعه، تتمثل في احتمال ظهور الصراع وعدم الاستقرار من محورين، هما:

1- المحور الشرقي:

وتتمثل التحديات الأمنية فيه بوجود قوات روسية ضخمة، ومخزون كبير من أسلحة الدمار الشامل، وتفاعلات صراعية بين عدد كبير من الدول، وقد تم تصور الحل بمواجهة هذا التهديد بإبرام اتفاقية الشراكة من أجل السلام، ثم توسيع الحلف باتجاه الشرق.

2- المحور الجنوبي:

ويبدأ من شمال إفريقيا على الساحل الجنوبي للمتوسط، ويشمل منطقة الشرق الأوسط والجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، إذ تشهد هذه المنطقة بؤر توتر، وكذلك مشاكل أمنية أخرى تهدد أمن القارة الأوروبية، كانتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، والأصولية والهجرة غير الشرعية، وإعاقة تدفق الموارد الحيوية، وقد يكون تصور الحلف لمواجهة هذه التهديدات بعقد اتفاقية التعاون والحوار مع دول هذه المنطقة، وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها تتفرد بالسيطرة على توجهات الحلف وقراراته، وهذا البعد يسهم في إبراز تحديات للأمن القومي العربي ولاسيما أن إسرائيل عضو في برنامج التعاون والحوار هذا.

وفي مواجهة هذه التهديدات، تبلورت إستراتيجية الحلف الجديدة التي تقوم على أساس الاضطلاع بمهمة إدارة الأزمات ومنعها من خلال إمكانية قيامه بالعمل خارج نطاق منطقتة

¹ - مزيان رياض، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة حالة حرب الخليج الثانية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، باتنة، 2004-2005)، ص.35.

التقليدية، هذه التوجهات الجديدة التي تم اعتمادها سيكون لها آثارها المباشرة على المنطقة العربية، التي باتت ترتبط أكثر بالمظلة التي تم اعتمادها سيكون لها آثارها المباشرة على المنطقة العربية، التي باتت ترتبط أكثر بالمظلة التي تم اعتمادها سيكون لها آثارها المباشرة على المنطقة العربية، التي باتت ترتبط أكثر بالمظلة الأمنية والعسكرية والسياسية للحلف نظرا إلى ارتباط مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بها. لذلك فان المخاطر المحتملة لهذا التوجه الجديد تتمثل في إمكانية التحرك المستقبلي تجاه المنطقة عبر عدة مسالك تم تبيينها، وأهمها اتفاقيات التعاون والحوار، التي قد تؤدي إلى ربط الوطن العربي بتحالفات خارجية تدخل القوى العظمى كأطراف دخيلة في المنطقة العربية، و يكون لها آثار مباشرة على الأمن القومي العربي، بحيث تفرض عليه مزيدا من القيود، وتشل قدرته على الحركة و تقوم دوره على الساحة الدولية.

إن حملة هذه الآثار على تدخل الحلف في المنطقة العربية تشكل موضوع هذه الدراسة حول الإستراتيجية التوسعية للحلف و انعكاساتها على الأمن القومي العربي.

المطلب الثالث: قرار توسيع الحلف والجدل الدائر حوله.

إن عملية توسيع الحلف يمكن أن يعبر عنها بأنها تبني مفهوما إستراتيجيا جديدا للتكيف مع المتغيرات في البيئة الأمنية المحيطة من خلال تطوير وظائفه وتوسيع نطاق عضويته وإمكانية القيام بمهام خارج المنطقة التقليدية التي انحصر فيها نشاطه إبان الحرب الباردة، وهذه العملية تركز على مجموعة من الأسس تتمثل في:

- برنامج الشراكة من أجل السلم لدعم الأمن والاستقرار في وسط وشرق أوروبا.
- برنامج التعاون والحوار لمواجهة المخاطر المحتملة من جنوب وشرق المتوسط.

– الاطلاع بمهمة منع وإدارة الأزمات داخل أوروبا وخارجها، عبر تمكين الحلف من العمل خارج المنطقة إن اقتضت الضرورة والمصلحة كذلك.

ومن ثم فإن عملية التوسيع لا تعني دخول أعضاء جدد فحسب وهي ليست لعبة قيام أو عملية ميكانيكية، بل هي تعبير عن استكمال البنية الجديدة لنظام الأمن الجماعي الأوروبي-أطلسي الذي يمر عبر الحلف دون أن يستثني ديمقراطيات شرقية ناشئة.

فعمليات التوسع تحكمها معايير تتسجم مع توجهات النظام العالمي وتصوراته للأمن والسلم الدوليين، وهذه المعايير تتعلق بالبنية الداخلية للدول المرشحة لاكتساب العضوية ومدى تحقق متطلبات الحلف، فيما يتعلق بدرجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاحتراف العسكري فيها من ثم فإن قرار توسيع الحلف قد اتخذ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من فرض وجهة نظرها على باقي أعضاء الحلف، ونفذت رؤيتها لتوسيع الحلف وضم أعضاء جدد له رغم اعتراضات وتحفظات بعض الأعضاء على ذلك. وقد مرت عملية الدخول في العضوية بعدة خطوات¹:

1- جاءت الخطوة الأولى مع بروز فكرة إنشاء مجلس تعاون لشمال الأطلسي CCNA:

هذا المجلس الذي تمت التوصية بإقامته في قمة قادة دول الحلف في لندن 1990، اثر مبادرة أمريكية-ألمانية، وأقر في قمة روما في 1991، بهدف مؤسسة العلاقات بين حلف الشمال الأطلسي ودول شرق ووسط أوروبا عبر إقامة صلة دبلوماسية منتظمة، وقد بدأ أول اجتماع تأسيسي له في 1991، بمشاركة 25 دولة وهي دول الست عشرة وتسمع دول من شرق أوروبا والبلطيق، ثم توسعت العضوية فيما بعد. و يهدف المجلس من خلال اجتماعاته الدورية إلى تنظيم العلاقة السياسية والعسكرية، والتنسيق المدني والعسكري لأعمال النقل الجوي، والعمل في مجال حفظ السلام، استنادا إلى خطوط عريضة تتمثل في

¹-Pual Cornich, « European Security, the end of Ardutediture and the new NATO, International Affaires, vol 72, N°4/10/1996.p.3

تمسك أعضاء بالخيار الديمقراطي، واحترام حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية. مما يمهّد الطريق أمام شراكة سياسية عسكرية في العلاقات الأطلنطية الأوروبية¹.

2- الخطوة الثانية مشروع الشراكة من أجل السلام: "PARTNER SHIP OF PEACE"

شكلت هذه الشراكة الخطوة الأخرى الأكثر أهمية، وطرحت فكرتها الولايات المتحدة الأمريكية في الاجتماع الوزاري لدول الحلف عام 1993، ثم طرح موضوع في اجتماع مجلس شمال الأطلسي ببروكسل في عام 1994 كمبادرة من الحلف في إطار السعي إلى تنمية الثقة ودعم جهود التعاون مع دول شرق أوروبا، من أجل تحقيق الأمن الأوروبي، وقد ذكر البيان الخاص ببرنامج الصادر عن القمة ما يأتي²:

تأكيد أن عضوية الحلف مفتوحة لدول أخرى يمكنها أن تسهم في أمن منطقة الشمال الأطلسي مع ترحيب بانضمام تلك الدول كجزء من عملية متطورة، تؤخذ في اعتبار التطور السياسي والأمني في أوروبا، وأن برنامج المشاركة من أجل السلام يتعدى الحوار والتعاون إلى المشاركة الكاملة من أجل السلام، ويعمل على:

1- دعوة شركاء للمشاركة في نشاطات الحلف لتعزيز التعاون السياسي والأمني في أوروبا.

2 - عقد مشاورات مع أي دولة شريكة إذا تعرضت لتهديد مباشر لأرضها أو استقلالها السياسي أو أمنها.

3- العمل بأساليب محددة مع الدولة المشتركة لتحقيق شفافية الميزانية العسكرية، وتعزيز السيطرة الديمقراطية على وزارات الدفاع، و تخطيط المناورات العسكرية

¹-<http://www.Heritage.org / Library / Categories / Forpd/dbrie F23. html> CW Bruceweiword "NATO Expansion: Myths and realifees". p p/7-8.

²- هاني خلاف، أحمد نافع، توسيع حلف الأطنطي: ما له وما عليه (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، (1997)، ص.ص. 171-172.

المشتركة، وخلق إمكانية لتعمل هذه الدولة مع قوات الحلف في مجالات حفظ السلام والإنقاذ والعمليات الإنسانية.

4-دعوة الدولة الشريكة لتدريبات ميدانية خاصة بعمليات حفظ السلام، و دعوتها لإرسال ضباط لمقر الحلف في بروكسل للاشتراك في التخطيط العسكري اللازم لتطبيق برامج الشراكة.

هذا وقد دعيت دول شرق أوربا ووسطها وشمالها إلى جانب روسيا للاشتراك في هذا البرنامج، ورغم خيبة الأمل التي اعترت العديد من الدول شرق أوربا ووسطها، التي كانت تسعى إلى انضمام سريع للحلف، وقد قبلت المشاركة في البرنامج على أساس كونه خطوة تمهيدية نحو الانضمام الكامل إلى الحلف. وقد أجريت في العامي 1994-1995 عدة مناورات عسكرية بين قوات دول الأعضاء في الحلف وقوات دول شرق أوربا ووسطها وشمالها.

ولقد وصفت فكرة الشراكة بأنها أمريكية في جوهرها وجاءت حلا وسطا لوجهات نظر معارضة في واشنطن فيما يأتي¹:

هجه بطلمطنى لآك و: تبناها وزير الخارجية الأسبق في عهد جورج بوش (1988-1992) جيمس بيكر، ومستشار الأمن القومي ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر، وهذان يؤيدان عملية التوسع، ويريان أنه في حال فشل الإصلاح في روسيا، فإن التوسع سيكون الضمانة الوحيدة للديمقراطية في شرق أوربا، ويقول كيسنجر: "إننا نقبل إنذار روسيا عندما كانت قوية، فهل نخضع لها حاليا".

آل هجه بطلمطنى تهي ب: فترى أن عملية التوسيع هي استقرار لروسيا، وتشكل إعادة رسم خط تقسيم جديد في أوربا.

¹-Gerhar wetting, « Moscow's Perception of Nato's Role », Aussen Politicale Vol.45,N°1,1998 pp.123-124.

مهمج بطة طنك لك تب: ترى أن مشروع الشراكة من أجل السلام هو حل وسط بين الرأيين المتعارضين، وهي فرصة لدفع الديمقراطية وتطويرها والإصلاح الاقتصادي والشراكة الإستراتيجية مما يمكن من إقامة أوروبا متحررة من خطوط التقسيم.

وهذا فصل ضمن قمة بروكسل عام 1994 بين الأعضاء الأصليين حول صيغة التوسع وإجراءاته، إذ أملت فرنسا أن يتخذ التوسع صيغة أطلسية جنوبية، أي أنه يشمل حتى دول غير الأوروبية الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا، في حين فضلت ألمانيا أن يتخذ صيغة أوربية-أطلسية خاصة، يشتمل دول وسط أوروبا وشرقها فقط أن يتم ذلك بشكل جماعي ومباشر استثناء من شروط العضوية الجديدة، أما الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بريطانيا فأرادت أن يتخذ التوسع الصيغة الأطلسية المطلقة، تشمل حتى دول رابطة الدول المستقلة، على أن يجري ذلك بشكل انتقائي على صورة دفعات أو وجبات، و حسب استكمال شروط العضوية التي حددها مجلس الحلف في اجتماعه عام 1995 وهي¹:

1- أن يكون العضو المترشح من الموقعين على اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام.

2- أن يكون ناضجا سياسيا، وخاليا من وجود مشكلات قومية أو عرقية ومؤمنا بقيم ديمقراطية الغربية، ويحترم حقوق الإنسان، ولديه القدرة على تعزيزها.

3- أن يكون ناضجا اقتصاديا وقادرا على تحمل نفقات الانضمام إلى الحلف جميعا، بما في ذلك بناء جيش، له مواصفات الجيوش الغربية نفسها، من حيث العقيدة العسكرية والتسلح.

4- أن يضع قواته المسلحة تحت قيادة مدنية وديمقراطية.

¹- ممدوح أنيس فتحي، إجراءات توسيع حلف الشمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، (القاهرة، 1997)، ص. 78.

5- أن يبدي استعدادة للمشاركة في فعاليات الحلف وآلياته، مثل مراكز القيادة ولجان التنسيق والتخطيط الدفاعي المشترك، والتدريسات والمناورات وتبادل المعلومات الأمنية الدفاعية مع الحلف.

وهكذا، وما أن حسم قرار التوسع لضم دول وسط وشرق أوروبا التي كانت تشكل جزء لا يتجزء من عدوه التقليدي حلف وارسو وكتلته الاشتراكية حتى سارعت هذه الدول لتقديم طلبات الانضمام إلى الحلف، وقد قبلت جميعها وبلغ عدد أعضائه 28 في 2009 في ذكرى تأسيسه الـ 60، وضم كرواتيا وألبانيا إلى عضويته.

المطلب الرابع: توسع الحلف اتجاه أوروبا الشرقية والموقف الروسي منه.

تجدر الإشارة إلى أن أول حديث جرى حول توسيع حلف حلف الشمال الأطلسي نحو الشرق بدأ بالانتشار العلني أثناء انعقاد قمة لندن لدول حلف الشمال الأطلسي في عام 1990، إذ ترتب على ذلك تأسيس مجلس التعاون لشمال الأطلسي عقب قمة روما للحلف التي عقدت في نوفمبر 1991، ونظرا إلى الصعوبات التي لقيها تأسيس مجلس التعاون لشمال الأطلسي عقب قمة روما للحلف فقد تم في قمة حلف الشمال الأطلسي ببروكسل 1994 الموافقة على الدعوة الأمريكية والإعلان عن برنامج الشراكة من أجل السلام الذي يؤكد ضرورة تعميق التعاون الوظيفي بين حلف الشمال الأطلسي والدول الأعضاء، وكذلك طرح فكرة الانضمام لدول وسط أوروبا وشرقها إلى الحلف على المدى المتوسط والبعيد¹، إلا أن فكرة التوسيع كانت محور اهتمام استراتيجي للحلف منذ أن بدأت بوادر انحلال الاتحاد السوفييتي وكتلته العسكرية والسياسية، وظل زعماء دول الحلف خلال النصف الثاني من الثمانينات يؤكدون لغورباتشوف أن الحلف لن يمتد نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى بعد انسحاب القوات السوفييتية منها، وإعادة توحيد ألمانيا. وكان نائب وزير الخارجية الأمريكية

¹ - فريد الشحيف، العلاقات الروسية-الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي و منطقة آسيا الوسطى، (دمشق: دار الطلعية الجديدة، ط.1، 2005)، ص.133.

"ساتروب تالبوت" أول من صاغ عام 1995، مبررات توسيع الحلف و أهدافه على النحو الآتي¹:

1-الدفاع الجماعي يبقى حاجة ملحة للأمن الأوربي والأطلسي، وكذلك لتبرير الوجود الأمريكى في أوربا.

2-آفاق الانضمام إلى الحلف تشكل بالنسبة إلى شعوب أوربا الشرقية والوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق خطوة تخدم عملية توطيد المؤسسات الديمقراطية والليبرالية الإقتصادية واحترام حقوق الإنسان.

3-العضوية في حلف الشمال الأطلسي يمكن أن تعزز رغبة هذه الشعوب في تسوية النزاعات فيما بينها بالطرائق السلمية.

ولكن الأهداف الأساسية لتوسيع حلف الشمال الأطلسي هو أبعد من ذلك بكثير، فالولايات المتحدة التي توجت نفسها المنتصر الوحيد في الحرب الباردة.

كان واضحا منذ حرب الخليج الثانية أنها تطمح لإعادة صياغة العلاقات الدولية التي ترسخت بعد الحرب العالمية الثانية، بما يتناسب ووضعها الجيوسياسي الجديد في العالم، هذا يتطلب توسيع حلف الشمال الأطلسي لعدة أسباب منها:

أهلا: إيجاد المبرر لإبقاء قواعدها العسكرية في أوربا، لاحتواء فرنسا وألمانيا، وإفشال جهودها السياسية نحو استقلالية أوربا على الولايات المتحدة.

تهمة: عزل روسيا عن أوربا، وإفشال أي محاولة للتكامل الاقتصادي والسياسي والعسكري معها واحتوائها عن طريق زرع قواعد عسكرية على حدودها، وضم وعزل الدول

¹ - المرجع السابق، ص. 134.

النتيجة: تطوير الصين قواعد عسكرية للنااتو لكبح محاولتها المستقبلية بأن تبرز كدولة منافسة لها على الصعيد الدولي.

خاتمة: السيطرة على مصادر الطاقة التي تحتاجها هذه الدول، لتكون عاملا مساعدا مهما لتنفيذ هذه الأهداف.

خُذْ لَزْمَةً: تهميش دور الأمم المتحدة، وإعادة صياغة ميثاقها، بما يتناسب والوضع الجيوسياسي الجديد لعالم أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

من جملة الأهداف التي سبق ذكرها ،فقد رأى صانعو القرار في الحلف أن هناك أهمية كبرى لتوسيع عضويته، وهذا ما حصل عام 1999، ثم ضم جمهوريات تشيكيا والمجر وبولندا، وبذلك ارتفع عدد الأعضاء إلى عشرة دول، وفي اجتماع وزراء حلف الشمال الأطلسي، الذي عقد في العاصمة التشيكية عام 2002، وجه حلف الشمال الأطلسي دعوات رسمية إلى سبع دول من منطقة البلطيق وأوروبا الشرقية لتصبح أعضاء في الحلف، وهي استونيا، لتونيا، ليتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا وبلغاريا ورومانيا، وفي أثناء قمة الحلف في عام 2004، تم التصديق على عضوية الدول الجديدة، وفي مؤتمره الذي عقد في مدينة "ستراسبورغ" الفرنسية في عام 2009 ضم كرواتيا، وألبانيا إلى عضويته، ليصبح العدد الإجمالي للدول الأعضاء في الحلف ثمانين وعشرين دولة.

ولإبراز أهمية أوراسيا في الإستراتيجية الأطلسية والأمريكية، تجدر الإشارة إلى ما ذهب إليه برجنسكي، مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي والأمريكي السابق، حين قال "إن الهم الأمريكي الأكثر إلحاحا هو السهر على أن لا تحصل أي دولة من الدول على الوسائل التي تساعد على طرد الولايات المتحدة من أوراسيا، أو إضعاف دورها كحكم في هذه القارة التي من يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم، ومن يسيطر على الجزيرة يسيطر على المعمورة، بحسب مقولة عالم الجيوبوليتيك الانجليزي الشهير "هالفورد ماكيندر"، المنشورة عام 1904، وتوسيع حلف الأطلسي مع هيمنة أمريكا عليها ومن ثم على أوربا الغربية، فالشرقية مرورا بالوسطى، هو إحدى الوسائل الضرورية لتحقيق هذه السيطرة الأمريكية على العالم، وأدوات السيطرة، كما يقول برجنسكي ليست عسكرية بالضرورة، ولكن تكنولوجية وثقافية واقتصادية وسياسية وإن كان على العامل العسكري أن يكون جاهزا في كل لحظة تستوجب فيها الأوضاع أن يتدخل"¹.

وقد انتبعت روسيا مبكرا إلى الأخطار الناجمة عن خطط توسيع الحلف وقابلته بمعارضة رسمية واسعة ووجدت فيها خطرا كبيرا يهدد أمنها القومي، كون اقتراب البنى السياسية العسكرية للحلف من حدودها الغربية يهدد مواقعها الإستراتيجية في أوربا، ويقضي على أملها في الانخراط في العمليات التكاملية الجارية فيها على الصعيد الاقتصادي والسياسي والأمني ورأوا فيها إنذارا بعودة الحرب الباردة².

وقد ازداد قلق الروس بعد جولات مسؤولين في حلف الشمال الأطلسي في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وانخراط عدد منها في المناورات العسكرية المشتركة ضمن برنامج "الشراكة من أجل السلام"، الذي يعد المقدمة الأولى للانضمام للحلف، ولاسيما بعد اقتراح

¹ - زيبينغيو برجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم ابراهيم، (دمشق: دار علاء الدين، 2001)، ص. 112.
² - محمد نياب، توسع حلف الشمال الأطلسي وحرب البلقان: أهداف إستراتيجية وجيوسياسية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 83، (بيروت، جانفي 1999)، ص. 30.

الرئيس الجورجي "شيفارد نادزه" استبدال "الحل البوسني" في أبغاريا، والتوصل إلى اتفاق دايتون جديد لمواجهة الانفصاليين الأبغار وإعلان الرئيس الأذربيجاني تأييده حول توسع حلف الشمال الأطلسي شرقا، واستعداد بلاده للمشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام، وذلك كخطوة على طريق انخراط أذربيجان في بنية الأمن الأوربي الأطلسي، كما أن أوكرانيا أعلنت عن عزمها الثابت في السعي إلى العضوية في حلف الشمال الأطلسي¹.

وعلى الرغم من المعارضة الروسية، فقد وقعت القيادة الروسية الميثاق التأسيسي مع الحلف عام 1997، وبررته قيادة يلتسن بتخفيف حدة التوتر في التوتر في أوربا، ومنع حلف الشمال الأطلسي من ضم جمهوريات الإتحاد السوفييتي سابقا، وعلى الرغم من ذلك فإن الإستراتيجية الروسية حيال توسيع حلف الشمال الأطلسي، تتجسد بالحد من تفاقم المخاطر الأمنية المترتبة على توسيع حل حلف الشمال الأطلسي شرقا وهي حريصة على أن تكون لها تأثير فعال لمعادلة هذا التمدد الذي أخذت تتفهمه دول الحلف، وتعتبر بصيغ مختلفة عن ضمان تبديد الهواجس الأمنية لروسيا الاتحادية من جراء توسع الحلف شرقا.

ومع ذلك، فإن روسيا الاتحادية تسعى إلى تعزيز مقومات سياسية ودفاعية قادرة على مواجهة تزايد القدرات العسكرية للحلف عن طريق توسعه شرقا، بانضمام الدول التي كانت ضمن المعسكر الاشتراكي والأعضاء في حلف وارسو المنحل².

انتشرت الأحداث اللاحقة وصولا إلى الاحتلال الأمريكي للعراق، لتثبت صحة الأهداف المذكورة أعلاه التي تقف وراء فكرة توسيع حلف الشمال الأطلسي، ولاسيما أن أمريكا قامت بالحرب دون موافقة الأمم المتحدة³.

¹ - المرجع السابق، ص. 31.

² - عبد القادر فهمي، مدخل إلى الدراسة الإستراتيجية، ط. 1، (عمان: دار مجدلاوي، 2006)، ص. 35.

³ - شفيق المصري، الأطلسي والمحاولات الجديدة، مجلة شؤون الأوسط، العدد 83 (بيروت، جانفي 2000)، ص. 52.

ويرى "بريجنسكي" مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق، أن الطريقة الأفضل لروسيا هي إيجاد شكل من أشكال التعاون مع المجموعة الأوربية - الأطلسية، من أجل توفير مزيد من الاستقرار والتعاون والازدهار في منطقة القوقاز.¹

¹ -<http://www.cause.org/publications/bulletins/NATO/medit/html.p.3>.

انظر الإعلان، قمة واشنطن، 24 نيسان 1999، المادة 38 على موقع الأنترنت
<http://www.nato.int/1999/p.99> Nato Homepage : internet.

المبحث الثالث: التحولات الإستراتيجية للحلف بعد انتهاء الحرب الباردة.

ما إن انتهت الحرب الباردة (اللعبة الدولية الأخطر والأهم بعد الحرب العالمية الثانية)، حتى أنشدت عيون العالم إلى لوحة التحولات الدولية مؤذنة بمرحلة جديدة وقواعد لعبة تتحكم في سياسات الدول، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على الدول الأوربية وحلفها العسكري (حلف الشمال الأطلسي)، صار مطلوبا أن يلتزم العالم بما تمليه الإدارة الأمريكية (القائدة للنااتو) مهما كانت مطالبها متناقضة مع القانون الدولي، ومصالح الدول المعنية، وهذا تم تركيب الوضع الدولي الجديد من خلال استمرار التحالف الأمريكي الأوربي الذي عبر عنه في سياق الإستراتيجية الجديدة للنااتو وخطته التوسعية على حساب خصمه التاريخي الذي صرف جل اهتماماته لمشاكله الداخلية والإقليمية (الإتحاد السوفييتي)، والذي يعرف حاليا بروسيا الإتحادية.

المطلب الأول: حلف الشمال الأطلسي والعلاقات الأمريكية الأوربية.

مع انتهاء الحرب الباردة اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية لتثبيت إستراتيجيتها كقطب وحيد في النظام الدولي الجديد، وأخذت هذه الإستراتيجية تتشدد إزاء الحلفاء الأوربيين على أكثر من صعيد:

أولاً: تخويف الأوربيين من القوة النووية الروسية ومن الأسلحة الإستراتيجية داخل الجمهوريات المستقلة، من دون وجود نظام أمني صارم يضبطها، كما أعلنت الإدارة الأمريكية في الوقت الذي لا تزال فيه روسيا والجمهوريات المستقلة تملك أكثر من ألف سلاح إستراتيجي على الرغم من معاهدات الحد من انتشار الأسلحة النووية، وفي الوقت الذي لا تزال الولايات المتحدة تحتفظ في أوربا بمخزون من الرؤوس النووية، تحت رقابتها المباشرة، وسيطرتها المطلقة¹.

¹ - محمد حسين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992) ص.ص. 605-611.

تشيء: ربط مستقبل الأمن الأوربي باستمرارية حلف الشمال الأطلسي ودوره الأمني في أوروبا والعالم حيث ترتبط مسيرة الاتحاد الأوربي من خلال حلف الشمال الأطلسي وليس من خارجه، مع ما يؤدي إليه ذلك من تنمية علاقات أقوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية، كما حددت ذلك وثيقة "أسس الإستراتيجية الوطنية: المصالح والغايات" الصادرة عن البيت الأبيض في أوت 1991¹.

ويذهب مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق "أربيجينو بريجنسكي" في هذه المسألة إلى أن الولايات المتحدة تمثل إلى جانب الاتحاد الأوربي لب الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي العالمي، وإذا ما عملا معا تصبح أمريكا وأوروبا قادرتان على فعل أي شيء على الصعيد العالمي. وقد كانت أمريكا تجهر بالشكوى دائما من أن أوروبا لا تفعل ما يكفي في مجال الدفاع الجماعي، وكانت الشكوى التي غالبا ما يرددها الأوروبيون أن أمريكا تتألم في التصرف بمفردها لذا فإن نقطة البداية لتقييم العلاقة الأطلسية في طرح السؤال الآتي: ماذا لو فعل الأوروبيون ما يكفي؟ وماذا لو قلل الأمريكيون من التصرف بمفردهم؟².

ويضيف مستطردا بعد ذلك إلى حلف الشمال الأطلسي، سيكون للسعي وراء قابلية العمل العسكري المشترك والتكامل معنى مختلفا أيضا، فقد كان لتكامل الجيوش الوطنية من أجل الدفاع عن الأرض منطقيا عندما كانت أوروبا الغربية تواجه هجوما سوفيتيا محتملا ولن يكون من المنطقي إجراء تكامل بين 26 جيشا وطنيا عندما لا يعود الدفاع على الأراضي حاجة ملحة لذلك يركز حلف الشمال الأطلسي على الإسهامات المتخصصة وعلى تطوير وتعزيز قوة رد فعل سريع، متكامل وقادرة على أداء مهمات خارج أراضي الدول الأعضاء³.

¹ - The foundation of national strategy. Interet and Gools, National securial strategy of the united states-august 1991, published by the white house p.p 14.

² - زيبينيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم الأوروبي، ترجمة سليم ابراهام، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص. 105.

³ - المرجع السابق، ص. 114.

إن الأمريكيين أرادوا الحلف أداة عسكرية فاعلة للسيطرة والهيمنة على الكتلة الأوروبية لضمان وإنهاء تبعيتها، في حين حاول الأوروبيون بناء قوتهم العسكرية المستقلة بقيادة أوروبية خالصة لتعزيز استقلالهم بعد انتهاء الحاجة إلى المظلة النووية الأمريكية، والأمريكيون أرادوا الحلف وسيلة أمنية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأوروبية في مجالها الحيوي، في حين يرغب الأوروبيون في التوصل إلى آليات أمنية لحل المشكلات الأوروبية الداخلية دون الحاجة إلى مساعدات الأصدقاء الأمريكيين، و أرادت هذه الأخيرة الحلف ومؤسساته قيذا على القرار القاري الأوروبي وعلى الحركة السياسية الخارجية للأوروبيين باتجاه تعزيز مكانتهم العالمية، في حين حاول الأوروبيون اشتقاق سياسات خاصة بهم أكثر استقلالا عن السياسة الأمريكية اتجاه المشكلات الإقليمية والعالمية، حيث لهم مصالح مباشرة أو سياسية¹.

ويشير "أريغينو بريجنسكي" إلى هذا الأمر بالقول "إن ظهور أوروبا متحدة بشكل حقيقي. ولاسيما إذا حدث ذلك بدعم أمريكي بناء سوف يتطلب تغيرات كبيرة في بنية حلف الشمال الأطلسي وعملياته، وهذا الرابط الرئيسي بين أمريكا وأوروبا، حيث إن حلف الشمال الأطلسي لا يوفر الآلية الرئيسية من أجل ممارسة الولايات المتحدة لنفوذها فيما يتعلق بالقضايا الأوروبية وحسب، بل يوفر القاعدة الأساسية سياسيا من أجل الوجود العسكري والأمريكي المهم في أوروبا الغربية أيضا"².

وتأكيدا لهذه الرؤية، يواصل برنجنسكي تحليله بالقول: "أوروبا هي الحصن الجيوسياسي المتقدم لأمريكا في القارة الأوراسية، وحلف حلف الشمال الأطلسي يحصن النفوذ السياسي والقوى العسكرية الأمريكية، مباشرة على البر الرئيسي لأوراسيا. وفي هذه

¹ - علي فياض، في الذكرى الخامسة لتأسيس حلف الشمال الأطلسي من منطقة دفاعية أطلسية إلى قوة أمريكية، مجلة معلومات دولية، السنة السابعة، العدد 60، (ربيع 1999)، ص. 151.

² - بريجنسكي، مرجع سابق الذكر، ص. 59.

المرحلة من العلاقات الأمريكية-الأوروبية مع وجود الأمم الأوروبية المتحالفة والتي لا تزال تعتمد -إلى حد كبير- على حماية الولايات المتحدة الأمريكية، فإن أي توسع في نطاق النفوذ الأمريكي المباشر أيضا، وعلى العكس من غير روابط قوية ممتدة عبر الأطلسي، سيتلاشى التفوق الأمريكي على الفور وستجد بشدة سيطرة الولايات المتحدة على المحيط الأطلسي وقدرتها على إسقاط نفوذها وقوتها، كسابقتها أوراسيا¹.

وتتظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحلف باعتباره أداة رئيسية للحفاظ على هيمنتها على قمة النظام العالمي، وذلك في إطار الأهداف الأمريكية الأوروبية المشتركة الآتية:

1- يتمثل الهدف الأساسي للحلف في حماية حرية وسلامة جميع الدول الأعضاء فيه بالسبل السياسية والعسكرية.

2- احتواء دول شرق أوروبا ووسطها من خلال ربطها بشبكة علاقات مع الحلف وإبعادها عن أي روابط مستقبلية فيما بينها، أو بينها وبين روسيا الاتحادية، فضلا عن منع انبعاث الحركات القومية الكبرى في البلقان (صربيا الكبرى، ألبانيا الكبرى).

3- احتواء روسيا الاتحادية و تحجيمها.

4- توفير آلية عسكرية شبه دولية كواجهة يمكن للولايات المتحدة تنشيطها طبقا لمصالحها في إطار غطاء دولي يحقق لها تفادي المعارضة الدولية في حالة عملها منفردة، خاصة إذا أرادت من منظور مصالحها، القيام بعمل عسكري خارج نطاق الشرعية الدولية، كما حدث في العدوان الأمريكي على العراق عام 2003.

¹ - عبد الرحمان هوري، المهام المحتملة لحلف حلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد. 137 (القاهرة: حزيران 1999)، ص. 76.

5- إعطاء الحلف دورا واسعا للتدخل في مناطق الأزمات التي يمكن أن تهدد المصالح الحيوية لدول الحلف وعلى رأسها الولايات المتحدة، وتأتي منطقة الشرق الأوسط في طليعة هذه المناطق حيث إمكانية تهديد مصادر البترول أو بروز تحديات جديدة تؤدي إلى حدوث خلل في ميزان القوى في المنطقة يؤدي إلى تهديد المصالح الغربية، فضلا عن ظاهرة (الإرهاب).

6- ضمان حماية الكيان الصهيوني وقدراته العسكرية والدفاع عنه ليظل قادرا على أداء دوره الوظيفي كرأس حربة للمشروع الغربي في المنطقة العربية.

7-العدل على توفير مناخ أمني أوروبي أطلنطي مستقر وتأمين إطار أطلنطي أساسي لدول الحلف لإجراء مشاورات حول أي مسألة تمس مصالحها الحيوية والقيام بوظيفة رادعة ودفاعية حيال أي تهديد يستهدف أي دولة من دول الحلف.

وأخيرا فإنه يمكن القول أن تعميق المؤسسات عبر الأطلسي سيكون ملحا إذا أراد حلف الشمال الأطلسي أن يجد من يحافظ على مهماته أو أريد للديمقراطيات الجديدة في أوروبا الوسطى والشرقية أن تندمج في المجال الاقتصادي والعلمي الثقافي.

أما أوروبا (بما فيها الأعضاء والسابقون) في حلف وارسو والجمهوريات السابقة في الاتحاد السوفييتي، فتضم من السكان عددا يزيد ب 2-3 مرات على ما هو موجود في الولايات المتحدة ولو تحققت السيطرة على أوروبا كلها من قبل دولة معادية، كألمانيا النازية (مثلا) أو روسيا الستالينية في الماضي، لتشكل بذلك تهديدا مميتا للمصالح الأمريكية (وهذه وجهة نظر أمريكية بالتأكيد)، وكذلك فلو سقطت أوروبا فريسة لأنظمة دكتاتورية مرة أخرى أو أغرقت في حرب ليشكل ذلك حتما على الولايات المتحدة الأمريكية، وما حدث فعلا هو

أن حلف الشمال الأطلسي مكن الأمريكيين والأوروبيين من التعاون في منع العدوان على كليهما، وفي خلق شروط ملائمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن حلف الشمال الأطلسي كان ولا يزال -خلال أكثر من نصف قرن من الزمن- عضوا مهما في الأمن والازدهار الأمريكيين، وعليه فإن جعل حلف الشمال الأطلسي متكيف مع ظروف متغيرة باستمرار يبقى تحديا رئيسيا في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا معا.

المطلب الثاني : المفهوم الاستراتيجي لحلف حلف الشمال الأطلسي.

من الحقائق المعروفة أن الإستراتيجية بمعناها الواسع أو الشامل لم تعد أسيرة العمليات العسكرية وتحقيق أهداف الحرب بقدر ما أصبحت فنا أو عملا يزاوله السياسيون والإستراتيجيون لتحقيق الأهداف السياسية، أي أنها أصبحت "عقيدة متحركة، أو أسلوب تفكير يجيز لصاحبه التعامل بصورة صحيحة ومنطقية مع الأحداث والمتغيرات المحيطة بالفاعل وصولا إلى أهداف يتوخى تحقيقها"¹.

وهذا الإطار النظري لمفهوم الإستراتيجية جسده حلف الشمال الأطلسي فكريا وعمليا منذ تأسيسه عندما جعل مبدأ الدفاع الجماعي مقرونا بتحقيق أهداف سياسية، تتمثل في حماية العرب وقيمهم ومصالحه الأساسية من تحديات وتهديدات الخطر الشيوعي (السابق) إن وجد. بمعنى أنه لم يتم الدفاع على أساس عملياتي جغرافي بحث، وإنما على أساس جيواستراتيجي يطوق الخطر الشيوعي أينما حاول الامتداد، ولذلك نجده يضم دولا ليست أوروبية أو أطلسية، كما أقام أحلافا مرتبطة به في آسيا والشرق الأوسط ويمكن أن نلتبس هذا المفهوم الواسع لإستراتيجية الحلف في تركيبة هيكلته الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة.

إن المنهج الوظيفي ينظر إلى المؤسسات السياسية وغير السياسية، سواء داخل إطار النظام السياسي الداخلي للدول أو في إطار النظام الدولي، على أنها كائنات حية تقوم بأدوار

¹- أندري بوفر، مدخل إلى الإستراتيجية، ت. هيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، 1968)، ص.9.

ووظائف متعددة، وأن بقاءها وتماسكها واستمرارها وتطورها يعتمد على قدرتها على أداء هذه الوظائف والأدوار¹.

وعليه فإن حلف الشمال الأطلسي يعد بنية أو مؤسسة ضمن النظام الدولي الراهن، ويقوم بأدوار ووظائف معينة مثل حماية الأعضاء فيه والدفاع عنهم في حال وقوع التهديد والمساهمة في تطوير أوضاعهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، والتعبير عن مصالحهم الوطنية والجماعية وهو من ثم كالحزب يمكن أن يضعف أو يتفكك إذا أخفق في أداء وظائفه، وبالعكس يمكنه البقاء والاستمرار كقوة سياسية عسكرية مهيمنة.

إن الحلف أخذ يتجه إلى التحول من تنظيم عسكري صرف مهمته في الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي، إلى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق الهيمنة فوق العالم الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي.

ومع هذا التحول في الوضع السياسي العسكري للحلف، تغيرت أيضا طبيعة المخاطر التي يواجهها أعضاؤه، وأصبح لزاما على الحلف أن يغير إستراتيجيته العامة في ضوء هذه التغيرات، وقد حدد المفهوم الاستراتيجي الذي تبناه رؤساء حكومات حلف الشمال الأطلسي في مؤتمر روما الذي عقد في نوفمبر 1991 منهاجا جديدا للعمل ذا أبعاد واسعة اعتمدت على الحوار والتعاون والمحافظة على القدرة الدفاعية، والاستعداد لقبول شركاء جدد في أوروبا الوسطى والشرقية بوصفها جزئين مكملين لإستراتيجية الحلف².

¹ - عبد الرحمان العكان صادق الأسود، مدخل إلى علم السياسة، (بغداد: جامعة بغداد، 1986)، ص. 275-280.

² - سمير أمين، النزعة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 90، القاهرة، (1992)، ص. 76.

ثم جاءت بعد ذلك الخطوة الثالثة في إطار الرغبة بتطوير استراتيجيات الحلف، فاتخذت ثلاثة قرارات في غاية الأهمية في قمة حلف الشمال الأطلسي في بروكسل عام 1994 وهي¹:

1- إقرار برنامج المشاركة من أجل السلام (PEP) فتح الباب أمام الدول الشيوعية السابقة لإقامة مزيد من علاقات التعاون العسكري مع الحلف.

2- تطبيق مبدأ القوات المشتركة متعددة المهام لتمكين قوات حلف الشمال الأطلسي في التحرك بمرونة في التعامل مع الصراعات الإقليمية.

3- فتح الباب لأعضاء جدد للانضمام إلى الحلف.

وكان ذلك يعني توسيع الحلف بحيث يمكن ضم دول أوروبا الشرقية سابقا للحلف بعد تغيير أنظمتها السياسية والإقتصادية.

وفي ماي 1997، استبدل "مجلس تعاون الشمال الأطلسي" بـ "مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية" وكان معظم الشركاء مع (بقاء روسيا الاستثناء الرئيسي) أكثر تعاوناً من بعض الأعضاء الكاملين.

وجاءت الإستراتيجية الجديدة للحلف، والمتضمنة التدخل لمواجهة النزاعات العرقية وإقليمية خارج نطاق دول الحلف، لتؤكد المخاوف الدولية، و يتجه لإحلال نفسه محل مجلس الأمن الدولي واعتبار نفسه محددا للشرعية الدولية بالطريقة التي تحدد مصالحه بالأساس وهو ما يبرز واضحا خلال أزمة البلقان عام 1999، والتي جعلت حلف الشمال الأطلسي يتبنى إستراتيجية جديدة وفق المفهوم الأمريكي وستصبح هي الأساس في تحركه، حيث

¹- جاسر الشاهد، تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات حلف الشمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، (الأهرام، جويلية 1997)، ص. 97.

ينتقل الحلف في ضوء هذه الإستراتيجية من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها، أي الهجوم والبدء بالعمل ضد أي أخطار تهدد هذه المصالح في أي مكان، مع إحكام الحصار على روسيا وإجهاض أية محاولة لإعادة بناء تحالف لها داخل أوروبا وعلى حدودها، مع توسيع النطاق الجغرافي لعمل الحلف بقبول عضوية دول أخرى من أوروبا الشرقية¹.

وهكذا أقر حلف الشمال الأطلسي بأن التحديات التي تواجه هدفه في الهيمنة لم تعد متركزة في أوروبا وإنما في قوسين²:

إحداهما القوس الشرقي: التي تضم دولاً إسلامية غير عربية، مثل إيران وأفغانستان ودول آسية الوسطى وباكستان ويمثل هذا القوس منطقة عدم استقرار لوجود كثير من الأسباب الكاملة فيها لإثارة الصراعات والحروب الدينية والمذهبية والعرقية والاجتماعية، وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ثانيهما القوس الجنوبية: التي تشمل الدول العربية في شمال إفريقيا ومصر والسودان، وتضم معها سوريا ولبنان والأردن والعراق والجزيرة العربية والتي تمثل بنظر حلف الشمال الأطلسي عنصر عدم الاستقرار، كما إن أوضاعها الاقتصادية السياسية والاجتماعية يمكن أن تقود إلى الحروب الأهلية وتنشط عملية الهجرة إلى أوروبا، أو تصعد من عمليات "الإرهاب الدولي" مع إحياء النزاعات الأصولية الإسلامية المتطرفة.

¹- محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، (أبو ظبي: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004)، ص. 15.

²- علي عبد الصادق، حلف الشمال الأطلسي والشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد. 163، (كانون الثاني، 2006)، ص. 160.

وعليه فقد سعى حلف الشمال الأطلسي للتكيف مع هذه البيئة الأمنية الجديدة لعالم ما بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف الذي تبناه في قمة واشنطن 1999، ويتمثل هذا المفهوم في بعدين رئيسيين.

ي لآهك: عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن، حيث يمكن أن يعمل في أي مكان من العالم دون الحاجة لاستصدار قرار من هذا المجلس.

طى تسمى: انتقال الحلف من مهمة الدفاع عن الجغرافية الأطلنطية والفضاء الأطلنطي كمجال جغرافي رئيسي للحلف، إلى تحالف دفاعي عن مصالح شركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله، وهذا يعني تجاوز الجغرافية في عمل الحلف.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عقدت قمة براغ لحلف حلف الشمال الأطلسي (22، 21 نوفمبر 2002) وشهدت تحولاً نوعياً في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادراً على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت، وقد اتخذت العديد من القرارات الرئيسية خلال القمة، هدفت إلى إعادة توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف، وكذلك إنشاء قوة عسكرية خاصة للحلف تسمى (قوة حلف الشمال الأطلسي للرد السريع)، وسيكون لهذه القوة القدرة على الانتشار السريع في اتجاه الساحة الخارجية، كما ستنتشر في كافة أرجاء العالم وليس فقط داخل أوروبا.

كما أقرت قمة الحلف الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي، باعتباره مفهوماً مركزياً في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها ضد أهداف أمريكية، انطلاقاً من أن العمل الوقائي يكون في بعض الحالات التي قد تستدعي القيام بإجراءات وقائية وأبرزها اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة للدمار الشامل، أو

تصديرها، أو اقتراب متشددين أصوليين من الاستيلاء على السلاح النووي، أو اقتراب دول أو جماعات إرهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية¹، وعليه فإن ما جاء في الإستراتيجية الجديدة لحلف حلف الشمال الأطلسي هو التعامل مع المخاطر في منبعها قبل أن تصل إلى عتبات الدول الغربية، وهذا يعني استخدام قواته خارج أوروبا والأطلسي ومن ثم نقل المعركة إلى أرض الخصم والأخذ بمبدأ الهجوم وخوض معارك تحت ستار الأهداف التي ابتدعتها تحت مسميات الإصلاح وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل والهجرة غير الشرعية.

وهكذا يسعى قادة الحلف إلى تهميش دور الأمم المتحدة وتجاوز مجلس الأمن وتعظيم دور حلف الشمال الأطلسي مع التوسع المستمر في نطاق عملياته، وقد أشار "طوني بلير" رئيس الوزراء البريطاني (الأسبق) بالقول "لقد أصبح هناك مفهوم أمني جديد اسمه (العولمة الأمنية)، وهي تعني أن الحلف سيكون له مهام أمنية في أماكن متفرقة في العالم، والتي تحتاج إلى تدخل الحلف لحسم النزاعات².

وأخيرا يبقى أن الهاجس الأمني المحرك الأساسي للحلف (بقيادته الأمريكية)، الذي بنيت عليه عقيدته العسكرية الجديدة، ووصوله إلى منطقة الشرق الأوسط جاء بناء على تخطيط مسبق ومدرّس ومرتب، ومن أجل ذلك قام الحلف لأول مرة في تاريخه بتنفيذ عملياته خارج حدود منطقته بتوليه قيادة قوات حفظ السلام الخاصة في أفغانستان في أوت 2003، ثم كانت الخطوة التالية في العراق في حين وافق على إرسال قوات إلى العراق بمهمة تدريبية، كما سعى أيضا إلى الحوار مع دول الخليج العربي، ومارس ضغوطا على إيران بسبب البرنامج النووي، كما أنه سعى من خلال الحرب على لبنان التي شنتها القوات

¹ - أحمد إبراهيم محمود، حرب العراق وتحولات الفكر الإستراتيجي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (الأهرام، جولية 2003)، ص. 113.

² - وليد عبد الحى، العولمة وتداعياتها على الأمن القومي، (الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2001)، ص. ص. 20-21.

الإسرائيلية بتاريخ الثاني عشر من جويلية 2006 إلى استصدار قرار بدعم من أمريكا وفرنسا بإرسال قوات من حلف الشمال الأطلسي تحت الفصل السابع بمهمة فرض السلام على لبنان كهدف معلن، ولنزع سلاح حزب الله كهدف مبطن، ولكن تم إفشاله بسبب صمود المقاومة التي فرضت قرارها على مجريات الحرب.

المطلب الثالث: إستراتيجية الحلف التوسعية بعد نهاية الحرب الباردة.

من أبرز التحولات الإستراتيجية في تاريخ حلف الشمال الأطلسي سعيها الدائم إلى التوسع في وسط أوروبا وشرقها، خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، علما بأن الحلف بقي واستمر حتى الآن لأن البيئة الأوروبية الجديدة أوجدت قضايا جديدة فرضت ذلك، مثل التحديات المستقبلية للوحدة الألمانية على الأمن الأوروبي، ومعضلات الوحدة الأوروبية وخاصة في مجال بناء سياسة موحدة للأمن والدفاع والعلاقة مع روسيا ودول رابطة الدول المستقلة ثم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة في وسط أوروبا وشرقها، ويمكننا أن نضيف عاملين آخرين يساعدان الحلف على البقاء والاستمرار¹:

أولاً: أنه اتخذ منذ نشوئه الطابع المؤسساتي، عكس أحلاف الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية، أو أحلاف القرن التاسع عشر التي قامت لأغراض دفاعية أو هجومية وحسبما تمليه اعتبارات توازن القوى، وهذا الطابع سيمكن حلف الشمال الأطلسي من تطوير هياكله السياسية والعسكرية وفقاً لما تمليه عليه عملية التوسع نحو تحقيق الهيمنة الغربية على النظام الدولي.

ثانياً: استمرار عملية التوسع نحو الشرق دون توقف، لأن هذه العملية استخدمت من قبل مخططي الحلف، ليس كبديل عن فكرة الدفاع التي هيمنت عليه في سنوات الحرب الباردة فحسب، بل كتبرير إيديولوجي لبقائه واستمراره بعد انتهاء تلك الحرب،

¹ - نزار اسماعيل الحياي، مرجع سابق الذكر، ص، ص. 135-136.

وكأساس لصياغة إستراتيجيته الجديدة وتحديد أهدافه ووظائفه. ومن ثم، فإن قدرة حلف الشمال الأطلسي على البقاء والاستمرار ستعتمد أيضا على قدرة إستراتيجية بروسيا، وقضية انتشار الأسلحة النووية الروسية، ومعضلة النزاع التركي اليوناني حول قبرص.

ومن المفارقات التاريخية، أن تكون الولايات المتحدة صاحبة الدعوة عام 1947 لإقامة حلف الشمال الأطلسي هي أيضا صاحبة الدعوة عام 1949، لتوسيع نطاق الحلف ليشمل دولا أخرى، وقد كان خطاب الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) يوم 10 جانفي 1994 أمام رؤساء الدول المشاركة في الحلف والمنعقدة في بروكسل، هو الأساس في ظهور فكرة توسع حلف الشمال الأطلسي، من خلال دعوته إلى (الشراكة من أجل السلام)، بعد أن انتهت الحرب الباردة، علما بأن أول حديث عن برنامج تطوير حلف الشمال الأطلسي ظهر في إعلان قمة لندن لدول حلف الشمال الأطلسي في جويلية 1990، حيث ترتب على ذلك تأسيس مجلس التعاون لشمال الأطلسي، عقب قمة روما التي عقدت في نوفمبر 1991، ونظرا للصعوبات التي لقيها تأسيس مجلس التعاون للحلف، فقد تم في بروكسل عقد اتفاقية والتي عقدت في يناير 1994، الموافقة على الدعوة الأمريكية والإعلان عن برنامج الشراكة من أجل السلام، التي أكدت ضرورة تعميق التعاون الوظيفي بين حلف الشمال الأطلسي ودول الأعضاء، وكذلك تم طرح فكرة انضمام دول وسط أوربا وشرقها إلى الحلف على المدين المتوسط والبعيد، وسرعان ما وقعت 27 دولة على طلب الانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام، منها إحدى عشر دولة ترغب في الانضمام إلى الحلف كأعضاء كاملي العضوية.

وقد مرت عملية توسيع حلف الشمال الأطلسي عبر مراحل أربع هي :

1-إجراء الدراسات اللازمة لتحقيق الفكرة.

2- إعلان بعض الدول عن رغبتها في الانتماء لعضوية الحلف.

3- حل الخلافات مع روسيا الاتحادية بشأن توسيع الحلف.

4- البدء بقبول دول جديدة في عضوية الحلف.

والسؤال الذي يطرح نفسه من الأهداف المعلنة يمكن إجمالها على النحو الآتي¹:

التدخل لاحتواء النزاعات الإقليمية التي تشكل خطراً على أمن الدول الغربية والأمن العالمي، والحيوية دون قيام أنظمة شمولية معادية للديمقراطية تهدد السلام الأوروبي ونظم الحياة في الغرب، والوقوف أمام الخطر الروسي في حالة سقوط روسيا في يد نخبة سياسية قومية متطرفة، والعمل على احتواء النزاعات الأوروبية التي تريد الانسلاخ عن التعريف الجماعي للأمن الأوروبي.

وفي هذا الصدد يشار إلى الطموحات المتزايدة لألمانيا الموحدة، والتي تهدف الولايات المتحدة للحد منها عبر تمدد حلف الشمال الأطلسي في شرق أوروبا².

ولا شك أن هذه الأهداف تخفي وراء أهداف أهم لخطة توسيع حلف الشمال الأطلسي يمكن فهمها في إطار الإستراتيجية الغربية بقيادة الولايات المتحدة، والتي تتمثل أساساً في تكريس الوضع الذي نشأ في أوروبا، وتكريس الزعامة الأمريكية، ومن ثم محاولة الولايات المتحدة المحاصرة لأي دور عالمي أو حتى إقليمي لروسيا، كما أن الإستراتيجية الأمريكية، من خلال توسيع حلف الشمال الأطلسي، تسعى للوصول إلى أبواب الصين والمحاصرة والحيلولة دون إمكانية نشوء تحالف روسي صيني، ولا سيما بعدما شهدت علاقات البلدين من تحسن ملحوظ وإبرامهما عدد من اتفاقيات التعاون المشترك، وكذلك حرمان الدول العربية

¹ - عماد جاد، جدل حول توسع حلف الشمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، (القاهرة: 1997)، ص. 76.

² - عبد الله الصالح، بعد قمة مايو: أهداف خطة توسيع حلف الشمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، (القاهرة، 1997)، ص. 84.

والإسلامية مستقبلا من أي احتمال لوجود حليف دولي وحتى إقليمي قوي يساعده على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ولاسيما إذا نجحت السياسة الغربية عبر توسيع حلف الشمال الأطلسي في السيطرة على مناطق البترول الغنية ،جمهوريات آسيا الوسطى ومحاصرة النفوذ الإيراني، مما يمكننا من إقامة جدار قوي للسيطرة على الأوضاع في الخليج والمنطقة العربية عامة، وهو ما يلتقي مع الأهداف الإسرائيلية وتعثّر عملية السلام في الشرق الأوسط¹.

ولهذا يمكن القول أن الولايات الأمريكية استطاعت خلق المسوغات والمبررات لبقاء حلف الشمال الأطلسي وتطويره بدلا من تفكيكه وإلغائه كما استطاعت أن ترسم له إستراتيجية تضمن فاعليته والحاجة إليه بما يضمن استمراره، بل ويمكن القول إن حلف الشمال الأطلسي اليوم هو أكثر فاعلية وحيوية من ناتو الأمس (قبل تفكك الاتحاد السوفييتي)، بل إن حلف الشمال الأطلسي ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001، هو أكثر فاعلية من ناتو ما قبلها، وفي الوقت نفسه هو أكثر تابعة للولايات المتحدة الأمريكية وأكثر من ذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى جعله يكمل في خدمة المخططات السياسية والإستراتيجية لها، بما يلبي طموحاتها، متذرعة باستخدامه في حربها (ضد الإرهاب) كأداة طبيعية للحفاظ على مكاسبها.

¹ - المرجع السابق، ص.91.

استنتاجات الفصل الأول:

-تأسس حلف شمال الأطلسي بموجب معاهدة شمال الأطلسي في 1949 ببروكسل عاصمة بلجيكا، بهدف الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الامتداد الشيوعي للاتحاد السوفياتي.

-يهدف الحلف بشكل رئيسي لحماية حرية دول الأعضاء من خلال القوة السياسية والعسكرية، أو ما يعرف بمبدأ الدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة 05 من معاهدة واشنطن.

-إن حلف شمال الأطلسي لم يعد حلفا دفاعيا كما كان مرسوما له عند تأسيسه، وإنما تحول إلى حلف ذي مهام عسكرية سياسية يعمل لصالح تكريس ونشر الهيمنة الأمريكية.

-إن استمرار حلف شمال الأطلسي مرهون بقوة الولايات المتحدة الأمريكية وقدرتها على السيطرة والهيمنة العالمية التي سعت إليها من خلال بناء إستراتيجية جديدة للحلف.

-قرار توسيع الحلف اتخذ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من فرض وجهة نظرها وهو الأمر الذي يؤكد قدرة الولايات المتحدة على قيادة التطورات في الحلف على النحو الذي تريده.

-التوسع التدريجي للحلف بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية أعطى للسياسة الخارجية الأمريكية فعالية في رسم إستراتيجية الإحتواء للدول الراغبة في الانضمام وبالتالي تحقيق نشر القيم الديمقراطية الأمريكية.

-ازدياد الحاجة إلى الحلف الأطلسي خاصة بعد زوال الاتحاد السوفياتي بحيث ظهر تهديد جديد حسب الإدارة الأمريكية والمتمثل في الإرهاب، وهذا ما جعل أعضاء الحلف يوحدون السياسة العامة للحلف.

-إن إستراتيجية الحلف الجديدة المتضمنة التوسع يمكن أن يتطلب بعدا جنوبيا مما يقلل أكثر فأكثر تركيز حلف الشمال الأطلسي التقليدي على وسط أوروبا، وسيفتح فرصا جديدة لنشاطه وتدخلاته في الجنوب.

-إن الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدها حلف شمال الأطلسي في ظل العولمة غايتها الرئيسية هو تأمين قدرة الولايات المتحدة وحلفائها على التدخل في أي منطقة من مناطق العالم بما قد يتطلبه ذلك من السيطرة على أقاليم معينة.

الفصل الثاني:

السياسة الأمنية الأوروبية

إنّ التحول في مفاهيم الأمن في الفترة التي أعقبت انهيار المنظومة الاشتراكية أدّى بدوره إلى تغيير في عدّة مفاهيم لها علاقة بالأمن كالسياسة الأمنية، هذه الأخيرة التي تعتمد الوحدات السياسية بشكل منفرد أو جماعي لأجل تحقيق مصالحها الداخلية والخارجية.

ففترة ما بعد الحرب الباردة طرحت مجموعة من المتغيرات الجديدة التي أجبرت الدول على إتباع سياسات أمنية أقلّ حدّة من سابقتها فأصبحت الدول في المرحلة الجديدة للنظام الدولي تعتمد سياسات أمنية دفاعية بالدرجة الأولى قائمة على أساس حماية أمن الأفراد والمواطنين من الداخل وحماية حدود الدولة من أيّ تهديدات تترقّبها، وقد تبنّى الاتحاد الأوروبي مقارنة للأمن تمّ على أساسها بناء سياسته الأمنية، إذ تعدّ السياسة الأمنية الأوروبية إحدى أهمّ المواضيع التي أثارت الجدل داخل البيت الأوروبي حول مغزى هذه السياسة والأهداف والمرتكزات التي تقوم عليها.

المبحث الأول: نشأة السياسة الأمنية الأوروبية، أهدافها وأبعادها. المطلب الأول: نشأة وتطور السياسة الأمنية الأوروبية.

كانت الإستراتيجية الأمنية الأوروبية تركز على الأمن العسكري بحيث حفظت أمنها واستقرارها على مدى 10 سنوات بواسطة حلف شمال الأطلسي الذي أَمّن الدفاع عن أوروبا الغربية في وجه حلف وارسو وإثر سقوط هذا الأخير دعت الولايات المتحدة الأمريكية لقيام نظام عالمي جديد وبدأت بنسج خريطة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية في مناطق عديدة من العالم في سعي لتحديد شكل النظام العالمي الجديد بما يحفظ لها دور القوة العظمى الوحيدة في العالم.

أخذت بعض دول أوروبا تبحث عن وزنها ومكانتها وبدأ البعض ينظر إلى حلف شمال الأطلسي كأداة للهيمنة الأمريكية على أوروبا، وسعت لبناء قوة أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلسي، فكان للرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" موقفا حازما في وجه الطموح الأوروبي مما جعل الكثير من دوله تتراجع.

سعت فرنسا لتحقيق إستقلال أوروبي يحقق توازنا ضمن حلف شمال الأطلسي فتم إنشاء القوة الأوروبية أو الفيلق الأوروبي بتعاون بعض دول أوروبا منها فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، إسبانيا ولكسمبورغ، ثم تم إنشاء القوة الأوروبية البحرية أيضا بتعاون فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، حيث بقيت هذه القوة محدودة الإمكانيات لا تحقق توازنا مع الولايات المتحدة الأمريكية ولا حتى توزنا سياسيا، نظرا لعدم إجماع دول أوروبا عليها وفي عهد الرئيس "كلينتون" اعترف الأخير بأمن أوروبي مستقل عن أمريكا وقبل بإقامة قوة أوروبية للدفاع عن أوروبا بمعزل عن أمريكا، استغرق البحث منذ عام 1994 إلى 1998 وتوج بمعاهدة ماستريخت (ديسمبر 1991)¹.

¹- حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد 1، 2009، ص.622.

في هذه الأثناء تمت إقامة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تضم 56 دولة وهي ناد لحل الأزمات السياسية، ليس لها دور عسكري وقد واجهت فشلا في حل أزمة البلقان، ثم أنشئ الاتحاد الأوروبي المكون من دول أوروبا المنطوية في حلف شمال الأطلسي ودول جديدة غير منطوية بعد، ويضم 15 دولة منها دول كانت سابقا في حلف وارسو.

إثر فشل أوروبا في معالجة أزمة البلقان ولجوءها إلى حلف الشمال الأطلسي تطور الجدل في أوروبا وزادت القناعة بضرورة إنشاء قوة أوروبية مستقلة¹.

وبدخول معاهدة أمستردام عام 1999 حيز التنفيذ تم إدخال مهام جديدة في اتفاقية الاتحاد الأوروبي، حيث تشمل تلك المهام: عمليات الإغاثة، مهام حفظ السلام والعمليات الإنسانية... كما شملت في طياتها خمسة أهداف للاتحاد الأوروبي هي: حماية المصالح الإنسانية للاتحاد وضمان استقلالية وتقوية أمن الاتحاد للمحافظة على السلم وتقوية أواصر الأمن الدولي، الترويج للتعاون الدولي وأخيرا دعم الديمقراطية، استقلال الفضاء واحترام حقوق الإنسان.

يسعى الاتحاد الأوروبي من خلال وضع اقتراح سياسة أمنية مشتركة إلى صيانة القيم المشتركة والمصالح الإنسانية لوحداته وهذا من خلال الجهود المبذولة في إطار جماعي، التكلم عن ميلاد وظهور السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، وبمناسبة انعقاد المجلس الأوروبي بمدينة كولونيا جانفي 1999 وفي اجتماع المجلس الأوروبي بهلسنكي ديسمبر 1999 حيث أنه وفي عقد التسعينات عاد التفكير مرة أخرى في تشكيل وحدات عسكرية متعددة الجنسيات خارج حلف شمال الأطلسي تحت اسم (Eurocorps)، وقد ضمت قوات من فرنسا وألمانيا ثم بلجيكا وإسبانيا ولكسمبروغ وبعدها تم إنشاء قوات التدخل السريع

¹ - حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015)، ص.54.

(EuroForce)، ثم قوات جوية بحرية (Euronav) ضمته كلا من إسبانيا، إيطاليا والبرتغال.

وأخيرا عام 1994 أقيمت وحدة أوروبية للتخطيط وكان هذا هو مجموع القوى المتعددة الجنسيات الأوروبية، وتميزت بالبطء الشديد في قدراتها على التحرك التي بقيت القوة الوحيدة التي تمثل البناء الدفاعي لأوروبا.

وربما كانت الفكرة الأولى حول إقامة منظومة دفاعية أوروبية قادرة على تأمين استقلال الأكبر للقارة العجوز عن الولايات المتحدة الأمريكية وحضورها العسكري الطاغي دون الإخلال بالتحالف العسكري التقليدي والراسخ القائم بين صفتي الأطلسي شكلت هدفا قديما سعى إلى تحقيقه جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على الجمهورية الفرنسية الخامسة.

وكانت فرنسا الأكثر من غيرها تدفع في هذا الاتجاه بالنظر إلى تقاليدھا الديغولية العرقية التي تسعى إلى مزيد من الاستقلالية عن المظلة الأمريكية سواء في السياسة الخارجية أو القضايا الأمنية.

فالساسة الأمنية للاتحاد الأوروبي، بدأت بمعاهدات الاتحاد الأوروبي (معاهدة ماستريخت) وتعتبر هذه المعاهدة نتاج لتعاون سياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من عشرين عاما، ومنذ معاهدة أمستردام عام 1999 أقر مجلس الاتحاد تشيع تبني استراتيجيات مشتركة طويلة الأمد في بعض المناطق والبلدان، تتضمن السياسة العامة الخارجية والأمن، سياسة أوروبية مشتركة للدفاع والأمن الهادفة إلى تعزيز قدرة الاتحاد على التعامل مع الأزمات في المناطق المجاورة أو البعيدة، بما يشمل التعاون مع حلف شمال الأطلسي بتشكيل قوة عسكرية للتدخل السريع تكون قادرة على حفظ السلام ومهام غير قتالية أخرى، ففي اجتماع قادة الاتحاد بمدينة بروكسل في 12 ديسمبر 2003، تم إقرار إعلان

حول الدفاع الأوروبي تحت عنوان "الدفاع الأوروبي، تشاور أوروبي أطلسي" بوجود قوات أوروبية ما يعد حدثاً أوروبياً في بناء سياسة أمنية ودفاعية أوروبية، ولكن تحقيق هذه الخطوة بحاجة لوقت طويل من الجهد والعمل والمتابعة.

فقد اهتم الاتحاد الأوروبي بتطوير سياسة أمنية ودفاعية مشتركة قبل بضع سنوات، إلا أن أحداث 11 سبتمبر 2001 أعطتها دفعة قوية وزودتها بطاقة جديدة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وقوة الانتشار السريع التي تم إنشاؤها، قد دخلت مراحل التشكيل الأولية، حيث قامت بالفعل بمهام في مقدونيا والبوسنة بتنسيق واضح وتقسيم عمل بينها وبين حلف شمال الأطلسي¹.

المطلب الثاني: أهداف ومرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية.

إن التغيرات التي طرأت على الساحة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة والتي تسببت في تحول جذري للسياسة الأمنية الدفاعية الأوروبية وإثر انتقال العالم من نظام ثنائي القطب إلى نظام القطب الأمريكي وبروز تحديات جديدة للسياسة الأمنية الأوروبية، حيث أصبح على أوروبا أن تواجه ضرورة الوعي بإيجاد صياغة جديدة لمفهوم الأمن والدفاع على مستوى القارة، إذ سطرت الأهداف الجديدة للسياسة الأمنية الأوروبية في محاولة بناء أسس معمارية جديدة كالأمن الأوروبي له أهدافه التي تميزه من منطلق الدفاع العقلاني للتموقع الهوياتي وتأكيد الذات من خلال التكامل والاندماج.

وطبقاً للمادة 11 من اتفاقية ماستريخت، إن السياسة الأمنية الأوروبية تهدف إلى²:

- العمل على حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي.
- ضمان الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء.

¹ - قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011)، ص.ص. 46-47.

² - هشام، عيفي، الاتحاد الأوروبي، (القاهرة، 1990)، ص. 65.

- الإسهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة واتفاق هيلسنكي وميثاق باريس.
- المساهمة في تطوير التعاون الدولي وتحقيق التنمية.
- دعم الديمقراطية ودولة القانون وكفالة احترام حقوق الإنسان وتمّ تفصيل هذه الأسس في معاهدة أمستردام التي دخلت حيز التنفيذ 1999 وأدت هذه المعاهدة إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات في كلّ ما يتعلّق بالسياسة الأمنية المشتركة، وأدت إلى استراتيجيات مشتركة في مجالات العمل التي تلتقي فيها مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي¹.

كما ركّز على الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت على قضايا السياسة الأمنية

منها:

- صيانة استقلال الاتحاد والدفاع عنه وعن حدوده الخارجية أمام أي اعتداء قد تتعرض له دول الاتحاد.
- تعزيز التعاون الدولي وخاصة مع دول الجوار حيث قضي تقرير لشبونة جوان 1992 بإعطاء الأولوية بالجوار القريب أي لأوروبا الوسطى والشرقية والجوار المتوسطي.

عموما يمكن القول أن السياسة الأمنية الأوروبية تهدف إلى تحقيق مفهوم الأمن الصلب للاتحاد الأوروبي من خلال البحث عن أمن أوروبي شامل ودائم ومستمر، يتضمن

¹- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، بيروت، (مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص.82.

مجموعة من النقاط يجب أن يجسدها الاتحاد والتي تتمحور كلّها حول مفهوم الأمن الصلب وهي¹:

- تحقيق أمن منظم يستجيب للمشكلات السريعة.
- تحقيق يمنح الاستقرار للفرد وكلية حقوقه غير قابلة للتجزئة.
- الوصول إلى أمن جماعي لا فردي مركّز داخل الاتحاد الأوروبي.
- ضمان أمن دائم بالرغم من وجود أزمات انطلاقاً من الوقاية من الأزمات وإدارتها والعودة بعدها إلى السلم.
- تحقيق أمن غير تقليدي لا يقف عند المستوى العسكري فقط مما يقتضي التفكير في آليات وطرق جديدة لتحقيقه.
- تحقيق يجيب على استفهامات الأمن ليس فقط الأمن الفردي الآن بل على الأقل الجيلين اللاحقين مستقبلاً.

من خلال هذا فالسياسة الأمنية الأوروبية لا تقتضي الدفاع عن الإقليم فحسب بل تتعدى ذلك لتصبح مساراً شاملاً يمس كلّ ما يتعلّق بالمجال الأمني ومختلف مظاهر التهديد والمخاطر وعناصر التعرّض².

¹ - Webenews francophone consacré à la politique étrangère de l'UE et de la défense. Rapport sur la PESC : (conseil européen de Lisbonne juin 1992), dans : <http://www.bruxcelle2.eu/textes-et-document-pesd/rapport-sur-la-pesc.conseil.europeen-de-lisbon-juin-1992-2>.

² - Loup Francart et al , quel avenir possible pour la PESC : au regard de la conjoncture actuelle, p.35. dans : <http://www.défense.gouv.fr/sites/das/dossiers/quels-avenir-possible-pour-la-pesd-22/t.pdf>

1-المرتكزات:

إن نجاح أي سياسة أمنية متعلقة بالدرجة الأولى بأهداف تلك السياسة الأمنية، بالإضافة إلى ذلك فإن شروط بناء أي سياسة أمنية يرتبط أيضا بأهم المرتكزات التي تبنى عليها، بذلك سعى الاتحاد الأوروبي منذ محاولاته الأولى في بناء سياسة أمنية مشتركة إلى الوقوف على عدة مرتكزات¹:

ضرورة مراعاة أولوية توسيع الاتحاد الأوروبي والانفتاح على الشرق إحتواء الصراعات الإثنية والتي تعتبر أكبر تهديد للأمن الأوروبي خاصة المهاجرين من الشرق.

التركيز على تطوير المجالات الخاصة بقطاع الأمن فيجب على أوروبا أن تصبح فاعلا عالميا في إعادة البناء والتركيز على تطوير صناعاتها الدفاعية الجوية والفضائية، ويرى الباحث (جون غالتيك) أنه يشترط في بناء سياسة أمنية مشتركة ما يلي: "التكامل القيمي" أي التكامل التبادلي بين الجزء والكل ونموذج التوزيع حيث تصبح حسب هذا الأخير المخرجات نحو نتائج إيجابية، أي حماية الكيان من الأعداء أو تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، وهذا لا يقصد به أن الخيط الخارجي لأوروبا هو عبارة عن عدو يشكل تهديدات للبيئة الأمنية والأمن الأوروبي. كذلك من أهم مرتكزات سياسة الأمن والدفاع الأوروبي أن يقوم الاتحاد بالبحث عن شريك إقليمي لاحتواء التهديدات الجديدة وفق ما ذهب إليه "Jimán Liman" حيث يشير إلى أنه يجب على أوروبا اعتبار منطقة جنوب المتوسط على أنها أولا: منطقة امتداد أمني (الجغرافيا والتاريخ) وهذا لكي يثبت الاتحاد الأوروبي للقوى

¹- محمد مصطفى كمال، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص.132.

الدولية الأخرى أنه قادر هو الآخر على المنافسة الاقتصادية والأمنية والسياسية وأصبح الاهتمام بالأمن الإقليمي حقيقة يتعين عليه ترجمتها إلى الواقع¹.

المطلب الثالث: أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية.

حدّد مؤتمر الأمن والتعاون المنعقد في هلسنكي 07-08 جويلية 1992 أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية في (04):

1-البعد الإقتصادي:

حيث تمّ التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون لرفع عملية التنمية الاقتصادية في دول الأوروبية التي تمر بمرحلة التحوّل الاقتصادي وإدماج اقتصادياتها الجديدة في النظام الاقتصادي الأوروبي عن طريق الاستمرار في البحث عن سبل استثمار المواد الإنسانية والعناية بعنصري التعليم والتدريب وقانون الإدارة في محاولة لمواجهة التحديات التي تنشأ عن عملية التحوّل الاقتصادي لآليات السوق.

وانطلاقاً من مفهوم ارتباط الأمن الأوروبي بالأمن الدولي والاعتراف بأهمية التعاون الدولي في المجال الأمني، ومحاولة إدماج المناطق المجاورة في حوار مستمر مع مؤتمر الأمن والتعاون وخاصة ذات الجوار اللصيق مثل منطقة حوض البحر المتوسط.

أقرّ المؤتمر في وثيقة هلسنكي فكرة توسيع التعاون والحوار بين دول مؤتمر الأمن والتعاون والدول غير الأعضاء لحوض المتوسط لتوطيد التعاون بجوانبه المختلفة للدفع بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتأمين الاستقرار في البحر المتوسط، بهدف الإقلال

¹- روبرت بالسنغراف، جيمس دورتي، النظريات لمتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة ووليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985)، ص.273.

من فجوة التنمية بين منطقتي أوروبا والبحر المتوسط وتوجيه المزيد من الاهتمام من الأبعاد التنفيذية لسبل التعاون الأمني في المجالات الاقتصادية لتأمين الاستقرار¹.

2- البعد العسكري:

يقوم البعد العسكري للسياسة الأمنية على أن الإقليم دائما يبقى في حالة متأهبة لأي طارئ أو تهديد عسكري يمس سيادته الداخلية، لذلك يرى الباحث (كنيث ولتز) في أحد دراساته المعنونة بـ "القوة تخدم" أن الدولة تعيش حالة ذاتية من الخوف وانعدام الأمان، وتكون قلقة دائما من احتمال قيام الآخرين بتهديد بقائها، وهكذا فإن الدول يجب أن تحترس دائما من خطط الدول الأخرى كما أنه وفقا لذلك فإن تعامل الاتحاد الأوروبي مع أي جهة أخرى في شكل من أشكال التعاون الدولي (تحالفات، علاقات اقتصادية، ثقافية...) يجب الانتباه لآثار التوزيع لهذا التعاون بمعنى أن الغرض من هذا التعاون هو البحث عن القوة والبحث الدائم والمستمر على القوة سيخلق ما يعرف بالمأزق الأمني، وبالتالي فإن البحث عن الأمن من خلال القوة سيؤدي إلى اللأمن.

لهذا يرى الأوروبيون أن الهدف من مضاعفة قدراتهم الدفاعية والهجومية من أجل حماية إقليمهم وحدودهم السياسية وحماية مصالحهم على المستوى الإقليمي والدولي، من خلال بناء تصور للأمن حسب المعتقدات الأوروبية لذلك يتضمن البعد العسكري للسياسة الأمنية الأوروبية مجموعة من الإستراتيجيات والتكتيكات لتحقيق حد مقبول من الأمن حيث يتم الاعتماد على برامج الاتفاق العسكري والتسلح وفقا لمنظور كل دولة للأمن، ولكن في حدود المتفق عليه داخل الإقليم الأوروبي الموحد حتى لا يحمل الاختلال داخل البيت الأوروبي الواحد².

¹ - موسى صفاء، قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي (هلسنكي 07-08 جويلية 1992)، السياسة الدولية، العدد 110، أكتوبر 1992، ص.260.

² - محمد مصطفى، كمال فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص.140.

3-البعد الإنساني:

من خلال تطوير الأطر العلمية الهادفة إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالجوانب الإنسانية، والتي تشمل نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ومتابعة احترامها كذلك توافق المؤسسات الديمقراطية، والمفهوم الأكثر شمولية للأمن كما تم إقراره في قمة هلسنكي حيث نصت الوثيقة على أن مثل المشاكل العرقية والعنصرية لم تعد تمثل انشغالا للدولة الوطنية فقط، وإنما يمتد الاهتمام بها في إطار أكثر شمولاً يتمثل في مؤتمر الأمن والتعاون.

وفي إطار الاهتمام بالبعد الإنساني لمهام مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، أسفرت القمة عن إضافة هيكلية لدراسة إدارة الأزمات سلمياً وتطوير الطرق السياسية المتبعة في هذا المجال من خلال إنشاء منتدى التعاون الأمني، حيث تمثل أهداف هذا المنتدى في توجيه الاهتمام للبعد السياسي للأمن الأوروبي عن طريق توفير الدراسات اللازمة التي تسمح بالتنبؤ المبكر بمناطق التوتر بهدف منع النزاعات المسلحة ودراسة النواحي التطبيقية والجوانب التنفيذية لمختلف المبادرات الخاصة بالحد من التسلح ونزع السلاح وإجراءات بناء الثقة في إطار البناء الأوروبي الجديد¹.

4-البعد الثقافي:

يقوم البعد الثقافي لسياسة الأمن والدفاع الأوروبي حول مبدأ احترام الثقافات المختلفة داخل الكيان الأوروبي الموحد، سعياً لبناء كيان أوروبي تتعايش داخله جميع الثقافات المختلفة المحلية والداخلية (الإسلامية، الهندية...) وهذا تماشياً مع مدلولات الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة والتي منها احترام حقوق الإنسان وتحريره من جميع القيود ومن بين تلك القيود هي كبت حقوق الفرد في تبني الثقافة التي يريدها إلا أن دول الاتحاد الأوروبي لم تتبنى جميعها هذا المبدأ، إذ تعتبر بعض الحكومات أن انتشار الإسلام في أوروبا يعتبر أمر

¹- رفيق، كشوط، الدفاع الأوروبي المشترك والمستقل، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005-2006)، ص.41.

يمس بالقيم الأوروبية على غرار دول مثل الدانمارك، إيطاليا... فالاتحاد الأوروبي لم يخرج بعد بقرار موحد بخصوص الثقافة الإسلامية إذ يتخوف الأوروبيون كثيرا من انتشار الدين الإسلامي داخل أوروبا.

ويضع بعض الباحثين فرضية عدم انضمام تركيا للكيان الأوروبي إلى أسباب ثقافية بالدرجة الأولى، ويتضح أن الأبعاد الثقافية لها علاقة بمدلولات الأمن في الفترة الجديدة والمبنية على أساس احترام حقوق الإنسان مهما كان انتماءه إذ يجب على الأوروبيين أن يدركوا أن احترام ثقافات الغير من أحد المقومات نحو بناء سياسة أمنية مشتركة وموحدة لا مجال لها للريبة من طرف بعض الثقافات المهمشة داخل أوروبا¹.

¹ - قريب بلال، مرجع سابق الذكر، ص. 55-58.

المبحث الثاني: آليات السياسة الأمنية الأوروبية وعراقلها.

أصبحت دول الاتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة ماستريخت عام 1992 وتطورها بموجب معاهدة أمستردام 1997 قوة لا يستهان بها على صعيد العلاقات الدولية، كما أصبح الإتحاد يشكل قوة دولية صاعدة قادرة بما يملكه من مقومات أن يساهم في إعادة التوازن الإقليمي والدولي، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى تأكيد وجوده على الصعيد العالمي أمنياً وسياسياً بهدف الوصول إلى مرتبة القوة الدولية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC :

تفطنت الدول الأوروبية أن العقد الأحادي لا يغطي مجال السياسة الخارجية ولهذا طلب كل من الرئيس الفرنسي ميتران والمستشار الألماني هلموت كول في رسالتهما الموجهة إلى رئيس المجلس الأوروبي في 19 أبريل 1990 بالإسراع في البناء السياسي لأوروبا الإثني عشر وتطبيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة، كما إقترحا إضافة نص إلى إتفاقية ماستريخت مفاده أنه يمكن للدول التي لديها القدرة والإدارة أن تجد تعاوناً أكبر داخل الإطار الداخلي للإتحاد لتنفيذ السياسات المشتركة¹.

بدأت محاولات تنظيم إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة منذ 1969، فقد إنبثقت آلية التعاون السياسي الأوروبي من القمم والمؤتمرات التي جمعت رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، في لاهي 1969، وكوبنهاجن 1973، وباريس 1974، ولندن 1981 وأسفرت هذه القمم عن قرارات مشتركة حول كيفية التنسيق الدبلوماسي بين هذه الدول².

¹- هاني خلاف و أحمد نافع، نحن و أوروبا :شواغل الحاضر وأفاق المستقبل، (مصر، 1997)، ص.19.

²- سمير صارم، أوروبا والعرب: من الحوار إلى الشراكة، (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص.171.

إن مرّت عملية تشكيل سياسة خارجية وأمنية مشتركة بمحطات تاريخية انطلاقاً من 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي والتي فشلت في الدقيقة الأخيرة لسبب رفض فرنسا لها لأنها تمس السيادة القومية الفرنسية. ولكنها كانت الدافع للقادة الأوروبيين لإضفاء صبغة سياسية على تعاونهم الاقتصادي من أجل التنسيق في مجال السياسة الخارجية، ثم جاءت المحاولة الثانية في 1970 عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبي الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى التعاون السياسي الأوروبي على أن يتم من خلاله تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم وخارجهم قدر الإمكان في السياسة الخارجية. ولكن في بعض الأمور الحساسة والتي يكون لأحد الدول الأعضاء مصلحة فيها لم تكن هناك قرارات تصاغ بسبب قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار¹.

ثم جاءت معاهدة ماستريخت في 28 فيفري 1992 بتأسيس الاتحاد الأوروبي وإنشاء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة كسند لهذا الاتحاد.

وحتى نهاية التسعينات، تطور مسار بناء وتكريس سياسة خارجية أوروبية مشتركة، في اجتماع مجلس أوروبا في كولونيا سنة 1999م، تم التواصل إلى إجماع حول إعطاء الاتحاد الأوروبي دور أقوى في إدارة الشؤون الدولية عن طريق تقوية سياسة دفاعية وآلية عسكرية ذاتية وهياكل مؤسسة لصنع واتخاذ القرارات، وفي الأثناء تم إنشاء منصب ممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وعين "خافير سولانا" كأول ممثل لهذه السياسة، وتتمثل مهامه في مساعدة الوزراء على تحضير وصياغة كلّ ما يتعلّق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة².

¹ - <http://www.europa.eu/pol/overview-en.htm> Europa-overview of the European Union activites-syndicate.org.www.project-foreign security poliey.

² - نبيه، الأصفهاني، أوروبا المتحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، السياسة الدولية، العدد 148، 2002، ص138.

وحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأهدافها وهي:

- حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد.
- صيانة استقلال الاتحاد، وقد اخذ هذا الإعلان بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا في نص ماستريخت ويتبين ذلك من الإضافة التي وردت في معاهدة أمستردام 1997 والتي نصت على ضرورة الدفاع عن استقلال الدفاع الأوروبي وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء محتمل وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي.
- المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.
- تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي حسب اتفاقية لشبونة 1992م.
- دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان¹.

1-عوامل قيام السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة:

هناك عاملان هاما إحداهما داخلي والآخر خارجي ساهم أكثر في بلورة وتكريس هذه السياسة:

-العامل الداخلي:

ويتمثل في بلوغ عملية التكامل الاقتصادي مرحلة متقدمة ومتطورة جدًا، والتي حققت نجاحات ومكاسب كبيرة، وذلك بالوصول إلى الوحدة الاقتصادية الأوروبية، فكان من الضروري الدخول في مرحلة الوحدة السياسية، التي تعتبر الضامن الحقيقي والحامل الفعلي

¹ -Declaration of European defense. UK and french Summit, Saint Malo 2-3 december, 1998.

لهذه الوحدة الاقتصادية، التي يمكن أن تتراجع أو تنهار من الأساس إذ لم تتحقق الوحدة السياسية.

-العامل الخارجي:

ويتمثل في انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة، حيث أبعد ذلك الخطر الكبير الذي يهدد أوروبا ويدفعها للاحتفاء بالمضلة الأمريكية في إطار سياسة أطلسية محكمة، في ظل نظام الاستقطاب الدولي الذي كانت له انعكاسات سلبية على حركة الوحدة الأوروبية، كما وعلى السياسة الخارجية الاستقلالية لأوروبا خاصة، وبعد زوال هذا الخطر وتراجع هذا الاستقطاب، كان على أوروبا إعادة النظر في علاقتها الخارجية، وهذه إعادة تتطلب قيام سياسة خارجية وأمنية موحدة فعالة قوية ومؤثرة¹.

2- مستويات العمل المحددة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي:

يمكن تمييز بين مستويين لصنع تنفيذ السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي:

- الأول: يتعلق بالمجالات التي يمارس الاتحاد الأوروبي بشأنها سياسة خارجية مشتركة يديرها بالتعاون مع دول الأعضاء بالتنسيق بينها ولا تتخلى الدول عن صلاحياتها بالكامل في هذه المجالات للتعهد بها للاتحاد كي يديرها هو منفردا باسمها ولحسابها، لكنها إما أن تنقسم معه هذه الصلاحيات أو تحتفظ بها لنفسها مع الالتزام بضوابط وقيود تحددها المؤسسات التكاملية. وتشمل هذه المجالات أموراً كثيرة يتسع نطاقها باستمرار حتى أصبحت تغطي في الوقت الراهن معظم مجالات السياسة الخارجية والأمنية.

¹- مجدان، محمد، تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة، سياسة أوروبا اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجاً، مجلة المفكر، العدد 11، بدون سنة النشر، ص.276.

- **الثاني:** يتعلّق بالمجالات التي يترك أمر إدارتها بالكامل لدول الأعضاء دون تدخل من جانب الاتحاد الأوروبي، ومن البديهي أن يضيق نطاق هذه المجالات ويتآكل على نحو مطرد مع اتساع نطاق المجالات التي يشملها المستويين وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي أصبح يدير شبكة من العلاقات المؤسسية مع دول العالم لم تكف عن الاتساع حتى أصبحت تشمل الآن معظم دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية، من أجل تحقيق الأهداف المذكورة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة في معاهدة ماستريخت، إذن يعمل الاتحاد الأوروبي على المستويين الأول والثاني، أي إمّا موقفاً موحدًا أو عملاً مشتركاً¹.

3-اهتمامات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة:

هناك عدة اهتمامات لهذه السياسة لعل أهمّها الاهتمامات التالية:

- **الاستراتيجيات المشتركة:** وهي تبين وجود قاعدة مشتركة بين دول الاتحاد الأوروبي، تصلح لتكوّن نظرة واضحة ومحدّدة المعالم لعلاقة إستراتيجية تربط بين الاتحاد وبين الأطراف الأخرى، وتحتلّ هذه النظرة مكانة خاصة على قائمة أولويات الاتحاد لأسباب تتعلّق بمصالح مختلفة ومتنوعة، سياسية، أمنية، اقتصادية، ثقافية... إلخ، مثال: الشراكة الإستراتيجية مع روسيا، إذ شاركت هذه الأخيرة في التمارين المشتركة مع الاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات. وفي بيان مشترك يوم 18 أوت 2004م أكّد فيه الطرفان ضرورة بناء شراكة إستراتيجية متوازنة ومتبادلة².
- **العمليات المشتركة:** تمّ تعريفها في تقرير اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة 1992 وهي إجراءات يتخذها الاتحاد لتحديد وتحقيق سياسة ما في إطار

¹- أنور، محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد 39، دون سنة النشر، ص.72.

²-Daniel Collard, Le partenariat stratégique entre l'Union Européenne et la Russie, 11 défense Nationale, No2, 2001.

السياسة الخارجية الدفاعية المشتركة، وفي مسألة محددة، وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الإغاثة الإنسانية أو المشاركة في قوات لحفظ السلام... ومن تلك العمليات مجموعة العمليات التي قام بتنفيذها في إطار الدور الذي أوكل إليه بموجب اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك 1995م، كما تضم هذه القائمة أيضا العمليات الميدانية المتنوعة في مناطق أخرى عديدة من العالم، شملت منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا ومنطقة شرق أوروبا وجنوبها وأفغانستان وفلسطين وكوسوفو بعد استقلالها 2008، لتشرف على إنشاء أجهزة الدولة في هذا الإقليم وتحل بالمدى القريب محل بعثة الأمم المتحدة¹.

• **المواقف المشتركة:** هي مواقف تعكس وجهة النظر الاتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية يرى من أن واجبه أن يحدد موقفا بشأنها وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية، أو يعكسه إعلان موقف أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية والإقليمية المعنية².

يرى منتقدو ماستريخت أنه يمكن تشبيه الاتحاد الأوروبي وفقا لاتفاقية ماستريخت بمركبة تسيورها ثلاث محركات متبينة القوة، الأول يقوم بتشغيل الآليات التي تعمل على توحيد السياسات ولاسيما النقدية والاقتصادية، أما الثاني فيقوم بتشغيل الآليات التي تستهدف تنسيق السياسات الخارجية والأمن الأوروبيين، فقد نصت معاهدة ماستريخت على ضرورة بذل جهد أكبر لبلورة سياسة أوروبية خارجية وأمنية مشتركة من خلال تعاون منظم ومنسق بين دول الأعضاء على إجراءات أو أفعال مشتركة يصدر بشأنها قرارات من المجلس تتخذ

¹ - حسين، طلال مقلد، مرجع سابق الذكر، ص.635.

² - مجدان، محمد، مرجع سابق الذكر، ص.277.

بالإجماع في حين يقوم المحرك الثالث بتشغيل الآليات التي تستهدف تحقيق التعاون في مجالات القضاء والأمن الداخلي¹.

وبعد كلّ ذلك أصبح الاتحاد الأوروبي يعد أحد اللاعبين الرئيسيين على المسرح العالمي لما له من مصالح ومسؤوليات أمنية إقليمية وعالمية، وذلك من خلال سياسته الخارجية المشتركة، التي ينادي به الاتحاد الأوروبي وبصوت واحد حول القضايا الدولية الرئيسية، وكان من أبرز تلك القضايا ما لعبه الاتحاد الأوروبي من دور أساسي في عملية السلام في الشرق الأوسط، وفي مجال الدبلوماسية مع إيران وتعزيز الاستقرار في غرب البلقان، بما في ذلك كوسوفو، كما قام الاتحاد بإرسال الجنود وقوات شرطة وقضاة يساعدون على إنقاذ الأرواح وتحقيق الاستقرار في الدول والمناطق التي تحدث فيها الصراعات في جميع أنحاء العالم، وبالإضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي يوفر الإغاثة في حالات الطوارئ في أعقاب الكوارث ولغرض القيام بهذه المهمات كان لابدّ من الاتحاد الأوروبي أن يعين مفوض خاص للعلاقات الخارجية ويتحدث باسم المفوضية الأوروبية، لذلك كان الإسباني "خافيير سولانا" هو أوّل من تسلّم هذا المنصب².

عندما استلم "خافيير سولانا" منصب مسؤول الشؤون الأمنية والخارجية للمجموعة الأوروبية عام 1999م كان يعرف تماماً أن الاتحاد الأوروبي كمجموعة دول مستقلة لن يتمكن بسهولة من اتخاذ مواقف موحدة بشأن القضايا الراهنة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية ويخص بالذكر منها القضايا الشؤون الخارجية والأمنية، ويعود السبب في ذلك إلى

¹- محمد، مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية، الأوروبية، (مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص131.

²- معن، عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظلّ النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، (جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، 2014)، ص.108.

أن الاتحاد الأوروبي ليس دولة ذات سياسة خارجية وأمنية موحدة، وإنما منظمة ذات تركيبة معقدة ومكوّنة من 25 دولة مستقلة ذات مصالح متباينة كذلك¹.

فبالرغم من النجاح الذي حقّقه السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلاّ أنّها لم تستطع أن تبني مكان يطمح إليه الأوروبيون وهو بناء قوّة عسكرية تضاهي التقدم الذي حقّقه في المجال الاقتصادي ويعود فشل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلى سببين أساسيين وهما غياب مفهوم مشترك للأمن الأوروبي من جهة، ومحدودية الوسائل الأوروبية من جهة أخرى. واختلف دول الاتحاد في تعريف الأمن الأوروبي ومن يضمنه إضافة إلى محدودية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في تسيير أزمات وقعت في قاراتها ولم تُحلّ إلاّ في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، مثل الأزمة اليوغوسلافية من وفاة الرئيس الفدرالية "جوزيف بروز تيتو"، والأزمة الكوسوفارية مع تصعيد الصرب للنزاع في هذه المنطقة. ما دفع القادة الأوروبيين لإعادة النظر في معاهدة ماستريخت².

المطلب الثاني: سياسة الأمن والدفاع الأوروبي "PESD".

تعتبر العنصر الرئيسي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي وهي مجال من سياسة الاتحاد الأوروبي يغطي الدفاع والجوانب العسكرية، فضلا عن إدارة الأزمات المدنية، كانت قد خلفت الهوية الأوروبية للأمن والدفاع تحت قيادة الحلف الأطلسي، ولكنها تختلف بوقوعها ضمن اختصاص الاتحاد الأوروبي نفسه بما فلي ذلك البلدان التي لا ترتبط بالعلاقات مع منظمة حلف شمال الأطلسي³.

¹- ناصر، جبارة، الاتحاد الأوروبي مازال بعيدا عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، سياسة واقتصاد، 01 فيفري 2005، في: <http://p.dw.com/d/613XB.16/10/2017, 12:55>.

²- راضية، ياسينة مزاني، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، (جامعة الجزائر 2010-2011)، ص.ص 159-160.

³- السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، الموسوعة الحرة، في الموقع: <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3...%D9%8A/19/10/2017> 17:48

ومن القواعد الأساسية التي ساهمت في بناء سياسة الأمن والدفاع الأوروبي "PESD" هي السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، هذه الأخيرة يمكن أن تحقق لاحقا دفاعا مشتركا والتي وردت في الباب الخامس من اتفاقية ماستريخت 1992م، وكذلك اتفاقية أمستردام الموقعة عليها في 02 أكتوبر 1997م والتي دخلت حيز التنفيذ في 01 ماي 1990م.

لكن قبل ذلك وتحديدا بعد اتفاقية ماستريخت اجتمع القادة الأوروبيين في "سانت مالو" في كانون الأول 1998م، من أجل تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة، حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية "طوني بلير" والرئيس الفرنسي "جاك شيراك" على أن تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات، من أجل الرد السريع على المخاطر الجديدة والاستجابة للالتزامات الدولية. كما ألزموا أنفسهم بأن هذه المهمة يجب أن تكون بالتوافق مع الالتزامات الدولية لهذه الدول في إطار حلف شمال الأطلسي مما أسهم في إيجاد حلف شمال الأطلسي فعال باعتباره أنه يمثل أساسا للدفاع الجماعي بين أعضائه¹.

وحتى نهاية التسعينات تطور مسار البناء وتكريس السياسة الدفاعية وأمنية مشتركة، ففي اجتماع مجلس أوروبا في كولونيا سنة 1999م تمّ التوصل إلى إجماع حول إعطاء الاتحاد الأوروبي دور أقوى في إدارة الشؤون الدولية، عن طريق تقوية سياسة دفاعية وآلية عسكرية ذاتية، وهياكل مؤسسة لصنع واتخاذ القرارات وفي الأثناء تم إنشاء منصب الممثل

¹ - حسين، طلال مقلد، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 623-624.

الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأسند إليه مهام مساعدة مجلس الوزراء على تحضير وصياغة كل ما يتعلّق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة¹.

ثم جاءت قمة "هلسنكي" 1999م للبحث عن أسباب فشل وعجز الاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات وخاصة أزمة كوسوفو أين فشل الاتحاد فيها فشلا ذريعا، فتم في هذه القمة الاتفاق على إنشاء قوّة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلام والقيام بعمليات إدارة الأزمات.

ثم كانت "قمة نيس" في ديسمبر 2002م والتي وضعت القواعد العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية، كما أقرّت إنشاء لجنتين لتسيير هذه القوة، وهما اللجنة السياسية واللجنة الأمنية².

تزود الاتحاد الأوروبي في لشبونة 2007م بإطار مؤسساتي ثابت ودائم حسب بيان الاتحاد في بروكسل، فقد استحدثت منصب رئيس الاتحاد ومنحت سلطة انتخابه مدة عامين ونصف العام قابلة للتجديد مرّة واحدة لمجلس رؤساء الدّول والحكومات وجاء في المادتين 30-31 بأن المؤسسات الجديدة المحدثّة لا تؤثر في صلاحية الدّول الأعضاء كما هم الآن موجودون فيما يتعلق بتشكيل وصنع سياستهم الخارجية أو تمثيلهم الوطني في الدول الثالثة والمنظمات الدولية. وهنا لابد من التأكيد على دور معاهدة لشبونة ومساهمتها المستقبلية في حال تمّت المصادقة من جميع دول الأعضاء في تفعيل السياسة الخارجية والأمنية الدفاعية المشتركة للاتحاد³.

¹- نبيه الأصفهاني، مرجع سابق الذكر، ص.138.

²- محمد، أحمد مطاوع، اتجاهات تبلور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، في:

<http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahra/2004/7/1File3btm>.

³ -The treaty of Lisbon : Implementing thje Institutional Innovation, Novembre 2007 European policy study-EGMONT- p.128.

ولكن وحسب الباحثون والدارسون في مجال العلاقات الدولية تبقى اتفاقية أمستردام الموقعة عليها في 02 أكتوبر 1997م لتدخل في حيز النفاذ في 01 ماي 1999م المنطلق الرئيسي لسياسة الأمن والدفاع الأوروبي، حيث أضافت تغييرا عميقا في الباب الخامس من اتفاقية ماستريخت، وهذا بتطوير إجراءات أعمال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، إذ نجد في الفقرة 20 من المادة 17 التعرض إلى مجموع الأعمال الجديدة التي يمكن أن تمنح للوحدات العسكرية للدول الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية مثلما عرفها تصريح مجلس وزراء المنظمة في 09 جوان 1992م، وهذا ضمن مهام "بترسبورغ"، فالهدف من هذا الإدماج هو اعتراف دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لمسؤوليتهم المشتركة في مجال الأمن والدفاع حيث جاء في الفقرة الثالثة من المادة 17 من اتفاقية أمستردام أنها تمنح لاتحاد أوروبا الغربية إمكانية وضع وتطبيق قرارات الاتحاد الأوروبي التي لها تأثير في مجال الدفاع¹.

أدت هذه المعاهدة إلى تحسين عملية اتخاذ القرارات في كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن المشترك، وأدت إلى إستراتيجيات مشتركة في مجالات العمل التي تلتقي فيها مصالح الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي².

والجديد الذي حملته سياسة الأمن والدفاع الأوروبي على غرارها من السياسات السابقة هو موضوع الاستقلال من عدمه من المضلة الأطلسية فشهدت الدوائر الأطلسية والأوروبية حوارا ساخنا حول مستقبل حلف حلف الشمال الأطلسي وعلاقته مع المجموعة الأوروبية، وتباينت المواقف بين الولايات المتحدة الأمريكية المؤيدة لاستمرار قيادتها للحلف وتعظيم دوره الدولي، وبين الموقف الأوروبي المطالب بتقليص صلاحياته، خاصة في القارة

¹ -Jean Michel Dumond et Phillipe Setton, La politique étrangère et de la sécurité commune, la documentation française, Paris, 1999, p.117-119.

² -الاتحاد الأوروبي لاعب دولي-الدفاع والأمن نحافظ على السلام، في:
<http://www.eu-del.org.il/arabic/content/eu-global-player/6.asp>

الأوروبية، وبناء قوة عسكرية أوروبية مستقلة، وذلك ما سنتطرق إليه لاحقا في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

وقد شكل هدف بناء منظومة دفاعية أوروبية قادرة على تأمين استقلال أكبر لقارة أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية وحضورها العسكري الطاعي دون الإخلال بالتحالف التقليدي والراسخ القائم بين ضفتي الأطلسي، وسعى إلى تحقيق هذا الهدف أغلب القادة الأوروبيين وعلى رأسهم جميع الرؤساء الذين تعاقبوا على حكم الجمهورية الفرنسية الخامسة ولربما كانت فرنسا أكثر من غيرها تدفع في هذا الاتجاه بالنظر إلى تقاليد الديبلوماسية العرقية التي تطمح إلى مزيد من الاستقلالية عن المضلة الأمريكية سواء في السياسة الخارجية أو القضايا الأمنية، لكن وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الرؤساء الفرنسيون جميعا وتعهداتهم بتحقيق اختراقات حقيقية في هذا المجال مقارنة مع من سبقوهم، ظلت النتائج متواضعة وبقيت أوروبا مرتبطة بالتفوق العسكري الأمريكي وانتشاره في سائر مناطق العالم تقريبا، حتى اعتادت أوروبا في نهاية المطاف على اعتمادها المريح على الآلة العسكرية الأمريكية لردع الأخطار المحتملة وتحمل أعباء الأزمات الأمنية المتفاقمة في عالم شديد الهشاشة¹.

¹ - جيسيل مولر - برانديك - بوكيت، سياسة فرنسا الأطلسية الجديدة رفع فعالية الإنضمام إلى الحلف؟ في: http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:4wc1JOZXXyIJ:www.au.af.mil/au/afri/aspj/apjinternational/apj-a/2011/2011-2/2011_2_02_Muller.pdf+&cd=1&hl=fr&ct=clnk&gl=dz

وهكذا بدت أوروبا تبحث عن التخلص من ماضيها القريب، بينما بدت في الوقت نفسه أكثر توقا للبحث عن قدرات دفاعية تؤكد ذاتها في أفق القرن الحادي والعشرين، وبها تنسجم مع واقعها كقوة اقتصادية كبرى، وعلى الرغم من ذلك لا يبدو أن الأوروبيين راغبين في الابتعاد عن واقع كونهم قوة ناعمة بالدرجة الأولى¹.

لذلك فإن إعطاء أي مفهوم للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع من الجانب الوظيفي يقتضي أن تستوجب هذه السياسة إنشاء جهاز عسكري عملياتي فعال يسمح لأوروبا أن تلعب دورا فعالا في تسيير المشاكل الأمنية والدفاعية سواءً على الصعيد الإقليمي الأوروبي أو الدولي، ويكون هدف هذا الجهاز هو حماية المصالح الرئيسية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والتوفيق بين الإجراءات السياسية الدبلوماسية والعسكرية في المحيط الإقليمي والدولي من جهة والمصالح الإستراتيجية للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى².

من خلال هذا ومن خلال الأهداف التي سطرتهامعاهدة ماستريخت السابقة الذكر، فإن السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي لا تقتضي الدفاع عن الإقليم فحسب بل تتعدى ذلك لتصبح مسعى شاملا يمس كل ما يتعلق بالمجال الأمني ومختلف مظاهر التهديد والمخاطر وعناصر التعرض.

إضافة إلى هذا فإن ظهور التهديدات اللاتناظرية كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة وتراجع مفهوم الخطر المباشر أو الخطر المائل بالصورة السياسية الدفاعية للاتحاد الأوروبي التي أصبحت تركز على الأمن بالمفهوم الشامل، هذا كما بينته

¹ - عبد الجليل، زيد مرهون، الأمن الأوروبي في معادلته الراهنة، في:

<http://www.alriyadh.com/20810>. 20/10/2017. 14 :37.

² - كشوط، رفيق، الدفاع الأوروبي المشترك والمستقل، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005-2006)، ص.ص. 43-44.

معاهدة أمستردام التي أكدت على أن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع تشمل كل المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد بما فيها المفهوم المتطور للدفاع المشترك.

إن يعتمد الاتحاد الأوروبي لحل الأزمات أو التدخل في أي نقطة من نقاط التوتر على سياسة أوروبية مشتركة في الأمن والدفاع وهذا بتوفير مجموعة وسائل مدنية وعسكرية لإدارة الأزمات، هذه السياسة تهدف إلى جعل أوروبا على أهبة الاستعداد لنشر ستين ألف جندي في أجل لا يتعدى ستين يوما ومتابعتهم لمدة سنة¹.

فأوصى المجلس الأوروبي في اجتماعه في "هلسنكي" عام 1992م، بتشكيل وتجهيز قوة عسكرية مسلحة أوروبية للتدخل السريع في عام 2003، تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية والإقليمية، إلا أن بريطانيا أصرت أن لا تتدخل تلك القوات المزمع إنشائها في الأماكن التي تستطيع قوات حلف الشمال الأطلسي أن تتدخل فيها وأن تكمل مهمات قوات الحلف، بينما أرادت فرنسا وألمانيا أن تكون القوة الأوروبية مستقلة عن حلف الأطلسي، إلا أن الجميع اتفق على أن تتكون تلك القوات من 60 ألف عسكري، موزعين بالتساوي على بريطانيا فرنسا وألمانيا، وهي ما أطلق عليها القوة الأوروبية "Eurofor"، وعلى البدء بقيامها عام 2003.

ويعتقد أن الدعوة لإنشاء تلك القوة قد جاءت ردا على الأداء الضعيف لدول الاتحاد الأوروبي خلال أزمة كوسوفو 1999 التي لم تستطيع فيها أوروبا إنهاء الصراع من دون الإستعانة بالقوات الأمريكية، فقد أظهرت أحداث البوسنة والهرسك عجز الاتحاد السياسي والعسكري عن حل الصراع الدائر بالقرب منه، بمعزل عن تدخل الولايات المتحدة².

¹- محمد سمير، عياد، مقاربة الأمن الأوروبي للأمن والدفاع، في:

<http://www.qiraatafrican.com.home/new/%D8%A7%D9%.....>

²- جريدة "Le monde"، باريس 28/08/2003.

شكل فشل تدخل القوات الأوروبية في يوغسلافيا نقطة تحول أساسية في وضع أسس السياسة الأمنية المشتركة في الاتحاد الأوروبي، فقد ظهر إجماع حول ضرورة منح الاتحاد دوراً أقوى في الشؤون الدولية من خلال تقوية وتعزيز السياسات الأمنية المشتركة المدعومة بقوة عسكرية وهيكل مؤسسية لصنع القرار، وعبر قاعدة الاتحاد في تلك القمة عن رغبتهم في تنظيم هيكل السياسة الدفاعية في السياسة الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي، ووافقت القمة على أن يقوم مجلس الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات بالإجماع مع الأخذ بعين الاعتبار رؤى الدول التي لا ترغب في المشاركة¹.

إذن الحديث عن وجود سياسة أوروبية للأمن والدفاع يعني وجود إطار مؤسسي وإطار قانوني ينسق بين المستويات السابقة ويضمن تحقيق التوازن المطلوب بينها، كما يعني ذلك أيضاً وجود قوات عسكرية برية وجوية وبحرية وب قدرات عسكرية وإستراتيجية هائلة، فبالنسبة للقوات. من حيث الكم فإن المساهمات التطوعية لبناء آلة عسكرية أوروبية من طرف الدول الأعضاء تتألف من احتياط أكثر من مئة ألف 100.000 جندي وحوالي أربع مائة 400 طائرة حربية ومائة 100 سفينة حربية².

المطلب الثالث: التحديات التي تواجه السياسة الأمنية الأوروبية.

يلاحظ أن أوروبا قد قطعت مرحلة مهمة في تحقيق الوحدة بين دولها الرئيسية، وأنها تمتلك مكونات القدرات الذاتية والدولية لبناء قوتها المستقلة والمؤثرة في النظام العالمي، وأن السياسة الأمنية الأوروبية التي عالجتها في الصفحات السابقة يمكن أن تستمر وتزداد، إلا

¹ - مخلد، عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، (عمان، 2012)، ص202.

² - محمد، سمير عياد، مرجع سابق الذكر، ص08.

أنها مازالت تعاني من بعض التحديات التي تواجهها الأمن ومن الممكن أن تستمر في المستقبل وتعيق تطورها وتحد من انطلاقها نحو آفاق أوسع وأقوى، ومن هذه التحديات¹:

1-المشكلات الناجمة عن آلية التعاون السياسي:

حاولت معاهدة ماستريخت تطوير آلية التعاون السياسي بين الدول الأعضاء وخاصة أن عقد التسعينات من القرن العشرين تخللته تحديات سياسية داخلية كانت تظهر عدم قدرة هذه الآلية على توفير الاستجابة المناسبة لعدد من الأزمات الدولية والإقليمية ومنها على سبيل المثال: انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية والحرب الأهلية في يوغوسلافيا السابقة، ففي حالة انهيار الاتحاد السوفياتي كان أقصى ما توصلت إليه آلية التعاون السياسي الأوروبي هو وضع معايير مشتركة للاعتراف بالدول الجديدة، أما المجالات الأخرى فقد تصرف فيها الدول بشكل منفرد².

2-الانقسام بين المركز وعواصم دول الأعضاء:

هناك انقسام بين بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي ومقر اللجنة الأوروبية وسولانا والمسؤولين الأوروبيين، والعواصم الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن وجود انقسامات داخل الاتحاد نفسه، وقد ظهر الاتحاد الأوروبي فقط في مجال اقتسام المال وتوزيعه على السياسات وظهر انطباع أن السياسة الأمنية للاتحاد تتألف من البيانات ومن هنا فإن استمرار الهوة بين وجهات النظر، والأفعال للدول الأعضاء ونشاطات الاتحاد

¹- أحمد، سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات، جامعة اليارموك، (الأردن، دون سنة النشر)، ص.17.

²- معن، عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، (جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ص.67.

الأوروبي يعود إلى المعاناة من ردود الفعل الوطنية السريعة الطبيعية الحساسة لقرارات السياسة الأمنية ونقص التنسيق بين أفعال السياسات الخارجية للدول الأعضاء والاتحاد¹.

3- عدم الاتفاق حول مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي:

فهو يضم الآن مجموعة كبيرة من الدول ودول أخرى أيضا ترغب في الانضمام له قريبا، مما يجعل عملية التوافق بينها أمرا صعبا. وتشكيل اتحاد سياسي بين هذه الدول سيصبح ضروريا كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية سواءا اتخذت إجراءات لقبول أعضاء جدد في الاتحاد الأوروبي أم لم تتخذ وإذا استمر الحال على منواله فإن إدارة هذه الدول ستواجه صعوبات ليس أقلها وجود أكثر من عشرين لغة في هذا الاتحاد يتكلم بها ذوي العضوية².

ضف إلى ذلك فإن انضمام هذه الدول الجديدة دول (أوروبا الشرقية) أفرزت مشاكل عديدة في مجال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع لعدة أسباب فما يمكن ملاحظته هو أنه لم يتم تحضير أي شيء لانضمام الدول الجديدة حول تعرف المذاهب والتغيير والتوافق في القوات المسلحة لدول أوروبا 27، فكل القرارات تم اتخاذها بين الحكومات كما أنه تم التركيز على نتائج التوسع على الاستقرار والأمن في القارة الأوروبية في أعمال الاتحاد الأوروبي لكن دون الإشارة إلى البعد الدفاعي لهذا التوسع فمنذ البداية كان هناك غياب لمرجعية البعد الدفاعي وإدارة الأزمات في مجمل النقاشات حول التوسع أي لم يدرس تقارب سياسات دفاع الدول المترشحة مع تلك الخاصة بالدول الأعضاء والسياسات المشتركة للاتحاد الأوروبي وخاصة تلك المتعلقة بإدارة الأزمات³.

¹- حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009، ص.461.

²- ندوة صحفية، للإتحاد الأوروبي، التجربة والتحديات، 6 جوان 2006.

³- محمد، صبحي، توسع الاتحاد الأوروبي بين المخاطر والفرص، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة، 2001)، ص.26.

4-نقص الإستراتيجية المشتركة:

نضرا لإنعدام أطر غير رسمية ضمن الاتحاد لمناقشة إستراتيجيات مشتركة للسياسة الخارجية وتنسيقها بعيدا عن الأجواء الرسمية حيث تقوم المؤسسات الأوروبية ببساطة يبحث إستراتيجيات السياسة الخارجية وإستراتيجيات الأمن الأوروبي والتي تم تبنيها في عام 2003 وذلك بهدف تزويد الاتحاد بإطار فكري مناسب حول التحديات التي تعترضها ولاسيما الأمنية المعاصرة منها. وعلى الاتحاد كذلك أن يطور سياسات واضحة في العديد من المسائل الخارجية المهمة ولاسيما الشرق الأوسط وروسيا وسياسة الجوار الأوروبي فالسياسة الأوروبية القائمة اليوم هي حول إدارة الأزمات، أكثر مما هي حول منع وقوع الأزمات والبحث عن الوسائل المفيدة لتحقيق أهدافها¹.

5-المشكل اليوناني التركي:

تخفي جزيرة قبرص الواقعة في شرق البحر المتوسط جذورا لصراع دموي يكاد يكون مستمرا بين شقي سكانها اليونانيين والأتراك والذين جمعتهم دون تعايش سلمي، ظروف التاريخ، والهجرة والجوار الجغرافي، للدولتين الأم تركيا واليونان، وقد وصل الخلاف وسوء الفهم بينهما على حد تشوب حروب أهلية². لأسباب تاريخية حضارية وأخرى سياسية وجغرافيا يكاد يكون من المستحيل حصرها وتسويتها. وتعود جذور الأزمة إلى بداية القرن الحالي عندما انتقلت الجزيرة إلى السيادة البريطانية عام 1878، وبقيت الجزيرة تحت السيطرة البريطانية حتى إعلان استقلال قبرص عام 1960م.

وتعقدت المشكلة أكثر عندما دخلت القوات التركية عام 1974 الجزيرة واحتلت القسم الشمالي منها ردا على الانقلاب العسكري الذي حدث في الجزء الجنوبي من طرف اليونان

¹- حسين، طلال مقلد، مرجع سابق الذكر، ص.645.

²- أحمد جاسم، إبراهيم حميد، القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي، 1960-1994. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 1، ص.81.

عام 1974م، و رغم المبادرات الدولية العديدة التي طرحت بهدف إيجاد حل سلمي للمشكلة إلا أن جميع هذه المبادرات والجهود التي بذلت اصطدمت بالأبعاد اليونانية والتركية للنزاع¹.

وبعد موافقة الاتحاد الأوروبي على قبول قبرص كمرشحة للانضمام إلى الاتحاد وبعد وصفقة الصواريخ الروسية تعقدت المشكلة أكثر فتركيا تعتقد أن قبول عضوية قبرص في الاتحاد نصر اليونان لأن ذلك يعني بقاء تركيا خارج الاتحاد ولذا وقعت تركيا معاهدة الإدماج مع جمهورية شمالي قبرص، أي أن تركيا ستلجأ إلى إدماج هذه الجمهورية بشكل نهائي بها لقطع الطريق أمام المطالبة الأوروبية بإجلاء القوات التركية البالغ عددها 40 ألف جندي، وزادت أزمة الصواريخ التي إشترتها قبرص من روسيا حيث أكدت أنقرة أنها لن تقف مكتوفة الأيدي إن نشرتها قبرص على أراضيها.

وهكذا أضحت الجزيرة القبرصية عامل توتر ونزاع متجدد في العلاقات التركية-اليونانية وربما الأوروبية لاحقاً².

6-موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السياسة الأمنية الأوروبية:

لطالما شكلت الولايات المتحدة الأمريكية الذرع الدفاعي والحامي لأوروبا، خلال الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، لكن بعد انتهاء هذه الأخيرة عرفت العلاقات بين الطرفين تراجع ومد وجزر، وذلك بسبب السياسة الأمنية المبنية من طرف الدول الأوروبية.

فراحت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع تحركات الدول الأوروبية وتدعم مسيرتها الوحدوية، كونها كانت ترى أن الوحدة الأوروبية وتماسكها يمكن أن يوفر الحماية للجميع من انقسام التحالف الأوروبي الأمريكي ويسمح بالأخذ والرد بين الأفراد ويسمح بتقاسم

¹- خورشيد، حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد كتاب العرب، 1999، ص.31.

²- نفس المرجع.

المسؤوليات والتضحيات بالتساوي وذلك من أجل إيجاد حليف قوي لأمريكا لوجود تقارب كبير بين دول القارتين في الأيديولوجية والأفكار¹.

لكن بمجرد ظهور إرادة أوروبية للحصول على الاستقلالية عن منظمة حلف شمال الأطلسي في مجال الأمن والدفاع، تغيرت الإستراتيجية الأمريكية تجاه الدول الأوروبية، وذلك عن طريق الحارس الأمني لأوروبا حلف شمال الأطلسي، وذلك بتغيير الإستراتيجية الأمنية للحلف بعد الحرب الباردة، من أجل مواصلة لعب دور القائد الأمني في المنطقة والمحافظة على المصالح الأمريكية فيها. فقيام قوة أمنية أوروبية يعني تهديد للمصالح الأمريكية.

إضافة إلى ظهور مشكلات أخرى على المستوى السياسي الداخلي كصعوبة تطبيق القرارات على كافة الدول الأعضاء التي تتخذ من قبل الاتحاد الأوروبي وذلك لأن هذه القرارات ملزمة فقط للدول التي توقع عليها. صعوبة إنشاء قوة عسكرية موحدة.

توجه بريطانيا الأطلسي المساند للولايات المتحدة الأمريكية التي طالما كانت الولد المدلل للولايات المتحدة الأمريكية².

¹ - وثيقة خطاب الرئيس الأمريكي جون كندي في فرانكفورت في 4 حزيران 1963.

² - معن، عبد العزيز الرئيس، مرجع سابق الذكر، ص.74.

استنتاجات الفصل الثاني:

تم من خلال هذا الفصل توضيح الجانب المؤسسي للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، فيما يميز الاتحاد الأوروبي أنه اتحاد يستمر ويتقدم خطوة بخطوة من المجموعة الأوروبية للفحم والفلاد إلى العقد الأحادي تم الاتحاد الأوروبي ومحاولة الانتقال من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة إلى السياسة الأوروبية للأمن والدفاع والعمل على الإستمرارية والنجاح في مجال الدفاع. ويمكن أن نستنتج من خلال هذا الفصل ما يلي:

-سعت الدول الأوروبية لبناء سياسة أمنية أوروبية مستقلة عن حلف شمال الأطلسي من أجل صيانة القيم المشتركة والمصالح الإنسانية للدول الأوروبية.

-ظهرت السياسة الأمنية الأوروبية بعد معاهدة ماستريخت 1992 وتعتبر هذه المعاهدة نتاج لتعاون سياسي بين دول الاتحاد الأوروبي على مدى أكثر من 20 عاما.

-تهدف السياسة الأمنية الأوروبية إلى العمل على حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي والإسهام في حفظ الأمن والسلم الدوليين.

-ارتكزت السياسة الأمنية الأوروبية على عدة مرتكزات من أجل تحقيق أهدافها كتوسيع الاتحاد الأوروبي والانفتاح على الشرق لاحتواء الصراعات الإثنية، كما حددت أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية في بعدها الاقتصادي والعسكري، الإنساني والثقافي.

-إنشاء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بعد معاهدة ماستريخت 1992 لإعطاء الاتحاد الأوروبي دور أقوى في إدارة الشؤون الدولية عن طريق تقوية سياسة دفاعية وآلية عسكرية ذاتية.

- أصبح الاتحاد الأوروبي يعد أحد اللاعبين الرئيسيين على المسرح العالمي لما له من مصالح مسؤوليات أمنية إقليمية وعالمية وذلك من خلال سياسته الخارجية والأمنية المشتركة.

- إنشاء سياسة الأمن والدفاع الأوروبي بعد معاهدة أمستردام 1997 مكملة لسياسته الخارجية والأمنية المشتركة، حيث أضافت تغييرا عميقا في الباب الخامس من اتفاقية ماستريخت.

- الاستقلال من المظلة الأطلسية من أبرز الأهداف التي حملته سياسة الأمن والدفاع الأوروبي من خلال بناء منظومة دفاعية أوروبية قادرة على تأمين استقلال أكبر لقارة أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية.

- تشكيل قوة عسكرية مسلحة أوروبية للتدخل السريع وتكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية الإقليمية.

- عدم الاتفاق حول مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي، الانقسام بين مركز وعواصم دول الأعضاء، نقص الإستراتيجية المشتركة، الصراع اليوناني التركي والموقف المعارض للولايات المتحدة الأمريكية إزاء السياسة الأمنية الأوروبية ... كلها شكلت أهم عراقيل مسار السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي.

الفصل الثالث:

نقاط التكامل والتنافس في
العلاقة الأطلسية.

يتناول هذا الفصل العلاقات الأطلسية بين الاتجاه الأوروبي (سياسة الأمن والدفاع) والولايات المتحدة الأمريكية (حلف شمال الأطلسي) بالتطرق إلى أوجه التنافس والتكامل بين هاتين المنظمتين فيما يخص موضوع الأمن في هذه المنطقة الذي أثار جدل كبير خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي. حيث سارعت دول الاتحاد الأوروبي في بناء سياسة أمنية أوروبية مشتركة من أجل مواجهة المخاطر الجديدة كالإرهاب الجريمة المنظمة والهجرة الغير الشرعية... إلخ التي تهدد القارة العجوز والتدخل في حل النزاعات وفرض الأمن خارج القارة الأوروبية من جهة والرغبة في الخروج من تحت المظلة الأطلسية التي فرضت الأمن على أوروبا طيلة سنوات من جهة أخرى لكن مرونة خلف شمال الأطلسي وتبنيه لإستراتيجية جديدة بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية صعب من مأمورية دول الاتحاد الأوروبي وضلت مسألة الأمن الأوروبي مرتبطة بإشكالية الآليات المناسبة لتحقيق هذا الأمن وهل يتم تحت مظلة أطلسية أم تحت مظلة أوروبية؟ وهل تستطيع دول الاتحاد الأوروبي أن تفرض أمنها بواسطة سياسة الأمن والدفاع الأوروبي أم بالتنسيق مع حلف شمال الأطلسي.

المبحث الأول: نقاط التكامل في العلاقة الأطلسية.

إنّ الاتحاد الأوروبي شريك فريد من نوعه وأساسي بالنسبة للحلف الأطلسي، وتتدخل العضوية بهاتين المؤسستين إلى حد كبير مع أن الأعضاء المشتركين لا يمتلكون إلا مجموعة وحيدة من القوى ومجموعة وحيدة أخرى من دافعي الضرائب ولكن اتفق الحلف والاتحاد على آليات مفصلة للتعاون فيما بينهما إلا أن هذه الآليات لم تعمل دائما بالفاعلية المرجوة. مع ذلك اتفق الحلف والاتحاد الأوروبي على استخدام نفس الخبرات والقدرات التي يطورها الأعضاء المشتركين.

المطلب الأول: التقارب الأوروبي الأطلسي.

تشكل العلاقات الأطلسية بين أمريكا والاتحاد الأوروبي عاملا أساسيا في منظومة العلاقات الدولية. فعلى الرغم من التحدي الناتج عن صعود بعض القوى مثل الصين، الهند، البرازيل، روسيا، ما تزال كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي يشكلان الفاعلين الأساسيين على الساحة الدولية، ويمتد تأثيرهما إلى مختلف مؤسسات النظام العالمي بما فيها المجال العسكري.

وقد شكلت العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا قاعدة أساسية للتعاون المشترك، وتطور التضامن والتحالف بين الجانبين الأوروبي والأمريكي ضد الشيوعية في الخمسينات من القرن العشرين، ومخاطر تطور الاشتراكية الأوروبية والشيوعية الأوروبية في السبعينات والثمانينات، والتعاون في نشر أفكار السوق الحرة والليبرالية في الثمانينات كل ذلك أدى إلى تمتين العلاقة بين الجانبين¹.

ومنذ العام 1944 وحتى يومنا هذا شكلت العلاقة المبنية على هذا الأساس إحدى أقوى دعائم التوازن العالمي وأكثرها استمرارية، وقد اتخذت هذه العلاقة أيضا شكل تحالف

¹ - حسين، طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011، ص.ص. 241-242.

عسكري -هو حلف الأطلسي- بيد أنها كانت ومنذ البداية في واقع الأمر رابطة أوسع وأعمق من مجرد الحلف العسكري.

فالأمر يتعلق بقيم مشتركة، وأن كانت ملامحها تختلف بين ضفتي المحيط الأطلسي وهي أيضا ثمرة لاندماج اقتصادي بين جانبي الأطلسي لا يوجد له مثيل في العلاقات بين الدول في مناطق أخرى من العالم، وقد كانت هذه العلاقة من القوى الدافعة في اتجاه الاندماج الأوروبي، الذي حرصت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بقوة من البداية رغبة منها في إيجاد شركاء في أوروبا قادرين على أن يتركوا انقسامات الماضي خلفهم ليسعوا معا إلى تحقيق قيم الغرب الأساسية أي الحرية والسلام والرخاء والتنمية¹.

ففي المجال الأمني الدفاعي وعلى مدى أربعين سنة حفظت أوروبا أمنها واستقرارها بواسطة حلف الأطلسي والذي اختص بتأمين الدفاع عن أوروبا الغربية ضد أي خطر خارجي (حلف وارسو)، عبر توازن الرعب من خلال اتفاقيات ثنائية متعددة تتعلق بمجملها بقضايا الحد من التسلح، وكانت العلاقات الأوروبية الأطلسية في تلك المرحلة قائمة على أساس تحقيق وضمان الأمن الجماعي، حيث أن الإعلان عن الأطلسي جاء في إطار مصلحة جماعية نتجت من خلال مفهوم مشترك للتهديد بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية².

فلعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا أساسيا في الوحدة والأمن الأوروبي خاصة من خلال حلف شمال الأطلسي.

¹- جذور العلاقة الأوروبية الأطلسية، في الموقع الإلكتروني:

<http://www.esteri.it/moe/ar/politica.estera/aree.geografiche/rapp.euroatlan>.

24/10/2017. 16 :34.

²- فرنسا والسياسة الأمنية الأوروبية في مجال الأمن والدفاع، مجلة الجيش، العدد2، لبنان، 2002:

<http://www.Lebanesearmy.gov.lb/article.htm>

وأقر رؤساء الدول الأطلسية، في مؤتمرهم الذي عقده في بروكسل في 11/11/1994، مشروع المشاركة من أجل السلام الذي قدمه الرئيس الأمريكي السابق كلينتون، والذي كان عبارة عن إعلان مبادئ يحدد التزامات الدول المشاركة فيه، على قدم المساواة، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وسيطرة المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية وشفافية موازنات الدفاع، وتطوير القوات المسلحة التي سيضعها الأعضاء تحت الهيئة المنبثقة عن الحلف، وكان الهدف من ذلك إعطاء الفرصة للدول الأوروبية الشرقية لإقامة مزيد من علاقات التعاون مع الحلف¹.

كما ارتبط مستقبل الأمن الأوروبي باستمرارية حلف شمال الأطلسي ودوره الأمني في أوروبا والعالم، حيث ترتبط مسيرة الاتحاد الأوروبي بالأمن الأوروبي من خلال حلف حلف شمال الأطلسي وليس من خارجه، مع ما يؤدي إليه ذلك من تنمية علاقات أقوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية، كما حددت ذلك وثيقة (أسس الإستراتيجية الوطنية: المصالح والغايات) الصادرة عن البيت الأبيض في أوت 1991².

وبناء على هذه الخلفية، نجد أن كل الدول الأوروبية ما عدى التحفظات الفرنسية تعتبر حلف الأطلسي الوسيلة الرئيسية والمفضلة لتعزيز الاستقرار الأوروبي وتحقيق أمن أوروبا فالقدرة على العمل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في حل بعض الصراعات الداخلية كانت محدودة ومتواضعة فالدول الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كانت

¹ - أحمد، سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة: الواقع والتحديات، جامعة اليارموك، الأردن، دون سنة النشر، ص.15.

² - The foundation of national strategy, interest and Coals National securities stratigy of the United states-August 1991. Published by the White house, p.p.1-4.

غير قادرة على قيادة مصرح عمليات رئيسي ومتكامل العناصر من دون الدعم القوى من الحلف الأطلسي¹.

ويذهب مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق (أزيغينيو بريجنسكي) في هذه المسألة إلى أن الولايات المتحدة تمثل إلى جانب الاتحاد الأوروبي لب الاستقرار السياسي والثراء الاقتصادي العالمي، وإذا ما عملا معا تصبح أمريكا وأوروبا قادرتين على فعل أي شيء على الصعيد العالمي. ويضيف: وبالنسبة إلى حلف الشمال الأطلسي، سيكون للسعي وراء قابلية العمل العسكري المشترك والتكامل معنى مختلفا أيضا. فقد كان لتكامل الجيوش الوطنية من أجل الدفاع عن الأرض منطبقا عندما كانت أوروبا الغربية تواجه هجوما سوفياتيا محتملا، ولن يكون من المنطقي إجراء التكامل بين 26 جيشا وطنيا عندما لا يعود الدفاع عن الأراضي حاجة ملحة ولذلك سيركز حلف شمال الأطلسي على الإسهامات المتخصصة وعلى تطوير وتعزيز قوة رد فعل سريع متكاملة وقادرة لأداء مهمات خارج أراضي الدول الأعضاء².

لذلك نجد عدة إسهامات تعاونية أمنية بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، فمثل التوصل إلى اتفاقية إطار "أوهريد" لمنع نشوب الحرب في مقدونيا إحدى جمهوريات يوغوسلافيا السابقة أحد الأمثلة على التعاون الناجح بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في القضايا الأمنية.

وفي أواخر شهر مارس 2003م أطلق إطار آخر للعمل المشترك بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والذي أطلق عليه اسم برلين زائد، وبموجب ذلك قام الاتحاد

¹ - قريب، بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه بالتحديات والرهانات، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011)، ص18.

² - أزيغينيو بريجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أمر قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص.ص. 105-114.

الأوروبي بتنفيذ عمليتين هما "كونكورديا" و"ألثيا" الأول في مقدونيا والثانية في البوسنة والهرسك، وقد كان لهاتين العمليتين أثر كبير في زيادة خبرة الاتحاد الأوروبي في مجال المشاركة في تنفيذ العمليات العسكرية، حيث أنهما كانتا العمليتان الأكثر طموحا بالنسبة للاتحاد الأوروبي على الصعيد الأمني الخارجي¹.

كما تظهر نقاط التوافق بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي خصوصا والولايات المتحدة الأمريكية عموما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بتوافق الرأي حول الحرب ضد الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، فأضحى الإرهاب هاجسا لمعظم دول الحلف وقد أدى إلى تعزيز الأمن على الحدود البرية والبحرية، وفي المطارات الدولية، كما تم الاتفاق على تبادل المعلومات والتعاون لتطبيق القوانين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وصاحبته تبعية عمياء من قبل أوروبا، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة علاقة شاملة مع الاتحاد الأوروبي في المجال الواسع للأمن الداخلي².

وبعد قمة واشنطن 1999م تم الوصول إلى اتفاقات شاملة للشراكة الأطلسية والاتحاد وتتمثل في:

- اتفاق أمني بين الحلف والاتحاد الأوروبي.
- الوصول المؤكد إلى قدرات الحلف بشأن التخطيط من أجل عمليات إدارة الأزمات بقيادة الاتحاد الأوروبي.
- توفير موجودات الحلف وإمكانيته من أجل عمليات يقودها الاتحاد الأوروبي.
- إجراءات لجعل موجودات الحلف وإمكاناته متاحة.

¹- حلف حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، التعاون والأمن، مجلة حلف حلف الشمال الأطلسي، العدد 22، صيف 2007، في الموقع:

<http://www.nato.int/DOCU/Review/2007/issue2/arabic/art6.htm> 21/09/2017. 15: 03.

²- أمينة، رباعي، التعاون والتنافس في العلاقات الأورو-أمريكية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بن يوسف بن خدة، 2007-2008، ص.350.

– صلاحيات من أجل القائد الأعلى للحلف في أوروبا وخيارات القيادة الأوروبية من أجل الحلف.

– ترتيبات من أجل متطلبات قدرة متماسكة ومعززة وبصورة متبادلة، وهذه الأجزاء مترابطة بفعل اتفاق إطار الذي دخل حيز التنفيذ في 17 مارس 2003. وهذا الاتفاق أتاح للاتحاد الأوروبي بالاستعانة بموجودات الحلف وتجاوز العراقيل التي منعت سياسة الأمن والدفاع الأوروبية من تحقيق قدرات عملياتية في السابق¹.

كما أكد الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في الآونة الأخيرة على أهمية التعاون والتنسيق بين الطرفين في إطار سياسة دفاعية مشتركة من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في العالم. إذ صرحت الممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية الأوروبية "فيدريكا موغريني" أنه لا يمكن تحقيق الأمن العالمي إلا من خلال جهد جماعي ومشارك وبالتنسيق مع حلف شمال الأطلسي.

ولفتت "موغريني" لدينا مصلحة قوية في دفع عملنا المشترك مع منظمته حلف شمال الأطلسي.

كما وصف أمين عام حلف شمال الأطلسي الشراكة بين الحلف والاتحاد الأوروبي بـ"الشراكة الطبيعية" لرفع التحديات الأمنية، موضحاً أن الجيش القوي هو أحد العناصر الأساسية في هذا الاتجاه، ولهذا نرى حلف شمال الأطلسي يتكيف مع هذا المعطى عبر زيادة كبيرة في عدد قواته وتعزيز لقدراته الدفاعية الجماعية².

¹- العلمي، حفيظة، الأدوار الجديدة لحلف حلف شمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، جامعة الجبلالي بونعامه خميس مليانة، 2014، ص.35.

²- الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي يؤكدان أهمية التنسيق ضمن سياسة دفاعية مشتركة، في: <http://aa.com.tr/ar/%D8%AF%D9%88%D9%8A%A7%D9%D8%AD%D8%A7%D8%..>

اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي، مجموعة مشتركة من الاقتراحات للتعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وينسجم هذا مع الإعلان المشترك الذي وقعه قادة الاتحاد الأوروبي والأمين العام للحلف، وتضمنت مجموعة الخطوات 42 اقتراحاً ملموساً لتنفيذ في 07 مجالات التعاون، وعليه يرتقي التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي إلى مستوى جديد في وقت تكتسب فيه مواجهة التحديات المشتركة مع أهمية أكثر من أي وقت مضى¹.

يعد التكامل بين الحلف والاتحاد مسألة حاسمة إن أرادت دول الحلف صياغة مقاربة أمنية شاملة ومنخفضة التكاليف عندما تشارك هاتين المؤسستان في مهمة إحلال الإستقرار والتعاون لمعالجة التهديدات الغير النمطية مثل الإرهاب، أعمال التخريب، الجريمة المنظمة...إلخ.

المطلب الثاني: التدخل في العراق 2003.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أضحى النمط السائد هو التدخلات الجماعية الدولية بمبادرة وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحت إطار الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) أو تحت أطر أخرى حلف شمال الأطلسي، ولقد اقترن هذا التدخل بمبررات أهمها التدخل لحماية حقوق الإنسان، أو محاربة الدول الراعية للإرهاب، أو الدول الشريرة بحسب تصنيف الولايات المتحدة أو التدخل لحماية القيم والديمقراطية التي تدافع عنها، وكانت الأداة العسكرية هي الأداة المستعملة في تحقيق تلك الأهداف والذي يكمن خلفها أهداف أكبر بكثير من تلك المبررات².

¹ - حزمة الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع، في الموقع:

-[http://europa.eu/headquarters/headquarters-homepage-](http://europa.eu/headquarters/headquarters-homepage-ar/17107/%D8%AD%D8%132%D9%85%D8%A9%...)

ar/17107/%D8%AD%D8%132%D9%85%D8%A9%... 15/12/2016. 16 :54

² - صلاح، النصراوي، العراق في الإستراتيجية الأمريكية، أي مشروع للدولة الجديدة، مجلة السياسة الدولية، المجلد 40، العدد 162. أكتوبر 2005، ص54.

ففي 26 أكتوبر 2001 وقع الرئيس الأمريكي "جورش بوش" الابن على قانون مكافحة الإرهاب الذي سمي "USA Patriot Act"، وبعد مرور أقل من خمسة أسابيع على هجمات 11 سبتمبر 2002م، دخل القانون حيز التنفيذ، وأصبحت أمريكا تشير إلى الحرب الوقائية، وفي 20 سبتمبر 2001 أعلنت غدارة بوش عن استراتيجياتها القومية الأمنية حيث صرّح بقوله: "يجب أن نكون جاهزين لإيقاف هذه الدول التي تشكل خطرا علينا قبل أن تصبح قادرة على إشهار أو استعمال أسلحة الدمار الشامل كانت هذه مبرراته لشن هجوم على العراق¹.

لكن ومن خلال المقولة التي تقول: "بأنه لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة في السياسة الدولية". نجد تلون السياسة الأمريكية فحيث كانت الحرب التي يخوضها النظام العراقي مع إيران، تصب في خدمة الأهداف الإستراتيجية للمصالح الأمريكية، كان يحصل على البراءة والتقدير، وحين يصبح النظام عائقا أمامها لتحقيق مصالحها تشوه صورته في المحافل الدولية وتوضع الذرائع لشن الحرب عليه².

وتحت شعار مبدأ "بوش" (الضربات الإستباقية) شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا ضد أفغانستان قبل أن توجه دقاتها نحو العراق لاحقا. وشاهدت مرحلة الحرب هذه 2002-2003 شقاقا عبر الأطلسي عميقا حول ما إذا كانت هذه الحرب حرب ضرورة أم حرب اختيار³.

فما إن شنت الولايات المتحدة غزو على العراق حتى تبلور الانقسام الأوروبي بين فريق معارض للحرب مشدد على الحل الدبلوماسي وفريق آخر أكد الدعم المعنوي والعسكري

¹ - محمود، قنبر، عقد على حرب أنهكت أمريكا ودمرت العراق، قناة روسيا اليوم، في:

<http://www.arabic.rt.com/news> 18/03/2013 16:17.

² - زوبير، قدوري، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001، (اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2003)، ص.48.

³ - محمد، مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط: "من حرب العراق" إلى ثورات "الربيع العربي": الواقع والتفسيرات، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر، ص.42.

لواشنطن. إذ تأثرت عملية التشكيل الموقف في الأزمة العراقية بمواقف الدول وحلفائها وظهرت الخلافات في مواقف كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا والدول الأخرى خلال لحظات اتخاذ القرار بحل المشكلة في اختيار الطريقة المناسبة لحل المشكلة، فكل دولة في الاتحاد مصالحها الخارجية سواء كانت مصالح سياسية أو اقتصادية أو أمنية وبالدرجة الأولى هي كانت تحمي مصالحها¹.

فحدثت مواجهة أطلسية أمريكية-أوروبية بسبب هذه الحرب فتجلى عندما لوحث فرنسا بحقها استخدام حق الفيتو، لأن القرار الأمني رقم 14-41 لا يكفي مبرراً لتوجيه ضربة عسكرية للعراق. وهناك اختلاف كبير بين أوروبا وأمريكا في مفهوم الحرب على العراق، بينما تراها الولايات المتحدة الأمريكية حرباً مشابهة بالحرب العالمية الثانية والحرب الباردة، والإرهابيين الإيديولوجيين أكثر عنفاً وخطراً من النازية والشيوعية، أدى إلى نتيجتين تلقتهما أوروبا بمرارة وغرابة:

النتيجة الأولى: وضع كل إشكال الإرهاب في خانة الشرّ لأنّها لا تؤدي إلى جرائم ضدّ الأبرياء، وعلى الولايات المتحدة إلّا محو الاختلاف بين الذين يكافحون من أجل الاستقلال أو الحركات الانفصالية، وبين الذين يريدون فرض مفهوم شمولي للسياسة أو إيديولوجيا سياسية دينية مثل القاعدة. وهذا الخلط المفاهيمي غير مقبول لدى الأوروبيين، مما يؤدي إلى جعل الأوضاع أكثر تعقيداً، إذ سيؤدي ذلك إلى تحالفهم جميعاً حول قضية واحدة.

النتيجة الثانية: فإن اعتبار الإرهاب شرّ مطلق، فإن الحرب عليه تكون بكل الوسائل الممكنة، وهذا من شأنه تقييد الحريات بإنشاء قاضي خاص، والاختطاف والتعذيب الغير

¹ - Philip H.Gordon, Iraq :the tranatlantic debate, occasional papers, no.39, Institue for security studien, European Union, Paris, December, 2002, p12-14.

الشرعي من أجل السلم الجماعي والأمن الوطني، وقد لخص هذا الجدل بين الولايات المتحدة وفرنسا مقال توماس فريدمان إذ جاء فيه: "أن فرنسا لم تعد حليفاً مزعجاً لأمريكا فقط أو منافساً غيوراً فحسب، وإنما أصبحت عدواً حقيقياً لأمريكا".

وطالب بإقصائها من مجلس الأمن لتجلس الهند في مقعدها عقاباً بها، بعد أن سمعت أجواء الاتحاد الأوروبي تجاه أمريكا وضلته تضليلاً بعيداً¹.

وإزاء تزايد مؤشرات الإصرار الأمريكي على غزو العراق وإزاحة نظامه، انقسمت أوروبا إلى معسكرين متناقضين كما أشرنا سالفاً، معسكر أطلسي يتألف من بريطانيا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا والدنمارك وهولندا ومعظم دول وسط وشرق أوروبا، في مقابل معسكر أوروبي مؤلف من ما يسمى دول قلب أوروبا، وهي ألمانيا وفرنسا وبعض الدول الأوروبية الصغيرة، ترى أن تلك الحرب هي حرب اختيار أمريكية بالأساس².

فكانت فرنسا وإلى جانبها ألمانيا من الدول اللتان عارضتا وبشدة الغزو الأمريكي للعراق لتشكيكهما في دوافع وأسباب هذا الغزو، فكانت الحكومات تعرف أن إدارة بوش تخطط للقيام بهذا قبل أحداث 11 سبتمبر، بالإضافة إلى وكالات المخابرات الأوروبية لم تكن تملك دليل على أن العراق يملك أسلحة الدمار الشامل، وأنه كانت له صلات بالقاعدة، وبالرغم من أنهم فشلوا في منع نشوب الحرب إلا أنهم نجحوا في عزل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا داخل مجلس الأمن، وحرّموا قوات التحالف من الشرعية الدولية³.

¹ - محمد، مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من حرب العراق إلى ثورات "الربيع العربي": الواقع والتفسيرات، (جامعة القاهرة، بدون سنة النشر)، ص.42.

² - محمد، مطاوع، مرجع سابق الذكر، ص.43.

³ - أريك رولو، النتائج والتداعيات دولياً، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)، ص.476.

كما أصدرت فرنسا وألمانيا بيانا مشتركا، تضمن تقييما إجماليا للقرار 1551/2003، بعد التفاوض والتوصل إلى قرار يوفر فرصة حقيقية للوضع العراقي بأن ينتقل من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة التدابير العملية اللازمة لاستعادة السيادة العراقية، وأن الحالة السياسية الراهنة في العراق حالة مؤقتة، كما أصدر وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا بيانا مشتركا في 05 آذار 2003 ذكروا فيه أنهم في الظروف السائدة لن يسمحوا بمشروع قرار يخول استخدام القوة. وفي 17 آذار أنهت الولايات المتحدة وبريطانيا محاولاتهم لكسب تأييد لقرار جديد من مجلس الأمن ووجه فيه الرئيس "بوش" إنذارا نهائيا لصدام حسين كي يغادر العراق في مهلة 48 ساعة وإلا سيواجه هجوما لإسقاطه، وبعد يومين بدأت الحرب تحت شعار عملية حرية العراق¹.

إنّ المعارضة الأوروبية من الغزو الأمريكي للعراق ذات طبيعة دفاعية فبالسيطرة على العراق تسيطر الولايات المتحدة الأمريكية على المصادر النفطية في الخليج، ومنه فإن الاقتصاد الأوروبي سيتأثر وبالتالي فإن اليورو سيضعف، كما أن العمل المتعدد الأطراف قادر على وقف دولة عظمى في محاولتها فرض وجهات نظرها على المجتمع الدولي، لذلك أعلنت كل من فرنسا وألمانيا معارضتهن العنيفة للخطة الأمريكية من غزو العراق، واتهامه بجيازة أسلحة الدمار الشامل².

وعلى الجبهة المضادة اصطف القسم الآخر من أوروبا المؤلف من بريطانيا الحليفة التقليدية لواشنطن وإسبانيا وإيطاليا ودول الشرق أوروبا وعلى رأسها بولندا مستنديين في دعمهم الأعمى لواشنطن مبرر موقفها هذا بضرورة القضاء على النظام الدكتاتوري في هذا البلد وإحلال الديمقراطية. وتبلورت مواقف هذا الفريق من خلال إصدار ما سمي بلائحة

¹ - باسيل، يوسف بك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005) دراسة توثيقية وتحليلية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006)، ص.478.

² - إريك، رولو، المرجع السابق الذكر، ص.475.

الثمانية في 30 كانون الثاني 2003 تحت عنوان: "على أوروبا والولايات المتحدة أن تضلّا متحدتين، وتشكيل ما يسمى بجهة موحدة لأوروبا وأمريكا في الأزمة العراقية، واعتمدت هذه اللائحة على إمضاء كل من بلير وبيرلسكوني ورؤساء البرتغال والدنمارك، واعتبرت لائحة الثمانية تحدياً للمحور الفرنسي الألماني، إذ لم يتم إبلاغ كل من فرنسا وألمانيا واليونان التي كانت تتأّس الاتحاد الأوروبي آنذاك والنائب الأول للسياسة الخارجية للأمن العام عن مبادرة إصدار هذه اللائحة¹.

أثبتت الأزمة العراقية في 2003 حجم الهوة الموجودة بين أمريكا وبعض دول الاتحاد الأوروبي من جهة وبين دول الاتحاد الأوروبي في حد ذاتها من جهة أخرى، رغم كل ما حققه هذا الأخير في ظل السياسة الأمنية الأوروبية، فلم يكن هناك موقف أوروبي واضح ومشترك اتجاه الأزمة الأمريكية العراقية حيث يظهر من جديد التناقض الموجود بين موقف الدول ذات النزعة الأوروبية ومواقف الدول الأطلسية².

صحيح أن واشنطن مازالت غارقة في مستنقع الحرب في العراق ما أدى إلى اكتساب الاتحاد الأوروبي مزيداً من المصداقية لرفضه هذه الحرب إلا أن تباين المواقف الأوروبية بخصوصها دليل على أن الاتحاد الأوروبي مازال يفتقر إلى سياسة خارجية ودفاعية موحدة³.

دارت التفسيرات الواقعية للتباعد في السياسات الأمريكية-الأوروبية في مرحلة الحرب على العراق أساساً حول نهاية الحرب الباردة وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى أحادية في العالم، والتباين في القوة العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا،

¹ - حسين طلال مقلد، مرجع سابق الذكر، ص.639.

² -Edouard Balladur. Pour une Union Occidentale entre l'Europe et les Etats-Unis, Librairie Alrène fourd, France, 2007, p.47.

³ - الاتحاد الأوروبي مازال بعيداً عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، في:

<http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%.....>

وأحداث 11 من سبتمبر ومبدأ "بوش" الحروب الإستباقية وتغيير النظم السياسية بالقوة العسكرية، واختلاف الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في ما يتعلق بإدراك التهديدات المشتركة والمصالح وبعض أهداف سياستها الخارجية، وتأرجح المواقف الأوروبية ما بين التماسي معاً أو محاولة التوازن ضد الولايات المتحدة الأمريكية¹.

¹ - محمد مطاوع، مرجع سابق الذكر، ص.43.

المبحث الثاني: نقاط الاختلاف في العلاقة الأطلسية.

منذ نشأة الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي يسعون إلى حفظ وتقوية الأمن والاستقرار في أوروبا الغربية، لكن إلى غاية سنة 2000 لم تكن هناك علاقات رسمية بينهما، نتيجة الخلافات الأوروبية الأطلسية (الأمريكية) حول تبني سياسة أمنية دفاعية أوروبية مشتركة مستقلة عن الحلف.

المطلب الأول: الاختلافات الإيديولوجية.

يجادل الأوروبيون على أن مفاهيم الواقعية السياسية تدفعهم وعلى خلفية هذه المقاربة اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية لخيار فرض الأمن والدفاع عن المنظومة الليبرالية عبر حيالة القوة العسكرية واستخدامها، وهي تبقى بهذا المعنى في إطار التاريخ وفي مقابل تتحول أوروبا عن مفهوم القوة محاولة إعطاء الأولوية للتعاون الدولي والنتيجة المباشرة لمثل هذه الرؤى المتباينة جعل الأمريكيين والأوروبيين أقل قدرة على التنسيق والتعاون في الشؤون الدولية وذلك على الرغم من كثر الأطر والمؤسسات التي تجمعهم¹.

على هذا الأساس شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة مرحلة بدأت تعرف انقسامات بينية حول مستقبل الأمن الأوروبي في إطاره الأطلسي على عكس ما كان عليه الحال أثناء الحرب الباردة. فالفترة التي أعقبت انهيار المعسكر الشيوعي وزوال الخطر القادم من الشرق غيرت من التصورات التي ترى باستحالة عزل الأمن الأوروبي عن إطاره الأطلسي، فلقد حدث تباين بين التصورات الأوروبية والتصورات الأطلسية الأمريكية حول التهديدات الأمنية التي تواجه الجانبين².

¹ - عبد الجليل، زيد مرهون، الأمن الأوروبي في معادلته الراهنة، في:

<http://www.alriyadh.com.20810>.

² - جود، الحمد، السياسة الأمريكية والمحدد الأمريكي، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 31، 2005.

وتعود الخلافات بين الدول الأوروبية في حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة إلى بداية التسعينات من خلال التطلعات الأوروبية للعب دور أكبر عالمياً والضغط الأمريكي على الاتحاد الأوروبي لتحمل مسؤولية تحقيق الاستقرار في منطقتي الشرقية والجنوبية، حيث يريد الأمريكيون أن يعود إلى مبدأ فترة الحرب الباردة بتقاسم الأعباء فالشكوى الأمريكية تتلخص بأن الأوروبيون يعتمدون اعتماداً مطلقاً على الضمانات الأمنية الأمريكية وينبغي أن يحشدوا المزيد من الموارد للدفاع عن أنفسهم¹.

فشهدت الدوائر الأطلسية والأوروبية منذ تلك الفترة حواراً ساخناً حول مستقبل حلف الشمال الأطلسي وعلاقته مع المجموعة الأوروبية، وتباينت المواقف بين الولايات المتحدة المؤيدة لاستمرار قياداتها للحلف وتعظيم دورها الدولي، وبين الموقف الأوروبي المطالب بتقليص صلاحيته، خاصة في القارة الأوروبية وبناء قوة عسكرية مستقلة.

فالدول الأوروبية لم تكن مرتاحة للموقف الذي تصرّ الولايات المتحدة على لعبه في الشؤون الأوروبية، وكانت وجهة النظر الأوروبية ترى أنه لا داعي لاستمرار حلف شمال الأطلسي بعد انهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي. ولهذا فقد أوصى المجلس الأوروبي في اجتماعه في "هلسنكي" عام 1999م لتشكيل وتجهيز قوة عسكرية مسلحة أوروبية تكون مهمتها التدخل في الأزمات الدولية والإقليمية².

¹ - سامي، خليفة، حلف حلف الشمال الأطلسي أسير الخلافات الأمريكية - الأوروبية، الميدان، في:

- الخلافات - أسير - حلف الشمال الأطلسي - حلف/708933/butterfly-effect/www.almayadeen.net
الأوروبية - الأمريكية

11:39. 2017/08/19

² - أحمد، سعيد نوفل، مرجع سابق الذكر، ص15.

لكن أمريكا لا تريد قيام قطب أوروبي قوي ومستقل ينافسها الزعامة الغربية القرار العالمي ولهذا تسعى لإبقاء أوروبا كتلة اقتصادية فقط وحرمانها من التحول إلى قوة سياسية، ومن ثم إلى قوة إستراتيجية مستقلة مؤثرة في النظام الدولي¹.

والمسألة الشائكة أكثر من غيرها هي مسألة التوفيق بين الاستقلالية العسكرية الأوروبية وبين حلف الأطلسي وهو المنظمة العسكرية التي تدمج أوروبا وما وراء الأطلسي التي إضافة إلى ذلك تشارك فيها ست دول أوروبية لا تنتمي إلى الاتحاد الذي يضم بدوره أربع دول ليست من أعضاء حلف الأطلسي، وقد طالبت واشنطن بأن يصار إلى تقادي ثلاث مسائل مع حلف الأطلسي بكل دقة، الأولى هي الفصل مع الاتحاد والثانية هي ازدواجية البنى العملائية والثالثة التفريق في القرارات التي تؤثر على ضمان القارة لأمن الدول الست الأوروبية غير المنتمية للاتحاد. والولايات المتحدة مطلب مزدوج من حلفائها الأوروبيين فهي تمارس ضغطا قويا من أجل فرض زيادة الإنفاقات العسكرية الأوروبية محاولة في الوقت نفسه الحفاظ على ولاء حلفائها. فهي ترغب إذ بشكل مجمل في أن تكون هناك قوات أوروبية رديفة لها أكثر قوة².

وعلى هذا الأساس مرت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بحالة من المد والجزر بسبب الخلاف في وجهات النظر بينهما، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي إذ إزداد شعور بعض دول الاتحاد لأنها لم تعد بحاجة لمساعدات للولايات المتحدة الأمريكية في وجه الخطر السوفياتي، وإنها قادرة على مواجهة الأخطار التي قد تتعرض لها دون الحاجة إلى الدعم الأمريكي، وأدى توحيد ألمانيا إلى زيادة إيمانها بدورها التاريخي في توحيد أوروبا، ورأت أوروبا أن التحالف الذي كان قائما بين الولايات المتحدة الأمريكية

¹ - جود، الحمد، مرجع سابق الذكر.

² - هل الاتحاد الأوروبي فاعل ذو استقلالية؟ سعيا إلى سياسة دفاعية موحدة في:

<http://www.mafhoum.com/press5/atlas25.htm> 16/10/2017. 12:55.

والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في إطار حلف شمال الأطلسي قد فقد الكثير من وظيفته لأن الخطر السفياتي قد زال ووجدت دول الاتحاد أنها لم تعد بحاجة إلى مظلة الدفاع الأمريكية التي كانت قائمة من قبل¹.

في المقابل أمريكا ترفض فكرة الاستقلالية الأوروبية، لأن أوروبا مازالت تحت قبضتها وهيمنتها بل وتبعيتها لها بسبب حاجاتها إلى الحماية الأمريكية من أي تهديد خارجي عليها، كما أن هذه الهيمنة والتبعية ناتجة من هيمنة الشركات الأمريكية الكبرى على الاقتصاد الأوروبي.

أمريكا تفرق بين استقلال ووحدة أوروبا فأوروبا ذات الصوت الواحد يمكن أن تكون شريكا فعالا على أن لا تتحرك باستقلالية عن أمريكا ومن ثم لا تشجع أمريكا إرساء سياسة أوروبية إلا إذا كانت تسير في فلكها².

لكن الحلفاء الأوروبيون يرون غير ذلك خاصة الزوج الألماني-الفرنسي والشقيق الإنجليزية حيث تشكل هذه الثلاثة أقطابا قوية أصبحت بين خيارين التكامل الإمبراطوري أم الاستقلال والتحرر، فرغبة أوروبا بالتكامل أو التعاون الأمني مع الولايات المتحدة الأمريكية يواجهها بفعالية متزايدة رغبة في الانفصال تتقدم بقوة بقيادة فرنسية. وانطلاقا من ذلك فقد توجه الاتحاد الأوروبي نحو تبني المقاربة الاستقلالية بزعامة فرنسا والتي تقول بضرورة استقلالية القرار السياسي الأوروبي، وبناء هوية للدفاع مستقلة عن الحلف الأطلسي، وبأولوية الرابطة الأوروبية على الأطلس رغم تكاملهما³.

¹ - أحمد نوفل، الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات، 2011، الموقع الإلكتروني:

www.estqlal.com/article.pRp?id=29994.

² - فيليب، جوردن، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، عدد 35، ص36.

³ - جيسلان، مولر- برانديك، بوكين، سياسة فرنسا الأطلسية، رفع فعالية الانضمام إلى الحلف، في:

<http://www.news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid-2715000/2715165.stm>

فهناك عدة نقاط اختلف فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ليس أقلها أزمة العراق والانقسام المصلحي بين الطرفين في 2003م إضافة إلى اختلاف في إستراتيجية الاحتواء الغير المباشر للقوى المنافسة المحتملة وهي إستراتيجية يطلق عليها أحيانا إستراتيجية القوة اللينة في حين يؤمن الأمريكيون بإستراتيجية المواجهة العسكرية أو ما يسمى القوى الصلبة. أيضا الطرفان يختلفان حول العديد من القضايا الإقليمية كقضية البلقان وقضايا الشرق الأوسط والمشكلة الكورية¹.

لكن يبقى الخلاف الحقيقي بين دول الاتحاد الأوروبي والإدارة الأمريكية يعود في جوهره إلى التناقض الحاد بين تصورات الإدارة الأمريكية والتي يسيطر عليها رؤية المحافظين الجدد من خلال أطروحاتهم التوسعية والتي تسعى إلى إرساء الهيمنة على منظومة العلاقات الدولية وذلك لا يتجسد حسب الأمريكيين إلا من خلال بوابة حلف الأطلسي كحلف عسكري دولي، وبين الطموحات الأوروبية الساعية إلى ترجمة ثقلها الاقتصادي إلى ثقل سياسي لتصبح لاعبا قويا على مسرح السياسة الدولية والتي ترى بأن حلف الأطلسي هو العائق أمام هذا الطموح من خلال أنه يعرقل المساعي الأوروبية نحو الانتقال من السياسة الدنيا (الاقتصادية، الثقافية، ...) إلى أمور السياسة العليا (السياسة الخارجية والأمنية الدفاعية المشتركة)².

¹ - محمد، المجذوب، التوجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة دراسات الشرق أوسطية، خريف 2003، ص57.

² - الهواري، أنور، حلف الشمال الأطلسي الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، جويلية 1997، العدد 129، ص68.

المطلب الثاني: التدخل في كوسوفو.

في حين كانت أنظار العالم تتركز على مأساة البوسنة والهرسك، كانت خيوط مأساة أخرى تتسج في كوسوفو، ولقد انكشف عنها الغطاء في نهاية العام 1997م لتبدأ انفجارها وليبدأ من جديد تركيز الأنظار على البلقان، أي على حلقة أخرى من حلقات تفكك الاتحاد اليوغوسلافي¹.

وقد بدأت مشكلة كوسوفو عام 1989، بإلغاء الحكم الذاتي لهذا الإقليم، في الوقت الذي طالبت فيه الغالبية الألبانية من الشباب بتوسيع الحكم الذاتي للإقليم حتى تتحول "كوسوفو" إلى جمهورية متساوية مع بقية الجمهوريات وقد أدى إلغاء الحكم إلى زيادة الغضب حتى وصل إلى الانفجار في عام 1998م².

فازدادت الأوضاع سوءا في منطقة البلقان حيث واصل الصرب عمليات التطهير العرقي ضد الألبان، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية إلى تفعيل مبادراتها الدبلوماسية والضغط على الطرفين لتقديم تنازلات في الوقت الذي كشف فيه حلف شمال الأطلسي تهديداته العسكرية للجانب الصربي لوقف عمليات التطهير والقتل في المنطقة³.

في الوقت الذي أرسل ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية رسالة مؤرخة بـ 11 مارس 1998 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، بشأن كوسوفو، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، اعتمده أعضاء فريق الاتصال* في اجتماعهم المعقود في لندن في 9 مارس 1998. وأعرب فريق الاتصال عن جزعه لأنه على الرغم من متطلباته لسلطات

¹- محمد، الأرناؤوط، كوسوفو بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين، (مركز الدراسات السياسية، القاهرة، مصر، 1998)، ص. 61.

²- نفس المرجع السابق، ص. 92.

³- ندير، أبو معالي، التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام ونظرية الاستئناف في الإسلام، (المركز الجامعي بالمدينة، الجزائر)، ص. 49.

بلغراد وقيادة ألبان كوسوفو بإجراء حوار سلمي بينهما، بدلا عن اتخاذ خطوات لخفض حدة التوتر أو الدخول دون شروط مسبقة في حوار لإيجاد حل سياسي، طبقت سلطات بلغراد تدابير قمعية في كوسوفو. وشدد الفريق على أنه لا ينبغي بأي حال من الأحوال تفسير إدانته لتصرفات الشرطة الصربية على أنها تأييد للأعمال الإرهابية التي يقوم بها جيش تحرير كوسوفو أو غيره من المجموعات أو الأفراد، وفي ضوء أعمال العنف المؤسفة في كوسوفو، فقد وجد الفريق لزاما عليه أن يتخذ خطوات تثبت لسلطات بلغراد أنها لا تستطيع الاستخفاف بالمعايير الدولية دون أن تواجه عواقب وخيمة¹.

بعد فشل المفاوضات الدبلوماسية في تهدئة الأوضاع في كوسوفو، تدخل حلف شمال الأطلسي عسكريا في ربيع 1999 بضغط من اللوبي اليهودي الأمريكي الذي كانت تقوده في إدارة الرئيس السابق "بيل كلينتون" وزيرة الخارجية "مادلين أولبرايت" على أساس وقف الاضطهاد الصربي للألبان وأزر هذا اللوبي جيش تحرير كوسوفو الألباني بدعمه بحوالي 400 متطوع من ألبان الولايات المتحدة باسم "الفليك الأطلسي" إضافة إلى سماح الإدارة الأمريكية لمئات المتطوعين المسلمين بدخول كوسوفو عن طريق ألبانيا وقتال القوات الصربية باسم "مجاهدي أبو بكر الصديق"²، وقد تم التأكيد على أن وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "مادلين أولبرايت" قد هددت في بداية المحادثات بأن أي فشل في التوصل إلى اتفاق فإن ذلك سيدفع بحلف حلف الشمال الأطلسي إلى شن حملة عسكرية كما أن بدء الصرب لهجوم برى واسع في الربيع في عملية أطلق عليها: حدوة الحصان والتي شهدت تهجيراً لأكثر من 800.000 شخص من ألبان كوسوفو والاشتباه بقتل أكثر من 10.000 مدني

¹- المسائل المتصلة بالحالة في كوسوفو، رسالة مؤرخة 11 مارس 1998، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى أيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، المقرر المؤرخ 31 مارس 1998، الجلسة 3868: القرار 1160 (1998)، ص.980.

²- جميل، روفائيل، كوسوفو مفجر يوغوسلافيا، صراع قلب الصرب وأمل الألبان، الصراع السياسي، 2004-03-22، العدد 634، ص.ص.12-13.

من ألبان كوسوفو، قد أوضح بشكل جلى الدافع وراء تدخل حلف حلف الشمال الأطلسي في كوسوفو¹.

وبعد إسقاط الصرب طائرة الشبح الأمريكية العملاقة، دخلت الأزمة بين حلف الأطلسي وهذا البلد المدعوم من روسيا والصين وقوى يسارية أخرى منعطفا هاما، استدعى اختصار المرحلة الأولى من الحرب القصف الجوي لوسائل الدفاع الجوي الصربية ومباشرة المرحلة الثانية التي حددها وزير دفاع الولايات المتحدة "وليم كوهن" وهي ضرب المراكز العسكرية الصربية وتدمير الجيش الصربي في كوسوفو بغية إخراجها منها، وإلزام "ميلوشيفيتش" رئيس صربيا بالتوقيع على معاهدة السلام التي اقترحها الحلف في رامبوبيه ووقعها ألبان كوسوفو².

وعليه فإن الولايات المتحدة الأمريكية وبدلا من توضيح أساس التفويض باستعمال القوة في القانون الدولي قد ركزت على توضيح التدخل العسكري في كوسوفو، على أهداف عملية حلف شمال الأطلسي، وهنا صرح الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت "بيل كلينتون" بأن قيام حلف شمال الأطلسي بهذه العملية كان يهدف إلى تفادي كارثة إنسانية، والمحافظة على الاستقرار في جزء رئيسي من أوروبا مع الإبقاء على مصداقية حلف شمال الأطلسي³.

وبعد انتهاء العمليات العسكرية التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1244 الذي يتضمن إعادة تأكيد سيادة وسلامة أراضي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والدول الأخرى في المنطقة، ويشير إلى اتفاق رومبوبيه وهو الاتفاق المؤقت الذي تناول السلام والحكومة المؤقتة في كوسوفو. كما أن

¹- عمر، حسين حنفي، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، (دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005)، ص.65.

²- كمال، شاتيل، حرب كوسوفو، الأهداف والاحتمالات، مجلة الحياة، 15-04-1999، العدد 13186، ص.15.

³- الطاهر، بوساحية، تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 40، ص.23.

القرار يوضح أن الوجود الذي يجب أن يستهدف تحديد الوضع المستقبلي للمقاطعة، إلا أنه لا يتناول الوضع النهائي لها، فمنذ هذه السنة خضع البلد للإدارة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة، كما تم فرض الأمن بواسطة قوة الحلف بكوسوفو¹.

أما الدور الأوروبي في منطقة البلقان وكوسوفو، تمحور حول رغبة الأوروبيين في القضاء على آخر معازل الأنظمة الاشتراكية-الشيوعية في أوروبا الشرقية والمتمثلة في يوغوسلافيا الاتحادية.

وحتى إن إتسمت مواقف الدول الأوروبية بالتماسك والوحدة إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود تباين في مصالح كل دولة منها على حدة بناء على الخلفيات التاريخية والعرقية، لكن شدة هذا الاختلاف لم يصل إلى درجة التناقض العنيف.

لقد تفجرت خلافات شديدة بين دول الاتحاد الأوروبي عقب إعلان استقلال كوسوفو، إذ اعترفت بعض الدول الأوروبية بالدول الجديدة، في حين اعترضت غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد بسبب من أن يشجع تلك الحركات الانفصالية في العديد منها، وقد راهنت صربيا وروسيا على انقسام داخل الاتحاد الأوروبي، لكن أوروبا تجاوزت هذه العقبة بأخف الأضرار، من خلال إيجاد تسوية بين الدول المؤيدة لاستقلال كوسوفو².

تبقى أزمة كوسوفو من أهم الأزمات التي شهدتها عقد التسعينات والتي لعبت دورا مهما في تغيير وقلب موازين القوى العالمية بين المتغيرات الدولية كيوغوسلافيا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة في فترة بعد الحرب الباردة لتظهر بعد ذلك معالم القوى السياسية الكبرى من خلال الأهداف الأمريكية المرجوة من تدخلها في حل الأزمة لتبرهن على أنها

¹ - استقلال كوسوفو وأسباب النزاع، قناة الجزيرة في:

<http://www.aljazeera.net/audioplayer/31ba9169-OFCEB-4721-bb2060c5511b>.

² - طالب، حسين حافظ، استقلال كوسوفو ونهاية الصراع في يوغوسلافيا، (مركز الدراسات الدولية)، العدد 98، ص91.

هي الدولة المؤهلة والقوية لقيادة النظام الدولي ومحاولتها لوقف تقدم حركة الوحدة الأوروبية وإشعال نيران الحرب لتعرق وضع أوروبا وتوقف حركة تطور الاتحاد الأوروبي لأن كوسوفو ومنطقة البلقان كانت جزءا من الاستثمار الأوروبي.

استنتاجات الفصل الثالث:

-أمريكا والاتحاد الأوروبي يشكلان الفاعلان الأساسيان على الساحة الدولية، وشكلت العلاقات الاقتصادية بينهما قاعدة أساسية للتعاون المشترك.

-حافظت أوروبا أمنها واستقرارها بواسطة حلف شمال الأطلسي الذي اختص بتأمين الدفاع عن أوروبا.

-تمثل الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب الاتحاد الأوروبي لب الإستقرار السياسي والثراء الاقتصادي العالمي.

-تعد مسألة حرب كوسوفو من أهم الأمثلة الواقعية للتعاون الأمريكي-الأوروبي الأطلسي في حل النزاعات الدولية الإقليمية. وتبقى أزمة كوسوفو من أهم الأزمات التي شهدتها عقد التسعينات والتي لعبت دورا مهما في تغيير وقلب موازين القوى العالمية.

-فترة ما بعد الحرب الباردة حملت معها تحولات بينية حول مستقبل الأمن الأوروبي في إطارها الأطلسي.

-سبب الخلافات الأورو-أطلسية تعود إلى التطلعات الأوروبية للعب دور أكبر عالميا، والضغط الأمريكي على الاتحاد الأمريكي لتحمل مسؤولية تحقيق الاستقرار في منطقتي الشرقية والجنوبية.

-محاولة فصل الأمن الأوروبي عن نظيره الأطلسي نتيجة إحساس الأوروبيين بأن أمريكا تستخدمهم كأداة لتنفيذ مطامعها ذلك نتيجة لتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بامتياز تسيير الحلف وفقا لقراراتها الصارمة في الأزمات الساخنة.

-بناء الحلف الأطلسي كمنظمة بمبادرة ورعاية أمريكية مكن الولايات المتحدة أن تستفيد منه في تحقيق أهدافها الإستراتيجية كالتدخل في العراق 2003.

-مثلت الدخول الأمريكي على العراق والموقف المعارض الأوروبي من هذا التدخل من أبرز الأمثلة على الاختلافات القائمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

-إن إعادة بعض الروح في الحلف الأطلسي من شأنها أن تُبقي أوروبا السيطرة الأمريكية المباشرة لما يشكل كسبا استراتيجيا هاما خصوصا بعد المكاسب الأمريكية من الحرب على العراق مقابل الخسائر الأوروبية.

الختمة

إن حلف شمال الأطلسي لم يعد حلفا دفاعيا، كما كان مرسوما له عند تأسيسه، وإنما تحول إلى حلف ذي مهام عسكرية سياسية يعمل لصالح تكريس ونشر الهيمنة الأمريكية. ويؤشر هذا التغيير في إستراتيجية الحلف، البداية لعولمة حلف الشمال الأطلسي أي العولمة العسكرية لكي ترافق باقي أنواع العولمة. وأن قيام حلف الشمال الأطلسي بمهام جديدة يأتي متسقا مع سعي الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة نظام دولي جديد على أساس القطب الواحد لولوج مرحلة النيوامبريالية.

لكن في الجهة الأخرى وبالتوازي مع الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي استطاع الاتحاد الأوروبي أن ينصب مؤسسات مستحدثة في مجال السياسة الخارجية والأمنية الدفاعية المشتركة والتي كان من المستحيل تنصيبها في ظل معارضة بعض الدول الأوروبية وتشدد الولايات المتحدة الأمريكية إزاء أي استقلالية أوروبية في مجال الدفاع. ولهذا فإن تغير مواقف دول الاتحاد كان عاملا مهما في تأسيس هذه السياسة والمرور بمراحل عديدة للوصول إلى الهدف المراد تحقيقه والتمثل في ضرورة إعطاء الاتحاد دورا أقوى في الشؤون الدولية عبر تقوية وتعزيز السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بقوة عسكرية وهيكل مؤسساتية لصنع القرار وتنصب مؤسسات أوروبية جديدة المتمثلة في اللجنة السياسية والأمنية الدائمة واللجنة العسكرية وأركان جيش الاتحاد الأوروبي.

هذا ما يعطي الاتحاد الأوروبي القدرة للعب أدوار قيادية في مجال السياسة الخارجية والأمنية الدفاعية في القارة الأوروبية وفرض الأمن والسلم في العالم، والتدخل العسكري لفظ النزاعات إذا استلزم الأمر حتى وإن كان خارج إطار حلف شمال الأطلسي.

لكن ومن خلال عرض الأزمات التي عرفها العالم في المدة الأخيرة يتجلى أن قوات منظمة حلف شمال الأطلسي وتحديد القوات الأمريكية هي التي تقوم بأكبر دور عندما يتعلق الأمر بحل النزاعات وإحلال السلام وإعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب وهذا أكثر

من دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة، الذي رغم وجوده يبقى محدوداً جداً بالمقارنة مع الدور الأمريكي وهذا ما تحاول الولايات المتحدة المحافظة عليه لتجنب منافسة الاتحاد الأوروبي لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الذي يجب أن يبقى حسب أمريكا الرائد الأساسي في مجال الأمن والدفاع.

فالولايات المتحدة الأمريكية عملت جاهدة على أن يبقى المشروع الأوروبي مجرد فكرة أوروبية رسخت على الورق لا يمكن للإدارة الأمريكية السماح بتجسيده على أرض الواقع لذلك سعت الإدارة الأمريكية إلى زعزعة القرار الأوروبي من خلال الاستحواذ على الرأي البريطاني هذا في جانب، وفي جانب آخر استمالة دول شرق أوروبا وضمها إلى حلف الأطلسي كمحاولة منها لعزل شرق أوروبا عن غربها فالسؤال يبقى مطروحا إلى متى سيتمكن الاتحاد الأوروبي من بناء دفاع موحد وقوي يقف في وجه الولايات المتحدة الأمريكية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أحمد، سعيد نوفل، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة الواقع والتحديات، جامعة اليارموك، الأردن، دون سنة النشر.
2. آدمون جوف، علاقات دولية، ترجمة منصور القاضي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1993).
3. أريك رولو، النتائج والتداعيات دولياً، احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004).
4. أزغينيو برجسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أمر قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي، (بيروت: دار الكتاب العربي)، 2004.
5. أندري بوفر، مدخل إلى الإستراتيجية، ت. هيثم الأيوبي، (بيروت: دار الطليعة، 1968).
6. باسيل، يوسف بك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (1990-2005) دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2006).
7. بدر النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، (الجزائر: المكتبة المصرية، 2005).
8. حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، (مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
9. خورشيد، حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، (اتحاد كتاب العرب، 1999).

10. روبرت بالسنغراف، جيمس دورتي، النظريات لمتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة ووليد عبد الحي، (الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، 1985).
11. زوبير، قدوري، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001، اتحاد كتاب العرب، (دمشق، 2003).
12. زبيغنيو بروجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى، ترجمة سليم ابراهام، (دمشق: دار علاء الدين، 2001).
13. زبيغنيو بروجنسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم الأوروبي، ترجمة سليم ابراهام، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004).
14. سمير صارم، أوروبا والعرب: من الحوار إلى الشراكة، (دمشق: دار الفكر، 2000).
15. عبد الرحمان العكان صادق الأسود، مدخل إلى علم السياسة، (بغداد: جامعة بغداد، 1986).
16. عبد القادر فهمي، مدخل إلى الدراسة الإستراتيجية، ط.1، (عمان: دار مجدلاوي، 2006).
17. عبد الله الصالح، بعد قمة مايو: أهداف خطة توسيع حلف الشمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، (القاهرة، 1997).
18. عبد المجيد، صادق، أمن الدولة والنظام القانوني للفضاء الخارجي، (جامعة القاهرة، مصر، 1976).
19. عدنان السيد حسان، نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار أمواج للنشر، ط.2003، 1).
20. عماد جاد، جدل حول توسع حلف الشمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، (القاهرة: 1997).

21. عماد جاد، حلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغادرة، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، 1998).
22. عمر، حسين حنفي، التدخل في شؤون الدول بذريعة حماية حقوق الإنسان، دار النهضة العربية، (القاهرة، مصر، 2005).
23. فريد الشحيف، العلاقات الروسية-الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي و منطقة آسيا الوسطى، (دمشق: دار الطلعية الجديدة ، ط.1، 2005).
24. فيليب، جوردن، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، عدد 35.
25. لخميسي شيبلي، الأمن الدولي والعلاقة بين حلف شمال الأطلسي و الدول العربية فترة ما بعد الحرب الباردة (1991-2008)، (مصر: دار الكتب المصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2010).
26. محمد حسين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1992).
27. محمد مصطفى كمال، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، (لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
28. محمد يعقوب عبد الرحمان، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، (أبو ظبي: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004).
29. محمد، الأرنؤوط، كوسوفو بؤرة النزاع الألباني الصربي في القرن العشرين، مركز الدراسات السياسية، (القاهرة، مصر، 1998).
30. محمد، المجذوب، التوجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة دراسات الشرق أوسطية، (خريف 2003).

31. محمد، صبحي، توسع الاتحاد الأوروبي بين المخاطر والفرص، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، (2001).
32. محمد، مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية، الأوروبية، (مركز دراسات الوحدة العربية، 2001).
33. محمد، مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط: "من حرب العراق" إلى ثورات "الربيع العربي": الواقع والتفسيرات، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.
34. محمد، مطاوع، الغرب وقضايا الشرق الأوسط: من حرب العراق إلى ثورات "الربيع العربي": الواقع والتفسيرات، (جامعة القاهرة، بدون سنة النشر).
35. مخلد، عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، (عمان، 2012).
36. معن، عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد، (جامعة الشرق الأوسط، 2014).
37. نجوش مصطفى، التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، ع.174، أكتوبر 2008).
38. هاني خلاف و أحمد نافع، نحن و أوروبا :شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، (مصر، 1997).
39. هاني خلاف، أحمد نافع، توسيع حلف الأطلسي: ما له وما عليه (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1997).
40. هشام، عفيفي، الاتحاد الأوروبي، (القاهرة، 1990).
41. هيثم وطني وآخرون، الموسوعة العسكرية، ج.1، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981).

42. وليد عبد الحي، العولمة وتداعياتها على الأمن القومي، (الكويت: المركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، 2001).

ب- المجالات والجرائد:

1. أحمد ابراهيم محمود، حرب العراق وتحولات الفكر الإستراتيجي الأمريكي، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (الأهرام، جويلية 2003).
2. أحمد جاسم، إبراهيم حميد، القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ظل الموقف الدولي، 1960-1994. مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 6، العدد 1.
3. الطاهر، بوساحية، تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد 40.
4. الهواري، أنور، حلف الشمال الأطلسي الجديد ومستقبل الأمن الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، جويلية 1997، العدد 129.
5. أنور، محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي اتجاه الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، العدد 39، دون سنة النشر.
6. بدأ أعمال قمة الأطلسي في روما، جريدة السفير، (بيروت، 8/11/1991).
7. جاسر الشاهد، تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجيهات حلف الشمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، (الأهرام، جويلية 1997).
8. جميل، روفائيل، كوسوفو مفجر يوغوسلافيا، صراع قلب الصرب وأمل الألبان، الصراع السياسي، 22-03-2004، العدد 634.
9. جود، الحمد، السياسة الأمريكية والمحدد الأمريكي، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 31، 2005.

10. حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد 1، 2009.
11. حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.
12. حسين، طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث، 2011.
13. رأي الأمين العام لحلف شمال حلف الشمال الأطلسي "ولان"، أن الحلف صار منظمة صاعدة للأمن في أوروبا وقيام الديمقراطية، صحيفة السفير، (بيروت، 1999/4/26).
14. سمير أمين، النزعة العسكرية الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، العدد 90، (القاهرة، 1992).
15. شفيق المصري، الأطلسي والمحاولات الجديدة، مجلة شؤون الأوسط، العدد 83، (بيروت، جانفي 2000).
16. طالب، حسين حافظ، استقلال كوسوفو ونهاية الصراع في يوغوسلافيا، مركز الدراسات الدولية، العدد 98.
17. عبد الرحمان هوري، "المهام المحتملة لحلف حلف الشمال الأطلسي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، (القاهرة: حزيران 1999).
18. عبد الله الصالح، بعد قمة مايو: أهداف خطة توسيع حلف الشمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 129، (القاهرة، 1997).
19. عزة جلال، كسوف جذور الصراع في البلقان، مجلة السياسة الدولية، العدد 137، (تموز، 1999).

20. علي عبد الصادق، حلف الشمال الأطلسي والشرق الأوسط الكبير، مجلة السياسة الدولية، العدد.163، (كانون الثاني، 2006).

21. علي فياض، في الذكرى الخامسة لتأسيس حلف الشمال الأطلسي من منطقة دفاعية أطلسية إلى قوة أمريكية، مجلة معلومات دولية، السنة السابعة ، العدد.60، (ربيع 1999)

22. عماد جاد، جدل حول توسع حلف الشمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد.129، (القاهرة:1997).

23. كمال، شاتيللا، حرب كوسوفو، الأهداف والاحتمالات، مجلة الحياة، 15-04-1999، العدد 13186.

24. مجدان، محمد، تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة، سياسة أوروبا اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا، مجلة المفكر، العدد 11، بدون سنة النشر.

25. محمد نياب، توسع حلف الشمال الأطلسي وحرب البلقان: أهداف إستراتيجية وجيوسياسية، مجلة شؤون الأوسط، العدد.83، (بيروت، جانفي 1999).

26. ممدوح أنيس فتحي، إجراءات توسيع حلف الشمال الأطلسي، مجلة السياسة الدولية، العدد.129، (القاهرة،1997).

27. نبيه، الأصفهاني، أوروبا المتحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة السياسة الدولية، العدد 148، 2002.

28. نجوش مصطفى، التحول في مفهوم الأمن والترتيبات الأمنية في المتوسط، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، ع.174، أكتوبر 2008).

29. نجيم رعد، البعد الاستراتيجي لتوسيع الحلف الأطلسي، مجلة الدفاع العربي، العدد.10، (جويلية 2000).

ج-المذكرات والرسائل الجامعية:

1. ندير، أبو معالي، التدخل الإنساني لحماية الأقليات بين القانون الدولي العام ونظرية الاستنفان في الإسلام، (المركز الجامعي بالمدية، الجزائر).
2. أمينة، رباحي، التعاون والتنافس في العلاقات الأورو-أمريكية ما بعد الحرب الباردة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (بن يوسف بن خدة، 2007-2008).
3. قريب، بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه بالتحديات والرهانات، (جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011).
4. كشوط، رفيق، الدفاع الأوروبي المشترك والمستقل، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005-2006).
5. راضية، ياسينة مزاني، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، (جامعة الجزائر 2010-2011).
6. معن، عبد العزيز الرئيس، الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظلّ النظام الدولي الجديد (القيود والفرص)، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، 2014، ص.108.
7. رفيق، كشوط، الدفاع الأوروبي المشترك والمستقل، رسالة ماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2005-2006).
8. حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها على الإستراتيجية الأمنية الأوروبية في منطقة الساحل الإفريقي، (جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015).
9. مزيان رياض، الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية "دراسة حالة حرب الخليج الثانية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، (جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، باتنة، 2004-2005).

10. العلمي، حفيظة، الأدوار الجديدة لحلف حلف الشمال الأطلسي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، (جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، 2014).

ثانيا-المواقع الالكترونية:

أ-المواقع باللغة العربية:

1..internet : Hompage : <http://www.nato.int/1999/p.99>

ناصر، جبارة، الاتحاد الأوروبي مازال بعيدا عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة، سياسة واقتصاد، 01 فيفري 2005، في:

<http://p.dw.com/d/613XB.16/10/2017>, 12 :55.

2.<http://www.almayadeen.net/butterfly-effect/708933/>حلف الشمال -حلف

الأوروبية-الأمريكية-الخلافت-أسير-الأطلسي

3.أحمد نوفل، الاتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات، 2011، الموقع

الإلكتروني: www.estqlal.com/article.pRp?id=29994.

4.استقلال كوسوفو وأسباب النزاع، قناة الجزيرة

في: <http://www.aljazeera.net/audioplayer/31ba9169-OFCB-4721>

[bb2060c5511b](http://www.aljazeera.net/audioplayer/31ba9169-OFCB-4721).

5.الاتحاد الأوروبي لاعب دولي-الدفاع والأمن نحافظ على السلام،

في: <http://www.eu-del.org.il/arabic/content/eu-global-player/6.asp>

6.الاتحاد الأوروبي مازال بعيدا عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة،

في: <http://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%.....>

في:

- <http://europa.eu/headquarters/headquarters-homepage-ar/17107/%D8%AD%D8%132%D9%85%D8%A9%...>
15/12/2016. 16 :54
13. حلف حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، التعاون والأمن، مجلة حلف حلف الشمال الأطلسي، العدد 22، صيف 2007، في الموقع:
<http://www.nato.int/DOCU/Review/2007/issue2/arabic/art6.htm>
21/09/2017. 15 :03.
14. سامي، خليفة، حلف حلف الشمال الأطلسي أسير الخلافات الأمريكية - الأوروبية، الميدان، في: 2017/08/19. 11:39.
- حلف الشمال - حلف/708933/<http://www.almayadeen.net/butterfly-effect/> حلف - الأوروبية - الأمريكية - الخلافات - أسير - الأطلسي
15. شفيق المصري، الأطلسي والمحاولات الجديدة ، مجلة شؤون الأوسط، العدد. 83 (بيروت، جانفي 2000). انظر الإعلان، قمة واشنطن، 24 نيسان 1999، المادة 38 .
16. عبد الجليل، زيد مرهون، الأمن الأوروبي في معادلته الراهنة، في: 20/10/2017. 14 :37. <http://www.alriyadh.com/20810>.
17. عبد الجليل، زيد مرهون، الأمن الأوروبي في معادلته الراهنة، في: <http://www.alriyadh.com.20810>.
18. فرنسا والسياسة الأمنية الأوروبية في مجال الأمن والدفاع، مجلة الجيش، العدد 2، لبنان، 2002: <http://www.Lebanesearmy.gov.lb/article.htm>
19. محمد سمير، عياد، مقارنة الأمن الأوروبي للأمن والدفاع، في: <http://www.qiraatafrican.com.home/new/%D8%A7%D9%.....>

20. محمد، أحمد مطاوع، اتجاهات تبلور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية،

في: <http://www.siyassa.org.eg/asiyassa/Ahra/2004/7/1File3btm>.

21. محمود، قنبر، عقد على حرب أنهكت أمريكا ودمرت العراق، قناة روسيا اليوم،

في: 17: 16 18/03/2013 <http://www.arabic.rt.com/news>

22. هل الاتحاد الأوروبي فاعل ذو استقلالية؟ سعيًا إلى سياسة دفاعية موحدة

في: <http://www.mafhoum.com/press5/atlas25.htm> 16/10/2017.

55: 12

ب-المواقع باللغة الأجنبية:

1. <http://www.cause.org/publications/bulletins/NATO/medit/html>.
2. <http://www.europa.eu/pol/overview-en.htm> Europa-overview of the European Union activities-syndicate.org.www.project-foreign security policy.
3. <http://www.Heritage.org/Library/Categories/Forpd/dbrie> F23. html CW Bruceweiword "NATO Expansion: Myths and realifiees".

ثالثا-المراجع باللغة الأجنبية :

1. Daird calloe, **NATO Enlargment** .as problem for security in Europe "Dussen Political vol 73N°4/10/1998.
2. Daniel Collard, Le partenariat stratégique entre l'Union Européenne et la Russie, 11 défense Nationale, No2, 2001.
3. Declaration of European defense. UK and french Summit, Saint Malo 2-3 december, 1998.
4. Edouard Ballardur. Pour une Union Occidentale entre l'Europe et les Etats-Unis, Librairie Alrène fourd, France, 2007.
5. Gerhar wetting, « **Moscow's Perception of Nato's Role** », Aussen Politicale Vol.45,N°1,1998.

6. Jean Michel Dumond et Phillipe Setton, La politique étrangère et de la sécurité commune, la documentation française, Paris, 1999.
7. Loup Francart et al , quel avenir possible pour la PESD : au regard de la conjoncture actuelle, dans :<http://www.défense.gouv.fr/sites/das/dossiers/quels-avenir-possible-pour-la-pesd-22/t.pdf>
8. Philip H.Gordon, Iraq :the transtlantic debate, occasional papers, no.39, Institue for security studien, European Union, Paris, December, 2002.
9. Pual Cornich, « European Security,the end of Ardutediture and the new NATO, **International Affaires**, vol 72, N°4/10/1996.
- 10.Robert Bussierre, L'Europe de la sécurité et de la défense, **revue de l'Otan**, Bruxelles septembre, 1995.
- 11.The foundation of national strategy.Interet and Gools, National securial strategy of the united states-august 1991, published by the white house.
- 12.The foundation of national strategy, interest and Coals National securities stratigy of the United states-August 1991. Published by the White house.
- 13.The treaty of Lisbon : Implementing thje Institutional Innovation, Novembre 2007 European policy study-EGMONT.
- 14.Webenews francophone consacré à la politique étrangère de l'UE et de la défense. Rapport sur la PESC : (conseil européen de Lisbonne juin 1992), dans : <http://www.bruxcelle2.eu/textes-et-document-pesd/rapport-sur-la-pesc.conseil.européen-de-lisbon-juin-1992-2>.

الفهرس

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

مقدمة

1-التعريف بالموضوع:

أ.....

2-أهمية الموضوع:

ج.....

3-أسباب اختيار الموضوع:

ج.....

4-إشكالية الدراسة:

د.....

5-الفرضيات:

د.....

6-حدود الإشكالية:

ه.....

7-منهجية الدراسة:

ه.....

8-تحديد المفاهيم:

و.....

9-تقسيمات الدراسة:

ز.....

الفصل الأول

حلف شمال الأطلسي: الإستراتيجية والتحولت الدولية

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن نشأة حلف الشمال الأطلسي وأبرز مبادئه وهيئاته. 12

المطلب الأول: نشأته وأهدافه. 12

1- التأسيس: 12

2- الدول الأعضاء: 12

.....13.....	3- مناطق تدخل حلف الشمال الأطلسي:
.....14.....	4- مبادرات الحلف:
.....15..	المطلب الثاني: أهم مبادئ حلف الشمال الأطلسي.
.....17.....	المطلب الثالث: هيئاته
.....17.....	1- الهيكل العام للحلف:
.....17.....	2- بعثات حلف الشمال الأطلسي:
.....20	المبحث الثاني : الإستراتيجية التوسعية لحلف الشمال الأطلسي.
.....20.....	المطلب الأول: التغيرات في العقيدة الإستراتيجية للحلف بعد نهاية الحرب الباردة وآثارها في عملية التوسع:
.....24...	المطلب الثاني: الدوافع الرئيسية للعملية التوسعية.
.....25.....	1- المحور الشرقي:
.....25.....	2- المحور الجنوبي:
.....26	المطلب الثالث: قرار توسيع الحلف والجدل الدائر حوله.
.....27.....	1- جاءت الخطوة الأولى مع بروز فكرة إنشاء مجلس تعاون لشمال الأطلسي CCNA:
.....28.....	2- الخطوة الثانية مشروع الشراكة من أجل السلام: "PARTNER SHIP OF PEACE"
.....31.....	المطلب الرابع: توسع الحلف اتجاه أوربا الشرقية والموقف الروسي منه.
.....37	المبحث الثالث: التحولات الإستراتيجية للحلف بعد انتهاء الحرب الباردة.
.....37.....	المطلب الأول: حلف الشمال الأطلسي والعلاقات الأمريكية الأوربية.
.....42	المطلب الثاني : المفهوم الاستراتيجي لحلف حلف الشمال الأطلسي.
.....48	المطلب الثالث: إستراتيجية الحلف التوسعية بعد نهاية الحرب الباردة.
.....52.....	استنتاجات الفصل الأول:

الفصل الثاني:

السياسة الأمنية الأوروبية

56.....	المبحث الأول: نشأة السياسة الأمنية الأوروبية، أهدافها وأبعادها.
56.....	المطلب الأول: نشأة وتطور السياسة الأمنية الأوروبية.
59.....	المطلب الثاني: أهداف ومرتكزات السياسة الأمنية الأوروبية.
63.....	المطلب الثالث: أبعاد السياسة الأمنية الأوروبية.
63.....	1-البعد الإقتصادي:
64.....	2-البعد العسكري:
65.....	3-البعد الإنساني:
65.....	4-البعد الثقافي:
67.....	المبحث الثاني: آليات السياسة الأمنية الأوروبية وعراقلها.
67.....	المطلب الأول: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC :
69.....	1-عوامل قيام السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة:
70.....	2- مستويات العمل المحددة للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي:
71.....	3-اهتمامات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة:
74.....	المطلب الثاني: سياسة الأمن والدفاع الأوروبي "PESD".
81.....	المطلب الثالث: التحديات التي تواجه السياسة الأمنية الأوروبية.
82..	1-المشكلات الناجمة عن آلية التعاون السياسي:
82..	2-الانقسام بين المركز وعواصم دول الأعضاء:
83.....	3-عدم الاتفاق حول مسألة توسيع الاتحاد الأوروبي:
84.....	4-نقص الإستراتيجية المشتركة:
84.....	5-المشكل اليوناني التركي:
85.....	6-موقف الولايات المتحدة الأمريكية من السياسة الأمنية الأوروبية:
87.....	استنتاجات الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

نقاط التكامل والتنافس في العلاقة الأطلسية.

.....91.....	المبحث الأول: نقاط التكامل في العلاقة الأطلسية.
.....91.....	المطلب الأول: التقارب الأوروبي الأطلسي.
.....97.....	المطلب الثاني: التدخل في العراق 2003.
.....104	المبحث الثاني: نقاط الاختلاف في العلاقة الأطلسية.
.....104.....	المطلب الأول: الاختلافات الإيديولوجية.
.....109.....	المطلب الثاني: التدخل في كوسوفو.
.....114.....	استنتاجات الفصل الثالث:
.....116.....	الخاتمة
.....120.....	قائمة المراجع
.....134.....	الفهرس

الملخص باللغة العربية:

Résumé en Français

الملخص باللغة العربية:

شهدت العلاقات الأورو-أطلسية بعد نهاية الحرب الباردة تحولات وتغيرات في المجال الأمني الدفاعي، فبعدما اتسمت بالتعاون قبل وأثناء الحرب الباردة في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي، أخذت مسار آخر بعد فترة التسعينات، نظرا لتطور السياسة الأمنية الأوروبية وتنصيبه لمؤسسات عسكرية فعّالة (الاتحاد الأوروبي) من جهة، وتبني حلف شمال الأطلسي لمهام وإستراتيجية جديدة للتدخل في القضايا الدولية والتهديدات الجديدة (الإرهاب، الجريمة المنظمة...) من جهة أخرى، ما خلق نوع من المنافسة بين حلف شمال الأطلسي وسياسة الأمن والدفاع الأوروبي.

الكلمات المفتاحية:

حلف شمال الأطلسي.

السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة.

تكامل.

تنافس.

Résumé en Français :

Après la guerre froide, une nouvelle orientation a eu lieu après les années 1990, en vue du développement de la politique européenne de sécurité et défense, et la mise en place d'institutions militaires efficaces (union européenne). D'une part, l'adoption par l'OTAN de nouvelles tâches et stratégies d'intervention sur les questions internationales et les nouvelles menaces (terrorisme, crime organisé ...) d'une autre part, Ce qui à créé une sorte de compétition entre l'OTAN et la politique européenne de sécurité et de défense.

Mots clé :

OTAN : Organisation du Traité de l'Atlantique Nord.

PECS : Politique Européenne Commune de Sécurité.

Intégration.

Rivalise.